الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

المصطلح اللغـــوي التراثي من خلال مؤلفـــات تمـــام حســـان

–دراســة وصفيـــــــة–

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص: نظرية المصطلح

إعداد الطالبة:
– مريم بسام

إشراف الدكتور:
– عبد العزيز شويط

أعضـــاء لجنة المناقشـــة

أ د/ سلمى شويط	جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–	رئيسا
أ د/ عبد العزيز شويط	جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–	مشرفا ومقررا
أ د/خالد بن عميور	جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–	مناقشا
د/ الطاهر بومزبر	جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–	مناقشا
أ د/ زهيرة قروي	جامعة قسنطينة	مناقشا
أ د/ شهرزاد بن يونس	جامعة قسنطينة	مناقشا
د/ الحاج قديدح	جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–	مدعوا

السنة الجامعية: 2022/2021 م/ 1442–1443 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

المقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على خير الأنام الرسول الأكرم الأمين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الطاهرين، ثمّ أمّا بعد:

إن الحديث عن اللغة العربية يقتضي التركيز على الثروة اللغوية التي تزخر بها، كون العربية تتميز بالاستمرارية على عكس اللغات الأخرى، فهي لغة القرآن الكريم، بالإضافة إلى إقبال العلماء والباحثين للاهتمام الكبير بها سواء في القديم أو الحديث، فبالعلم ترتقي الأمم وتزدهر وعليه فاللغة العربية ولحدّ الآن لا تزال من أفضل اللغات وأطولها عمرا، حيث يسعى علماؤنا إلى مواكبة مختلف التطورات الحاصلة في العالم، وهذا يحتاج إلى إمعان النظر في قضية المصطلحات إذ أن بروز مفاهيم جديدة يتطلب بالطبع وضع تسميات مناسبة لها.

فاللغة بالإضافة إلى كونها وسيلة جدّ مهمة في التواصل بين الشعوب، فهي في الوقت ذاته تحتاج وبشكل مستمر إلى التجديد، وهذا يقتضي الحديث عن المصطلحية أو المصطلح، حيث بات هذا الأخير محل اهتمام جل الباحثين، إذ لا ينتظم أي علم في أي مجال أو ميدان كان إلاّ والمصطلحية تمثل طريقه ومسلكه أو منهجه، أو مفتاحا لفهم فحواه، فالمصطلحات نظرا لأهميتها بالنسبة لأي علم من العلوم تكاد تكون العلم ككل أو جسرا لتقاطعها، فبالمصطلح يتمّ التمييز بين المجالات العلمية، إذ أنّ تشابه مصطلحين من حيث التسمية لا يفصل بينهما إلا المفهوم، هذا بالنسبة لاختلاف المجالات، وقد يكون التشابه في التسمية في مجال واحد؛ أي تعدد المصطلح بالنسبة للمفهوم الواحد، حيث يكون هذا الأخير هو الفيصل بينهما كون المصطلح هو عبارة تسمية مقترنة بمفهوم ما.

والمصطلح اللغوي التراثي من المواضيع المهمة التي لاقت اهتمام الكثير من اللغويين، نظرا لاختلاف المفاهيم، وكذا تعدد التسميات وتشابكها حول المصطلح اللغوي الواحد، إذ هناك من العلماء من يكتفي باستعمال المصطلح كما وضع أول مرة دون تغيير فيه أو تبديل، وهناك من يرفض هذا المبدأ ويسعى إلى التجديد. ومن بينهم اللغوي تمام حسان؛ وهذا من خلال إضافاته القيمة للسانيات العربية الحديثة، فكانت جهوده ولا تزال

امتدادا لما جاء به سابقوه، وهذا من خلال عمق نقده وتحليله الذي ينبني على فكر علمي خالص، نتيجة اطلاعه أو بالأحرى تمكنه من أسس اللسانيات الغربية، وبالتالي تأثره بها، وبالضبط أستاذه فيرث (FIRTH) صاحب النظرية السياقية وأستاذ علم اللغة العام بجامعة لندن، كما تأثر بالنظرية التوليدية التحويلية والتي رائدها نعوم تشومسكي، وهو ما نجم عن دمجه لما هو عربي تراثي وآخر غربي معاصر، ليتفرد بإضافته، فغدا شامخا بأفكاره من خلال سعيه الدؤوب إلى تحقيق فكرة التجديد، والتي تنبني محوريا على (المعنى) كون هذا الأخير لا يؤتي أكله دون حضور المبنى والمعنى معا، وكان كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) تمثيلا لذلك من حيث التنظير، لتليه بعدها مؤلفاته اللاحقة كتطبيق لما نُظّر له.

وانطلاقا مما سبقت الإشارة إليه يتوجب علينا تسليط الضوء على المنهج التمامي في وضع المصطلح اللغوي التراثي، وذلك بالتطرق إلى أهم المصطلحات اللغوية الواردة من خلال مؤلفاته ودراسة كل مصطلح على حدى، وهذا بالوقوف على الجديد الذي جاء به تمام حسان وبيان ذلك، كل هذا يندرج تحت عنوان:

المصطلح اللغوي التراثي من خلال مؤلفات تمام حسان

–دراسـة وصفيـة–

لكل بحث دوافع تجعله يخرج إلى النور، ولعلّ أهمها:

– بيان جهود تمام حسان على وجه متكامل، كون الدراسات المنصبة على مؤلفاته لم تتناول المستويات اللغوية متضافرة، وإنما دُرِس كل مستوى على حدة ولعل استجماعها لم نلمسه من قبل في دراسة من الدراسات سواء أطروحات أو حتى مقالات.

– إن دراسة المصطلحات عند تمام حسان، وبخاصة استجماع المصطلحات اللغوية التراثية في بحث منفرد لم يسبق وأن سُلِّط بالدراسة والبحث، خاصة وأن المصطلحية من العلوم حديثة النشأة، بحيث كانت هذه النقطة من أهم دوافعنا للتقدم في هذا البحث.

إن الهدف الأسمى من وراء بناء وتخريج هذا البحث هو:

- الوقوف عند المصطلحات اللغوية التراثية وبيان نظرة تمام حسان إليها أهو متوافق مع غيره أم متناقض، وإن كان كذلك فما الإضافة الجديدة له في ضوء ذلك.

ارتكز هذا البحث على إشكالية رئيسية ومحورية حاولت الإجابة عنها بين ثنايا هذا البحث وهي كالتالي:

- ما هو المنهج الذي ارتضاه تمام حسان لنفسه في ضوء تعامله مع المصطلحات اللغوية التراثية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فيما يخصّ الموضوع المتطرق إليه وتأتي متسلسلة على هذا النحو: ما هي القضايا التي خصّها تمام حسان بالدراسة والبحث؟ وكيف وظّف المصطلحات اللغوية التراثية من خلال مؤلفاته؟ وما هي المصطلحات التي تفرّد بها من حيث التسمية أو المفهوم؟

اعتمدت لتخريج هذا البحث منهجا يتلامس وطبيعة الموضوع، فكان للمنهج الوصفي –وهو الغالب– سبيلا نحو تحقيق ذلك، ولا يخفى على أحد في مثل هذه الدراسات عدم تجاوز الوصف إلا بالمرور على الإحصاء، فكان هذا الأخير من الإجراءات الواجب اتباعها لبلوغ الوصف أو آلية من آليات تدعيم البحث.

لقد انتظم هذا البحث في مقدمة وأربعة فصول اثنان منهما نظريان والمتبقيان تطبيقيان وذيّلته بخاتمة، فكانت حوصلة لما تم التطرق إليه في ثنايا البحث.

كانت المقدمة مرآة عاكسة وتلخيصا لما توسع في شرحه في متن البحث.

عنونت الفصل الأول بـ: "**إشكاليات ومفاهيم حول المصطلح**"، حيث اشتمل على النقاط التالية:

- أيهما أسبق "مصطلح" أم "اصطلاح"؟.
- تعريف المصطلح ونشأته.
- معايير وضع المصطلح.
- وظائف المصطلح.
- مشكلات المصطلح في العصر الحديث.
- أركان المصطلح.

- آليات وضع ونقل المصطلح.
- علم المصطلح وتطوره (نشأته، تعريفه، مجالاته).

وورد الفصل الثاني، والموسوم بـ **"تمام حسان ومنهجه في الجمع بين التراث والمعاصرة"**، وأهم القضايا التي تناولتها في ثناياه هي:

- السيرة الذاتية والعلمية لتمام حسان.
- أوليات تنسب إليه (تفرد به).
- تأصيل الفكر اللغوي التمامي.
- أهم القضايا التي تناولها تمام حسان من خلال مؤلفاته:
  - ✓ المعيارية والوصفية.
  - ✓ المعنى والمبنى.
  - ✓ التقسيم السباعي للكلم.
- خصائص النظرية التجديدية التمامية.

فيما خصّصت الفصلين الثالث والرابع للجانب التطبيقي وبالضبط لتناول المصطلحات اللغوية التراثية عند تمام حسان بالوصف، وهذا بداية بالمصطلحات الصوتية فالصرفية فالنحوية فالبلاغية، وهي كالتالي:

الفصل الثالث:

1- المصطلحات الصوتية: الصوت، النبر، الجهر/ الهمس، الإطباق/ الطبقية/ الاستعلاء، الوقف، التحليق (الاستطالة)، المقطع، التفخيم، التنغيم.

2- المصطلحات الصرفية: وهي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخوالف، الظرف، الأداة، الصيغة، الإعلال/ الإبدال.

الفصل الرابع:

3- المصطلحات النحوية: النحو، نظرية العامل (العلامة الإعرابية)/ تضافر القرائن (التعليق)، القرينة، أصول النحو (السماع، الاستصحاب، القياس).

4- المصطلحات البلاغية: المقام/ المقال.

واختتمت الأطروحة بخاتمة احتوت على أبرز النتائج التي توصلت إليها، بحيث كانت زبدة ما تمت معالجته في متن البحث، وردت في شكل نقاط تساعد على فتح أبواب أخرى أو زوايا نظر أخرى للبحث في هذا الموضوع.

من الدراسات السابقة التي صادفت طريق بحثي وكانت دافعا للبحث في هذا الموضوع، نجد:

- مقال بعنوان: (في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان) نشر من قبل عبد الرحمان حسن العارف في مجلة: (اتحاد الجامعات العربية للآداب)، مج06، العدد 01، السنة: 1430هـ/2009م. حيث تناول الباحث في طيات هذا المقال المصطلحات اللغوية وكان التركيز من طرفه على المصطلحات المبتكرة عند الدكتور تمام حسان والتي تفرد بها دونما غيره.

- أطروحة بعنوان: (مصطلحات علم التركيب عند تمام حسان –دراسة وصفية-) من إعداد الطالبة: سهام ضامن، تحت إشراف الدكتور: صلاح الدين زرال، جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 02-، السنة الجامعية: 2018-2019. نجد أن الباحث تناول مستوى واحد من المستويات اللغوية للعربية وهي مصطلحات علم التركيب، وهو الأمر الذي دفعنا إلى الإقبال على مثل هذه الدراسة كونها تجمع المصطلحات الخاصة بالمستويات اللغوية للعربية.

أما بالنسبة للزاد المعلوماتي فقد اعتمدت على مراجع تصبّ لخدمة مجالين بحثيين؛ فأما الأول فيُعنى بإضاءة المفاهيم الخاصة بالمصطلحية، وأما الثاني فانصب على دراسة المصطلحات اللغوية التراثية من صوتية، صرفية، نحوية، وبلاغية، ولعل أهمها ما يلي:

- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية لعلي القاسمي.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان.
- مناهج البحث لتمام حسان.
- اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان.
- الكتاب لسيبويه.

لا يخلو أي بحث ولا يعترض طريق أي باحث صعوبات وعراقيل تقف أمام السير المخطط له من قبل الباحث، ولعل أهمها تتلخص في النقاط التالية:

- قلة الدراسات والأبحاث المتعلقة بالدكتور تمام حسان، والتي من خلالها يمكن الانطلاق من أفكار تكون بمثابة لبنة أولى أو دراسات سابقة تفتح الباب لدراسات أخرى.

- انفرادية بعض المصطلحات التي استعملها تمام حسان أو بالأحرى وضعها، وهذه النقطة لها إيجابياتها وسلبياتها؛ فأما الأولى فتتمثل في كونه سبّاقا إلى دراسات جديدة متجددة، وأما الثانية أو السلبيات فهو ما ينجم عن تشكل ضبابية في فهم المفهوم الذي يحمله المصطلح لولا الاطلاع الواسع نحو كشف ذلك، وبالتالي محاولة فك اللبس حول مشكلة تعدد المصطلح.

- صعوبة ترتيب المصطلحات في خانة الصوتية أو الصرفية أو النحوية... وهو ما لمسته من خلال مؤلفات تمام حسان كونه يستعمل بعض المصطلحات بطريقة عشوائية دونما إدراجها ضمن المستوى اللغوي الذي تنتمي إليه، وهو ما أوقعنا في صعوبة التعامل مع مثل هذه المصطلحات.

وأخيرا وليس آخرا لا يسعني إلا أن أتقدم بجميل عبارات الشكر والتقدير والثناء الحسن لأستاذي المشرف عبد **العزيز شويط**، وكذا الأستاذ المساعد **الحاج قديدح**، فلكما مني كل التقدير والشكر والاحترام على ما بذلتموه من عناء التوجيه، النصح، والصبر على قراءة وتمحيص وترتيب هذا العمل حتى خرج إلى النور، والشكر

أيضا موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة، كلٌّ باسمه ومقامه. فإن أصبنا فذلك توفيق من الله عز وجل وإن أخطأنا فذلك لأننا من بني البشر، والحمد لله رب العالمين الذي أعاننا على إتمام هذا العمل.

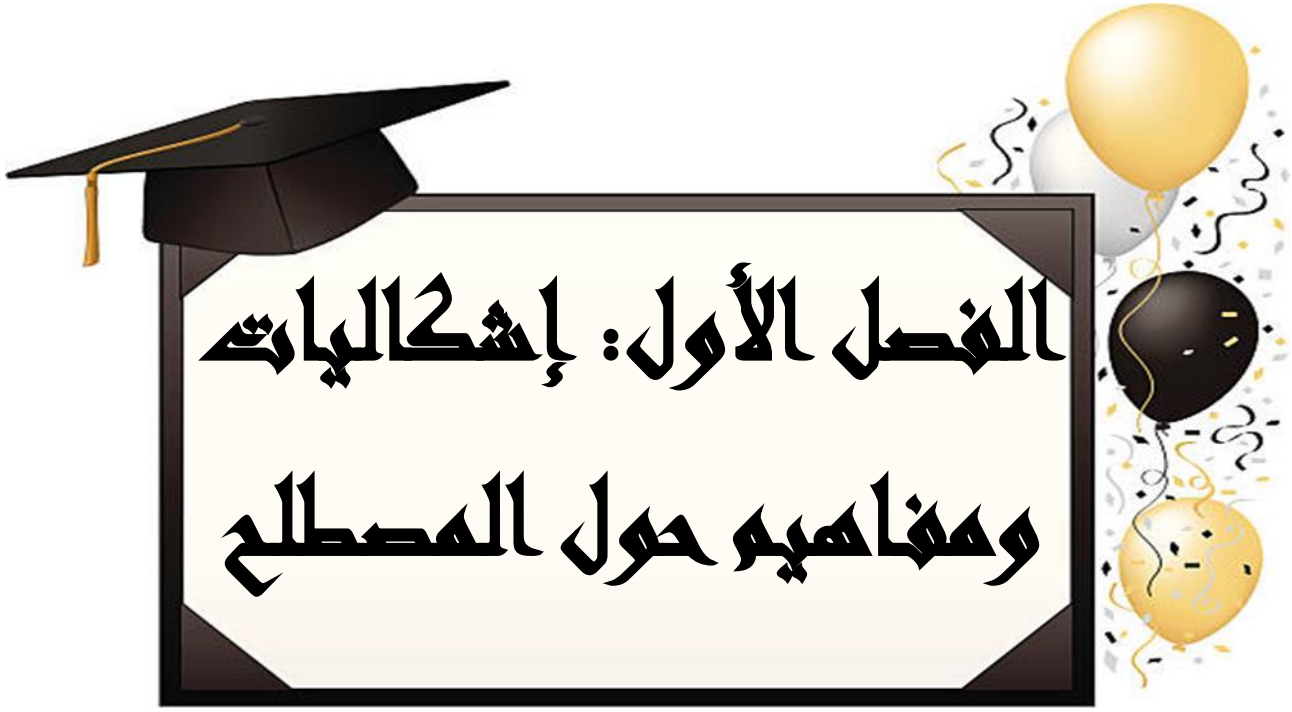

الفصل الأول: إشكاليات ومفاهيم حول المصطلح

تمهيد

تكتسي المصطلحات أهمية بالغة في التعبير عن مضامين العلوم قديما وحديثا، وبالعودة إلى تراثنا العربي نلحظ اهتمام العرب القدامى بالمصطلح، بل وكانوا متيقنين من حقيقة مفادها أن مفاتيح العلوم مصطلحاتها. وتختلف هذه المصطلحات التي نستعملها في وقتنا الحالي من حيث الطريقة –بين الوضع والنقل (الترجمة والتعريب)–... فقد كان لعلمائنا القدامى جهود كبيرة تتباين بين وضع العلوم اللغوية العربية من نحو وصرف...وبين نقل أو ترجمة العلوم الأعجمية وإدخالها إلى العربية، فلكل علم مصطلحاته المعبرة عنه.

واللغة العربية بالإضافة إلى قدرتها على الاصطلاح كونها لغة اشتقاقية، فهي من اللغات الحية، إذ جعلها الله تعالى لغة القرآن التي لا تبلى مهما طال الزمن. ولذلك "فأول المصطلحات العلمية ما جاء في القرآن الكريم، وكان لكثير منها معنى لغوي فنقلت من معناها الأول إلى المعنى الجديد، وكانت الحقيقة الشرعية من أسباب نمو اللغة وفتح باب تطور الدلالة وانتقال الألفاظ من معنى إلى آخر يقتضيه الشرع وتتطلبه الحياة الجديدة"[1].

وتتركز أهمية اللغة على مواكبة أهم التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة، نظرا لزيادة عجلة المخترعات والمستحدثات. ومن تمّ فتطور الأمة ورقيها مقترن بمدى تطور اللغة واستيعابها لمختلف المفاهيم المستجدة. فاللغة ركيزة أساسية تتكئ عليها أية أمة بغية الحفاظ على هويتها. والمصطلحات واحدة من تلك الركائز كونها وليدة اللغة وتأتي أهميتها "من كونها أساسا للدراسات العلمية لأنها ترسم معالمها وتوضح مبادئها، وكل تطور في علم من العلوم لا بد أن يواكبه تطور في مصطلحاته نقلا أو استنباطا، فالغاية التي يرمي إليها هي استنباط المصطلحات أو نقلها في باب من أبواب العلوم المختلفة هي تيسير التعامل مع المفاهيم الجديدة... ودمجها مع الثقافة ... "[2].

ففي العصر الحديث زاد اهتمام العرب بقضية المصطلحات، نظرا للحاجة الماسة إليها موازاة مع ما يشهده العالم من تطور علمي، فبالمصطلح تفتح مغاليق العلوم ويسهل فهمها، وقد قيل: "إن فهم المصطلحات

[1] – أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي، العراق، د ط، 2006، ص100.

[2] –محمد خليل الخلايلة: المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي(963هـ)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص19-20.

نصف العلم، لأن المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة... وقد ازدادت أهمية المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنه مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة، حتى أن الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتخذت شعار "لا معرفة بلا مصطلح"[3].

ونظرا للتطورات البارزة في مختلف مجالات الحياة، انعكس ذلك بطريقة سلبية على المصطلحات ومفاهيمها، هذه الأخيرة تحتاج إلى تسميات دقيقة تحدد دلالاتها، وهذا من أجل القضاء على مشاكل تعدد المصطلح العربي.

وللمجامع اللغوية العربية دور فعال في القضاء على المشاكل التي يواجهها المصطلح؛ سواء من حيث تعدد المفاهيم نظرا للتطورات المستجدة في مختلف الميادين، وحتى معالجة مشاكل تعدد التسميات أو المصطلحات حول المفهوم العلمي الواحد، والذي برز نتيجة الأعمال الفردية وغياب التنسيق بين الجهات الواضعة له، وكذا عن طريق نقل المصطلحات الأعجمية، ومحاولة إخضاعها لقواعد اللغة العربية باستعمال الترجمة أو التعريب، فهذه إذا أهم الأسباب أدت إلى الخلط بين المصطلحات ومفاهيمها.

1-1- أيهما أسبق وأصحّ: "مصطلح" أم "اصطلاح"؟

لقد أولى العلماء العرب عناية كبيرة بقضية المصطلح وقضاياه، وذلك بتسليط الضوء على مفهومه، وإبراز أهميته في شتى العلوم، ولكي تتفق التسمية مع المفهوم ويكون محدد الدلالة، لابد أن يحظى هذا المصطلح بالقبول بين مستعمليه.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن لفظ (مصطلح) قد كان محل اختلاف بين المشتغلين عليه، حيث يرى بعض الدارسين أن لفظ (مصطلح) لم يرد عند أسلافنا القدماء، بل استخدموا بدلا منه لفظ (اصطلاح)، وأن كلمة (مصطلح) إنما هي خطأ لغوي شائع، وأن اللفظ الصحيح هو (اصطلاح)، إضافة إلى عدم ذكر المعاجم العربية التراثية للفظ (مصطلح)، بل اكتفت بذكر لفظ (اصطلاح) فقط.

[3] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص265.

وفي هذا الشأن يقول الدكتور (يحيى عبد الرؤوف جبر): "إنه لغريب حقا أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة مصطلح بدلا من اصطلاح، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصح لغة، إلا إذا اصطلحنا عليها ذلك أن أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها، وإنما استخدم العرب بدلا منها اصطلاح"[4].

ونجد الباحث (عبد العلي الودغيري) ينفي بعض ما يقوله الدكتور (يحيى عبد الرؤوف جبر) من خلال مقال نشره في مجلة (اللسان العربي) عنوانه (مصطلح بين الصواب والخطأ) في قوله: "أن لفظ مصطلح كان معروفا ومتداولا جدا بين القدماء الذين استخدموه في مجالات وعلوم مختلفة منها: التصوف والتاريخ وصناعة الإنشاء، وعلوم الحديث والقراءات، وصناعة الشعر، واللغة، والمناظرة (الجدل)..."[5].

ومن بين من استخدموا لفظ مصطلح علماء القرن الثامن الهجري وهم "القاشاني أو الكاشاني (كمال الدين عبد الرزاق، ت720 أو730 هـ) في مقدمة كتابه: مصطلحات الصوفية، المؤرخ الأديب صاحب الرسائل الديوانية ابن فضل الله العمري (ت749 هـ)في كتابه: التعريف بالمصطلح الشريف، ابن خلدون من خلال كتابه المقدمة، القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي ت821هـ) في كتابه: صبح الأعشى في صناعة الإنشا"[6].

هذه أهم الكتب التي تناولت لفظ (مصطلح)، وأن الادعاء بأن العرب القدماء لم يستعملوا لفظ (مصطلح) فهو هنا ربما يقصد الفترة الزمنية.

وما يمكن توضيحه حول عدم ورود هذا اللفظ في المعاجم العربية التراثية فنجد الدكتور (عبد العلي الودغيري) يقول: "في ضوابط القواميس العربية وقواعدها المقررة –ولاسيما القديمة منها– عدم إيراد صيغ المشتقات المطردة. وكل الكلمات التي يمكن توليدها بآلية قياسية وبقواعد صرفية معروفة... ولو عملت هذه القواميس على

[4] – يحي عبد الرؤوف جبر: الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 36، 1992 ، ص143.

[5] – عبد العلي الودغيري: كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 48، 1999، ص13.

[6] –(ينظر)، المرجع نفسه، ص10.

إيراد كل المشتقات والصيغ القياسية من كل مادة معجمية، لأصبح حجمها أضعافا مضاعفة لما هي عليه الآن"[7].

يتضح مما سبق أن عدم استعمال المعاجم العربية التراثية للفظ (مصطلح) راجع إلى إهمالهم للصيغ القياسية المطردة، وهذا الدليل ينفي ما ذهب إليه البعض، على أن الكلمة (مصطلح) غير صحيحة وتخالف قواعد اللغة العربية.

أما القول بأن لفظ (مصطلح) إنما هو خطأ شائع، فمن المعروف في كتب القواعد الصرفية أن "صيغة اسم المفعول المأخوذ مما فوق الثلاثي، ليست خاصة باسم المفعول وحده، بل هي صيغة يشترك فيها كل من اسم الزمان واسم المكان واسم المفعول والمصدر الميمي. وإذا كانت كلمة مصطلح لا يصح اعتبارها اسما للمكان أو الزمان، فإنها صالحة لتكون مصدرا ميميا، والمصدر الميمي يصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول تماما، وأمثلته: معتقد، معتمد...التي تفيد معنى المصدرية: أي الاعتقاد، الاعتماد...، وكذلك كلمة مصطلح فهي لا تختلف عنها، لأنها متضمنة معنى اصطلاح أي متضمنة معنى المصدر الأصلي"[8].

فكلمة (مصطلح) مصدر ميمي للفعل (اصطلح). كل هذا الأسباب أدت إلى اختلاف العلماء والباحثين في استخدامهم لهذين اللفظين. وهو ما نجده عند (فارس الشدياق) في كتابه (الجاسوس على القاموس) الذي لم يستعمل لفظ (مصطلح) بتاتا وجعل مكانه لفظ (اصطلاح) في قوله: "الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[9]. فشرط الاصطلاح عنده هو الاتفاق بين جماعة متخصصة. وبالرجوع إلى الكتب التراثية التي تناولت هذا اللفظ وبالضبط عند علماء القرن الثالث الهجري نجد أنهم استخدموا لفظ اصطلاح، فالجاحظ (ت 255هـ) يقول في ذلك: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب اسما، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع"[10]. فالعرب حسب قوله ربطوا التسميات بمفاهيمها عن طريق آلية الاشتقاق، وخلقوا مسميات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وذلك بالاتفاق والتواضع بين جماعة معينة.

---

[7] – المرجع نفسه، ص14.

[8] –المرجع نفسه، ص17.

[9] –أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، دط، 1299، ص437.

[10] – أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1998، ص139.

كما أن (الخوارزمي ت380هـ) لا يفرق بين المصطلح والاصطلاح، من خلال كتابه (مفاتيح العلوم)، حيث يقول: "يكون جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات"[11]. ويقول أيضا: "إذا كان أكثر هذه الأوضاع أسامي وألقابا اخترعت، وألفاظا من كلام العجم أعربت"[12]. نرى أن الخوارزمي بالإضافة إلى استعماله للفظ "اصطلاح" قد أضاف مرادفات أخرى لهذه الكلمة منها: المواضعات، الأسامي، الألفاظ، الألقاب...، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على خلطه بين المصطلحات وعدم التفريق بينها.

ويقول (ابن فارس ت395هـ) في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها): "ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا، لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق"[13]. ويقول في هذا الشأن: "لم يبلغنا أن قوما من العرب في زمان يقارب زمانه أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلِحين عليه، فكنا نستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم"[14]. ويقول أيضا في موضع آخر: "وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم"[15]. ما نلحظه على هذه الأقوال وسابقتها أن علماء القرن الثالث قد استعملوا لفظ "اصطلاح" بدلا من "مصطلح". وهناك من الباحثين من لم يفرق في استعماله للفظتين واعتبرهما شيئا واحدا، ومن بينهم (التهانوي) في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون)، حيث يقول: "إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به، إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انغمامه[16]

[11] – محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي: مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1989، ص13.

[12] – المرجع نفسه، ص15.

[13] – أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997، ص14.

[14] – المرجع نفسه، ص14.

[15] – المرجع نفسه، ص14.

[16] –بمعنى انفهامه.

دليلا"[17]. ويقول أيضا: "فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية والشرعية... وشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم الحكمية والفلسفية من الحكمة الطبيعية والإلهية والرياضية كعلم الحساب والهندسة...فكشفها الله تعالى عليّ، فاقتبست منها المصطلحات أوان المطالعة وسطرتها على حدة...كي يسهل استخراجها لكل أحد، وهكذا اقتبست من سائر العلوم في بضع سنين كتابا جامعا لها"[18].

ومع تكوّن العلوم في الحضارة العربية الإسلامية تخصصت دلالة كلمة (اصطلاح) لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، وبهذا المعنى استخدمت –أيضا– كلمة (مصطلح)، وأصبح الفعل (اصطلح) يحمل –أيضا– هذه الدلالة الجديدة المحددة"[19]. وعلى العكس من ذلك نجد من ذهب إلى التفريق بين اللفظتين، فهذا (الشاهد البوشيخي) يرى أن ثمة اختلافا بينهما من حيث الصيغة والدلالة فيقول: "الاصطلاح قد يكون مصدرا (اتفاق–اخراج) وقد يكون اسما (لفظ)... أما المصطلح فهو اسم مفعول من اصطلح القوم على الأمر أي اتفقوا عليه"[20]. وبالتالي فالمصطلح اسم مفعول للفعل (اصطلح)، ولا يمكن أن يكون مصدرا ميميا، لأن المصدر الميمي يحمل دلالة المصدر العادي: (مصطلح=اصطلح)، لذلك فأنا أرى أن المصطلح اسم مفعول من الفعل غير الثلاثي كما ذكرته آنفا (اصطلح).

1-2-تعريف المصطلح ونشأته

1-2-1 -الدلالة اللغوية:

عند البحث في أصول كلمة (مصطلح) في المعاجم اللغوية العربية التراثية، نجد بأن هذه الكلمة قد اشتقت من معاني الجذر اللغوي (ص ل ح)، فقد جاء في معجم "مقاييس اللغة لابن فارس" أن: "الصاد واللام والحاء

[17] – محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ج1، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ص01.

[18] – المرجع نفسه، ص01.

[19] – محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، دط، دس، ص08.

[20] – الشاهد البوشيخي: مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص61-62.

أصل واحد يدل على خلاف الفساد. يقال صلُح الشيء يصلُح صلاحا"[21]. كما ورد في معجم: (تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري): "الصلاح: ضد الفساد. تقول: صَلَحَ الشيء يصلُحُ صُلوحا... وقد اصطلحا وتصالحا واصّالحا... والإصلاح: نقيض الإفساد"[22]. ونجد (الزمخشري) يعرف المصطلح تعريفا لغويا، وهذا في معجمه "أساس البلاغة"، حيث يتفق مع سابقيْه في ذلك، وهذا فحوى قوله: "صلح: صَلَحَتْ حال فلان، وهو على حال صالحة. وأتتني صالحة من فلان...وصلَحَ الأمر، وأصلحته...وصلَح فلان بعد الفساد. وصالَحَ العدوّ، ووقع بينهما الصلح، وصالحه على كذا، وتصالحا عليه واصطلحا"[23].

وهو ما نجده أيضا عند (ابن منظور) في معجمه (لسان العرب)، حيث يقول: "صلح: الصلاح ضد الفساد، صلَح، يصلَح صلاحا وصُلوحا...والإصلاح نقيض الإفساد...وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه"[24]. وهذا (الزبيدي) في معجمه (تاج العروس) يعرف المصطلح تعريفا لغويا، ويربطه بكل ما هو مخالف للفساد، ثم يضيف بعده تعريفا اصطلاحيا، وهذا نصه: "الاصطلاح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[25].

ولكون (الزبيدي) جاء متأخرا عن سابقيه من اللغويين، فقد أضاف هذا التعريف من حيث الدلالة الاصطلاحية، وجعل شرط وضع المصطلح هو اتفاق جماعة من أهل الاختصاص عليه. ونفس الشيء بالنسبة للمعجم الوجيز الذي أصدره "مجمع اللغة العربية بالقاهرة"، حيث ورد فيه: "المصطلح: لفظ أو رمز يُتفق عليه في العلوم والفنون للدلالة على أداء معنى معين"[26].

---

[21] – أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي: معجم مقاييس اللغة، تح، عبد السلام محمد هارون، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دب، دط، دس، ص303.

[22] – إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، دار العلم للملايين، لبنان، ط4، 1990، ص384.

[23] – جار الله محمود بن عمر الزمخشري: أساس البلاغة، تح: مزيد نعيم، شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1998، ص460.

[24] –جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج4، ج27، مادة (ص ل ح)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص2480.

[25] –محمد مرتضي الحسيني الزبيدي: تاج العروس، تح: عبد الستار أحمد فراج، ج6، مادة (ص ل ح)، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1965، ص551.

[26] –مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، مطابع الدار الهندسية، مصر، ط1، 1980، ص368.

من خلال ما سبق ذكره من إضاءات لغوية لهذه الكلمة، يمكن القول بأن معظم المعاجم اللغوية العربية القديمة، تتفق جلها على أن مادة (ص ل ح) تدل على معنى "الاتفاق"، "المواضعة"، "السلم"، وكل ما هو مناف للفساد، فمادة (ص ل ح) تجعل من الضد تعريفا لها، ولتبيان المفهوم المراد الوصول إليه. فيما ذهبت المعاجم اللغوية الحديثة إلى جعل الاتفاق شرطا من شروط وضع المصطلح.

1-2-2-الدلالة الاصطلاحية:

تتحدّد دلالة مادة (ص ل ح) ويضيق معناها أكثر كلما عرجنا إلى تعريفها الاصطلاحي عند عدد من العلماء والباحثين، ونذكر من هؤلاء (الشريف الجرجاني) حيث ورد في كتابه (التعريفات): "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"[27]. فشرط المصطلح هو اتفاق أهل الاختصاص على دلالته الدقيقة، ويضيف قائلا: "وهو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"[28]. نستخلص من هذا التعريف أن للمصطلح خصائص من بينها وجود مناسبة أو مشابهة بين المعنى اللغوي والمعنى الخاص الجديد، وقد قيل بأن الاصطلاح: "اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وهو إخراج الشيء من معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد، وهو لفظ معين بين قوم معينين"[29].

هذه التعريفات تبين طريقة انتقال اللفظ من معنى لغوي عام إلى معنى آخر جديد في مجال متخصص، وشرط الوضع هنا يتطلب وجود علاقة بين المعنيين.

ويعرف (أبو البقاء الكفوي) المصطلح في كتابه (الكليات) من خلال قوله: "الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء من المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[30]. فتعريف (الكفوي) للمصطلح يتفق مع تعريف (الجرجاني) في نقطة مهمة، وهي أن وضع المصطلح قائم على الاتفاق بين جماعة

[27] –علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دس، ص27.

[28] –المرجع نفسه، ص27.

[29] – المرجع نفسه، ص27.

[30] –أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1998، ص129.

متخصصة، أما نقطة الاختلاف أو التباين بينهما فتكمن في قوله (الاتفاق على وضع الشيء)، فالكفوي يقصد "التوليد" وهي آلية من آليات وضع المصطلح، بمعنى الإتيان بمصطلح جديد، أما (الجرجاني) فيقصد "النقل" وهو انتقال المفردة من معنى إلى آخر ومنها المجاز مثلا، وغيرها من الآليات التي يشترك فيها المصطلحين المنقول والمنقول منه في المعنى.

ويضع (مصطفى الشيهابي) تعريفا للمصطلح في قوله: "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية، يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية"[31]. ثم يضيف قائلا: "والمصطلحات لا توضع ارتجالا. ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة، بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي"[32]. فـ (مصطفى الشيهابي) متوافق مع (الجرجاني) في تعريفه للمصطلح وهذا من حيث شرط الاتفاق أثناء الوضع، وكذا بالنسبة لوجود مناسبة بين دلالة المصطلح اللغوية والاصطلاحية.

أما (أحمد مطلوب) فيعرف المصطلح، وهذا في كتابه (بحوث مصطلحية)، ويرى بأن شرط المصطلح هو: "أن يتفق عليه اثنان أو أكثر، وأن يستعمل في علم أو فن بعينه ليكون واضح الدلالة مؤديا المعنى الذي يريده الواضعون"[33]. فهذا (أحمد مطلوب) يضيف إلى شرط الاتفاق، خاصية يتسم بها المصطلح وهي "الوضوح"، وهو ما برز أيضا عند الدكتور (يوسف وغليسي) من خلال قوله: "المصطلح هو رمز لغوي واضح ومباشر، يحظى باتفاق عام في نطاق الحقل المعرفي الخاص، غالبا ما يكون أحادي المعنى لأنه يحيل على تصور مقرر سلفا، وإذا تعدد معناه فغالبا ما يُلحق هذا التعدد بالتصور الواحد"[34]. ويعرفه تعريفا آخر من حيث الصيغة والدلالة أو الشكل والمضمون، فيقول: "هو علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين، لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري

[31] –مصطفى الشيهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، دار صادر، بيروت، ط3، 1995، ص06.

[32] –المرجع نفسه، ص06.

[33] –أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي، العراق، دط، 2006، ص13.

[34] –يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي القديم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص36.

عن مدلولها المضموني أو حدّها عن مفهومها: أحدهما: الشكل أو التسمية، والآخر المعنى أو المفهوم والتصور... يوحدهما التحديد أو التعريف أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني"[35]. فالمصطلح هو عبارة عن تسمية تقيد مفهوما قصد التعبير عن معنى معين، وهو على نحو ما ذهبت إليه (ماريا تيريزا كابري) في تعريفها للمصطلح، حيث تقول: "المصطلحات كعلامات هي وحدات تمثل وجهين، وجه التعبير والتسمية، ووجه محتوى التصور الذهني أو المفهوم الذي تحيل إليه التسمية"[36]. فالمصطلح= تسمية +مفهوم.

وهو ما نلمسه عند (عبد السلام المسدي) في تعريفه للمصطلح من خلال كتابه (قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح)، حيث يقول: "هو شاهد على شاهد على غائب"[37]. فالشاهد الأول حسبه هو "المفهوم"، والشاهد الثاني هو "التسمية" كون المفهوم يسبق التسمية، أما الغائب فهو "المعنى"، ويضيف تعريفين آخرين وهذا نصهما: "هو علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كما وأضيق دقة"[38]. كما يقول: "المصطلح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح"[39]. أي أن انتقال المصطلح من الاستعمال العام إلى الاستعمال الخاص، في ميدان معرفي معين يؤدي إلى تزايد مصطلحات هذا الحقل وبالتالي تضيق دلالة المصطلح بحيث تعتبر هذه الأخيرة صفة مهمة من صفات المصطلح إلى جانب صفات أو مواصفات أخرى منها الوضوح، الموضوعية، الإيجاز، البساطة...

ويعرفه (الشاهد البوشيخي) تعريفا عاما في قوله: "المصطلح هو مجموع الألفاظ الاصطلاحية التي عُبِّر بها عن مفاهيم في أي علم من العلوم"[40]. وفي تعريف مفصل بعض الشيء عن تعريف البوشيخي للمصطلح: "هو اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يعين مفهوما، مجردا أو محسوسا، داخل مجال من مجالات المعرفة"[41].

فالمصطلحات هي مفاتيح لفهم أي علم من العلوم، وبها يتم التعرف عن محتويات هذه الأخيرة ومضامينها، كما قد يعبر عن أشياء مادية أو معنوية. وعليه يمكن اعتباره مرآةً معبرة عما يحمله المفهوم، هذا

---

[35] –المرجع نفسه، ص28.

[36] –ماريا تيريزا كابري: المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص166.

[37] –عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، دط، دب، 1984، ص13.

[38] –المرجع نفسه، ص13.

[39] – المرجع نفسه، ص13.

[40] –الشاهد البوشيخي: دراسات مصطلحية، دار السلام، المغرب، ط1، 2011، ص60.

[41] –أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ومعهد الدراسات المصطلحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، المغرب، 2005، ص26.

الأخير والذي هو لبّ المصطلح لا بدّ له أن يقترن مع تسمية يشترط فيها الإيجاز، الدقة والوضوح حتى يحظى المصطلح بالانتشار بين مستعمليه ولما غيرهم من الناس.

ويورد (محمود فهمي حجازي) تعريفا للمصطلح مشيرا إلى مكانة هذا الأخير في التخصص أو المجال المعرفي الذي ينتمي إليه، حيث يقول: "المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية –تسمية لشيء– ويكون منظما في نسق، ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما"[42].

يرتكز هذا التعريف على أمور يجب توفرها في أي مصطلح متخصص وهي:

– التعريف يحدد دلالة المصطلح، ويميزه عما عداه، وهذا يتطلب الدقة.

– وضوح المفهوم بالنسبة للمصطلح المفرد، وأن يكون ذا صلة مع مصطلحات التخصص الذي ينتمي إليه.

أما (علي القاسمي) في تعريفه للمصطلح، فيركز على الجانب الشكلي له من خلال قوله: "هو كل وحدة (لغوية) دالة، مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما"[43]. وفي نفس المعنى يورد "محمد حلمي هليل" تعريفا آخر للمصطلح، في قوله: "تمثيل تصور ما بوحدة لغوية، ويتكون المصطلح من كلمة واحدة أو أكثر"[44].

فالمصطلح قد يرد كلمة مفردة، وقد يكون عبارة مركبة، وممكن أن يكون رمزا، والأفضل وروده مفردا حتى لا يقع عليه لبس أو غموض.

ويعرف المصطلح تعريفا علميا كالتالي: "هو كائن لغوي، ينشأ مع المفهوم الذي يدل عليه، كلمة أو تركيبا أو رمزا أو عبارة، دقيقا واضحا، موضوعا لما جدّ من مفاهيم وتصورات في مختلف فروع المعارف والفنون والعلوم، تواضع عليه العلماء المختصون وأسهم في وضعه المترجمون واللسانيون وعلماء الدلالة وعلماء النفس والاجتماع

[42] –محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، القاهرة، دط، دس، ص12.

[43] –علي القاسمي: المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، الأردن، دط، 1985، ص215.

[44] –محمد حلمي هليل: المصطلحية في عالم اليوم بقلم هـ. فلبر، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد30 ،1988، ص213.

والاتصال، ووافق عليه مستعملوه، وتساعد على وضعه واستعماله العوامل اللسانية والاجتماعية والمعرفية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية"[45].

نلمس في هذا التعريف اجتماع جملة من الخصائص والشروط الخاصة بالمصطلح، وهي:

- المصطلح هو التصاق تسمية بمفهوم معين.
- قد يرد المصطلح مفردا أو مركبا.
- اتسامه بالدقة والوضوح والبساطة.
- الاتفاق عليه من قبل جماعة متخصصة.
- الاستعمال يؤدي إلى شيوعه.

أما في اللغات الأوروبية المختلفة يطلق على المصطلح عدة كلمات "فهي تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء وهي: term في الانجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز، terminus أو term في الألمانية و terme في الفرنسية و termine في الإيطالية، و termino في الإسبانية، و termo في البرتغالية و termin في الروسية والبلغارية والرومانية والسلوفينية والتشيكية والبولندية، وtermi في الفنلندية"[46]. وهي وإن تعددت تسمياتها باختلاف اللغات إلا أن مفهومها واحد.

وقد توصل الدكتور(محمود فهمي حجازي) من خلال أبحاثه إلى أن أقدم تعريف أوروبي للمصطلح يكون كالتالي: "المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد"[47].

معناه أن المصطلح يكون من لغة متخصصة إذا أُلحق في مجال علمي معين، كما أنه يمكن أن ينتقل إلى اللغة العامة أو الاستخدام العام دون أن يفقد معناه في التخصص الذي ينتمي إليه.

[45] –لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل، الجزائر، دط، 2012، ص20.

[46] – محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، القاهرة، دط، دس، ص09.

[47] –المرجع نفسه، ص11.

ويورد أيضا تعريفا للمصطلح، ويرى بأنه أفضل تعريف أوروبي باتفاق الباحثين عليه، ونصه: "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحُدّد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"[48].

يبين هذا التعريف أن للمصطلح دلالة متخصصة دقيقة محددة، داخل التخصص الواحد، وهذه السمة تميزه عن كلمات اللغة العامة التي لا يُفهم معناها إلا بورودها في سياق معين. كما أن المصطلح لا يأتي دائما مفردا فقد يرد على شكل مجموعة من الكلمات مشحونا بدلالة واضحة ودقيقة.

إلا أن واضع هذا التعريف قد أغفل جانب الاتفاق في وضع المصطلح، إذ أن هناك من يعده شرطا أساسيا في وضع المصطلح وشيوعه، في حين أن البعض الآخر يرى العكس من ذلك؛ أي بأن شيوع المصطلح غير مقترن باتفاق المتخصصين عليه.

أما مفهوم المصطلح التراثي فهو: "مجموع الألفاظ الاصطلاحية التي عبّر بها عن مفاهيم في أي علم من العلوم التي عرفها تراثنا عبر التاريخ"[49]. وعموما يتبيّن بأن التعريفات القدامى تنطبق على مصطلح (الاصطلاح)، أما تعريفات المعاصرين فتنطبق على مصطلح (المصطلح).

1-3-معايير وضع المصطلح

هناك جملة من المعايير أو المبادئ الواجب اتباعها عند وضع المصطلحات العلمية الجديدة، وهي كما يلي:[50].

1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي مفهومه الاصطلاحي.

---

[48] - المرجع نفسه، ص11-12.

[49] -بلقاسم منصوري: التعامل مع المصطلح التراثي بين المنهجية والاعتباطية، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو- الجزائر، 2-3ديسمبر 2014، ج2، ص462.

[50] -(ينظر) علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص 234-235.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك.

4- استقراء وإحياء التراث العربي خاصة ما استُعمل منه وما استقر منه من مصطلحات علمية عربية.

5- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

6- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية بالأفضلية.

7- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عديدة.

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

ولهذا تتأتى أهمية المصطلح لخدمة العلم أولا، ومواكبة كل ما يستجدّ من مفاهيم وضبطها بمسميات دقيقة. ويبيّن (الشاهد البوشيخي) هذه الأهمية بحديثه عن المصطلح وفائدته في فهم العلوم، حيث يقول: "تتبلور مفاهيم العلوم عند ولادتها في مصطلحات، وتعبر عن نضجها حين تنضج بمصطلحات، وتبلغ أشدها حين تبلغه بأنساق من المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات، ولا سبيل إلى تجديد أي علم دون تجديد المصطلحات أو مفاهيم المصطلحات"[51]. وبالتالي تتمثل أهمية المصطلح إضافة إلى فهم أي علم من العلوم في إثراء الرصيد المصطلحي للغة عامة، وللمجال الذي تنتمي إليه بصفة خاصة.

وبما أن وضع المصطلح يتحقق من خلال ربط تسمية بمفهوم ما في مجال علمي معين، فإن هذا يقتضي أن يؤدي المصطلح وظائف مختلفة، باختلاف الميادين العلمية، ويمكن تلخيص هذه الوظائف فيما يلي:

أ-الوظيفة اللسانية: فالمصطلح هو وسيلة يتم بواسطتها "الكشف عن حجم عبقرية اللغة، ومدى اتساع جذورها المعجمية، وتعدد طرائقها الاصطلاحية، وإذن مقدرتها على استيعاب المفاهيم المتجددة في شتى

[51] - الشاهد البوشيخي: دراسات مصطلحية، دار السلام، المغرب، ط1، 2011، ص44.

الاختصاصات"[52]. وهذا نظرا لمجاراة التطورات الحاصلة على تنوعها، وبالتالي وضع تسميات مناسبة للمفاهيم المستجدة.

ب–الوظيفة المعرفية: يشكل المصطلح ركيزة أي علم، ومرآة عاكسة لفهم خباياه، فهو: "لغة العلم والمعرفة، ولا وجود لعلم دون مصطلحية...، وبالتالي فمنزلة المصطلح من العلم بمنزلة الجهاز العصبي من الكائن الحي، عليه يقوم وجوده، وبه يتيسر بقاؤه"[53]. فالمصطلحات مفاتيح أي علم، وانتشار المصطلح وشيوعه يحقق لهذا العلم أو ذاك وظيفته المعرفية.

ج–الوظيفة التواصلية: بالإضافة إلى كون المصطلح يحقق الوظيفة المعرفية لأي علم من العلوم، فهو أيضا "أبجدية التواصل، وهو نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النص حينما تتشابك خيوط الظلام، وبدونه يغدو الفكر كرجل أعمى في حجرة مظلمة، يبحث عن قطة سوداء لا وجود لها"[54]. ومن ثمّ فالمصطلح هو بمثابة بوابة للولوج في ثنايا العلوم، وبالتالي فاستعمال مصطلحات تخصص معين بين أهل الاختصاص من شأنه أن يؤدي وظيفة التواصل بينهم، وهذه المصطلحات المستعملة بينهم أو توظيف اللغة الخاصة لا يفهمها جميع الناس، سوى أهل الاختصاص ومن هنا يؤدي المصطلح وظيفته التواصلية.

د–الوظيفة الاقتصادية: للمصطلح أهمية كبيرة في تحقيق الاقتصاد المصطلحي، ويتمثل ذلك في "تخزين كم معرفي هائل من وحدات مصطلحية محدودة، والتعبير بالحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة، ولا يخفى ما في هذه العملية من اقتصاد في الجهد واللغة والوقت، يجعل من المصطلح سلاحا لمجابهة الزمن، يستهدف التغلب عليه والتحكم فيه"[55]. والمقصود هنا وضع المصطلح الواحد للمفهوم العلمي الواحد، وبالتالي فعدم تعدد المفاهيم يحقق الاقتصاد في اللغة، ومن هنا يتوجب على المؤسسات والهيئات التي تنصب دراستها على المصطلح والمصطلحية

[52] –يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي القديم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص42.
[53] –المرجع نفسه، ص42.
[54] – المرجع نفسه، ص42.
[55] – المرجع نفسه، ص44.

بوجوب وضرورة العمل على توحيد المصطلحات الخاصة بكل ميدان علمي أو معرفي، وهذا من شأنه أن يوصل إلى وضع مصطلحات دقيقة تكون بمثابة مفتاح لفهم أي علم من العلوم.

هـ–الوظيفة الحضارية: يتحقق التواصل بين الشعوب والاحتكاك فيما بينهم عن طريق اللغة، وتعتبر "اللغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز، إنها ملتقى الثقافات الإنسانية، وهي الجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض، وتتجلى هذه الوظيفة، خصوصا في آلية الاقتراض التي لا غنى لأية لغة عنها... فيتحول المصطلح إلى وسيلة لغوية وثقافية للتقارب الحضاري بين الأمم"[56]. ومن تم يتم التلاقح بين العلوم والحضارات وتبادل الثقافات عن طريق المصطلح.

وبذلك يغدو المصطلح "كوسيلة" للتعبير عن مضامين اللغة وتأدية الوظيفة اللسانية والمعرفية، و"كمرآة" مضيئة لمختلف العلوم والمعارف، و"كجسر" لتقاطع اللغات، والأخذ والرد فيما بينها، ومن تم تتحقق الوظيفة التواصلية والحضارية.

1-4- مشكلات المصطلح العربي في العصر الحديث

إن وضع المصطلح ليس بالأمر السهل، فحتى يحظى المصطلح بالقبول والانتشار بين مستعمليه لا بدّ أن يتوفر على صفات تمكنه من أداء وظائفه، إلا أن المصطلح في العصر الحديث يعاني من مشكلات تعترض طريقه، يمكن تلخيصها فيمل يلي:[57].

1- تعدد المفاهيم: وهذا راجع إلى الزخم الهائل من المصطلحات وتطور دلالاتها.

2- تغيير مفهوم المصطلح بعد الصياغة والاستخدام.

3- تعدد المصطلحات حول مفهوم واحد.

4- تعدد التسميات بالنسبة للمصطلح الواحد.

---

[56] – المرجع نفسه، ص44.

[57] –(ينظر)، مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي الكتاب الأول: واقع المصطلح اللغوي العربي قديما وحديثا، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2003، ص ص139-150.

5- تداخل مصطلحات علم معين مع مصطلحات العلوم الأخرى.

6- تقديم مصطلحات دالة على مفاهيم غريبة عن اللغة التي توضع فيها هذه المصطلحات.

7- أن يقدَّم المصطلح موصوفا بوصف لا يفيد جديدا.

8- تقديم المصطلحات دون تعريف، يوضح صورتها ويجلّيها.

1-5-أركان المصطلح:

بما أن المصطلح عبارة عن تسمية (رمز لغوي) + مفهوم، فإن هذا الأمر يقتضي عنصرا ثالثا، وهو التعريف، وهذه الأركان هي كالتالي:

1/المفهوم:

هو أول ركن من أركان المصطلح، ويرجع هذا إلى أن المفهوم سباق للتسمية، ولهذا فهو عنصر أساسي من أركان المصطلح الثلاثة، والمفهوم بالنسبة للمصطلح كالبذرة في النماء والشيوع والانتشار، حيث يعرف على أنه: "وحدة معرفية مستقلة، لا ترتبط بالضرورة بلغة من اللغات، أو بلهجة من اللهجات، وإنما تنتمي مباشرة إلى المستوى الفكري (المعرفي) وتكوّن عناصره الأساسية وبالتالي، فإن المفهوم يتصل بشكل مباشر بإدراك العالم وأشيائه، فهو يجسد الأشياء على المستوى الفكري، وكل تغير يطرأ على خصائص هذه الأشياء يؤدي بالضرورة إلى تغير على مستوى المفهوم"[58]. وهو أيضا: "تصور ذهني يحفظ الخاصيات المشتركة لمجموعة من الأشياء"[59].

فالمفهوم هو ما يتشكل في الذهن من تصورات انطلاقا من المصطلح أو التسمية، أو ما يفهم من التتابع الصوتي والتركيبي للحروف المكونة للمصطلح، إذ هو جزء لا يتجزأ منه، بل يمكن اعتبار التسمية والمفهوم وجهان لعملة واحدة، كالعلاقة العكسية بين الدال والمدلول وتشتملهما الكلمة[60]. هذه الأخيرة تنطلق من الدال وصولا

[58] -ماري-كلود لوم: علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2012، ص20.

[59] -المرجع نفسه، ص 47.

[60] -الكلمة: عنصر لغوي دال متكون من فونيم أو أكثر. (كما أن المصطلحات حاملة لمعرفة متخصصة، أي أنها تنتمي إلى مجال محدد من مجالات المعرفة، أما الكلمات فإنها تنتمي إلى اللغة العامة وتستقي قيمتها من العلاقة التي تربطها فيما بينها بمعزل عن العالم الخارجي التي تدل عليه.

إلى المدلول، على عكس المصطلح، والذي ينطلق من المدلول وهو "المفهوم" نحو الدال وهي "التسمية"، وهو فرق جوهري بين كل من الكلمة والمصطلح.

2/الرمز اللغوي:

الرمز اللغوي أو التسمية هو ثاني ركن من أركان المصطلح، يأتي بعد المفهوم ليدل في معناه العام على التتابع الصوتي أو التركيبي لحروف المصطلح، أو البنية الشكلية له، والتسمية أو الرمز اللغوي في اللسانيات "تعد تمثيلا صوتيا يعمل على تفسير صورتها الصوتية، فكل متكلم للغة يملك بالنسبة لكل مصطلح تمثيلا صوتيا تحتيّا يمكنه من تأويله أصواتيا بتطبيق قواعد صوتية وصرفية للغته"[61]. أما في الصرف، فإن التسمية "تعد بنية تصرفات متتالية تسمح العلاقات بينها بتكوين المعنى"[62]. فهدف التسمية هو بلوغ المعنى، وهذا مقترن بمدى فاعلية عملية الاصطلاح والتي تعد اللبنة الأولى لقبول المصطلح واستعماله وانتشاره بين المتخصصين بالدرجة الأولى، وبين عامة الناس ثانيا، وبالتالي تحظى التسمية بعد الاستعمال والانتشار بالديمومة إن لم يطرأ على المفهوم أي تغيير أو تبديل، وهذا موازاة مع التطور العلمي المستمر الذي يشهده العالم، وغير ذلك فإن المصطلح يبقى ثابت التسمية التي تحيل على مفهوم بعينه.

إذا فتوفر كل من المفهوم والتسمية والتعريف في أي مصطلح يجعله يحظى بالقبول وبالتالي الاستعمال اللّذان من شأنهما أن يوصلا المصطلح إلى الانتشار والتداول، كما ذكرنا سابقا بين المتخصصين وغيرهم.

3/التعريف:

يأتي التعريف في المرتبة الثالثة من مراتب أو أركان المصطلح، بعد كل من المفهوم والتسمية (الرمز اللغوي)، والتعريف في عمومه قول شارح لكلمة أو لمصطلح معين، وهو عدة أنواع، وما يهمنا هو (التعريف المصطلحي)، والذي يقصد به: "جملة تعرف مفهوما وتسمح بتمييزه عن سائر المفاهيم التي تنتمي إلى مجال التخصص

[61] –خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011، ص90.

[62] –المرجع نفسه، ص91.

نفسه"[63]. كما يعرفه (علي القاسمي) بعد إطلاقه مصطلح تعريف المصطلح) إلى جانب (التعريف المصطلحي) عليه على أنه: "يرمي إلى تحديد موقع المفهوم في المنظومة المفهومية للحقل العلمي أو المجال المعرفي، وتبيين علاقاته بمفاهيم تلك المنظومة، وذكر خصائصه التي تميزه عن تلك المفاهيم"[64]. ليضيف (علي القاسمي) تعريفا لـ (هلموت فلبر) على اعتبار أن (التعريف المصطلحي) هو: "وصف لمفهوم ما بواسطة مفاهيم أخرى معروفة، وغالبا ما يكون التعريف بصيغة كلمات أو مصطلحات فهو يحدد موقع المفهوم من منظومة المفاهيم ذات العلاقة"[65].

يتضح من خلال هذه التعريفات أن (التعريف المصطلحي) ما هو إلا إضاءة للمفهوم الذي يحيل إليه المصطلح في الذهن، وبالتالي فهو تحديد دقيق له من خلال الحقل المفهومي الذي ينتمي إليه، وهذا بتمييزه بخصائص ينفرد بها عما سواه، كون المصطلح ينبني على شروط أهمها الدقة، وهذه الأخيرة تقتضي انتماؤه إلى مجال علمي معين.

1-6-آليات وضع ونقل المصطلح

تتمتع اللغة العربية عن غيرها من اللغات الأخرى بسمة الاشتقاق، فهي تحتاج إلى طرق وآليات عديدة إلى جانب هذا الأخير (الاشتقاق) بغية وضع المصطلحات العلمية والتقنية نظرا للحاجة الماسة إليها، وهذا لمجاراة التطور العلمي والتكنولوجي، ولضبط المفاهيم المستجدة بكل دقة ووضوح.

والهدف من هذا كله هو تنمية اللغة العربية وتطويرها بالعودة إلى آليات الوضع والتوليد والنقل المختلفة من اشتقاق ومجاز وترجمة...، من خلال إضافة مصطلحات جديدة إلى اللغة وإثراء الرصيد اللغوي لها. ولهذا فقد تعددت مناهل المصطلحيّين والمختصّين في توليد المصطلحات، فاعتمدوا على آليات مختلفة في ضبط المفاهيم بمسمياتها بين تقليدية وحديثة، وهي كما يلي:

[63] – ماري–كلود لوم: علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2012، ص 378.

[64] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص751.

[65] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص751.

1/الاشتقاق(The derivation):

عدّ الاشتقاق من الركائز اللغوية المهمة في تنمية اللغة العربية، وقد اعتمده العرب القدامى والمحدثين في خلق ألفاظ عربية مستحدثة، وفي هذا يقول السيوطي: "أنّ للغة العرب قياسا، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض"[66]. والاشتقاق في اللغة كما ورد في اللسان، في مادة (ش ق ق): "الشَّق: الصدع البائن، وقيل غير البائن وقيل: هو الصدع عامة...والشِّق والشِّقة بالكسر: نصف الشيء إذا شُقَّ...واشتقاق الشيء: بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف: أخذه منه"[67].

والاشتقاق في المعنى الاصطلاحي هو: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة"[68]. ويعرّف (جلال الدين السيوطي) الاشتقاق، ويضرب مثالا عنه، ليكون تعريفه أكثر وضوحا، في قوله: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية، وهيئة تركيب: ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلهما اختلفا حروفا أو هيئة: كضارب من ضرب، وحذِرٌ من حذِرَ"[69].

ومن المحدثين من ذهب إلى تعريف الاشتقاق ، ومن بينهم (علي القاسمي) على أنه: "توليد كلمة من كلمة مع تناسب بين المولَّد والمولَّد منه في اللفظ والمعنى، بحسب قوانين الصرف"[70]. ويعرفه (عبد السلام المسدي) أيضا بقوله: "هو تولّد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد، ثم يصبح قطعا عموديا يخرق طبقات المادة المعجمية فيشقق مدلولاتها ويؤلف منها أُسَرا مفهومية قد لا تعرف حدًّا في نمائها"[71]. وبالتالي فهي بحاجة إلى الاستعمال والانتشار، ومن تمّ التداول، فمعنى الاشتقاق بين القدماء والمحدثين يحمل نفس المعنى ومفاده: خلق كلمة جديدة

---

[66] –عبد الرحمان جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مكتبة دار التراث، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مج1، ج1، القاهرة، ط3، د ت، ص345.

[67] –جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج4، ج24، مادة (ش ق ق)، دار المعارف، القاهرة، د ط، 1981، ص2302.

[68] –علي بن محمد السيد الجرجاني: التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دس، ص26.

[69] – عبد الرحمان جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مكتبة دار التراث، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مج1، ج1، القاهرة، ط3، د ت، ص3466.

[70] –علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص379.

[71] –عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2010، ص59.

انطلاقا من كلمة موجودة مسبقا، مع تشابه الحروف الأصلية لكلتا الكلمتين ومطابقتهما لقواعد اللغة العربية. نحو (كتاب، كاتب، مكتبة فهي مصطلحات اشتُقّت من "كتب").

أ/ أنواع الاشتقاق:

بالرجوع إلى الكتب اللغوية القديمة، نلمس تباينا بين العلماء في تقسيمهم لأنواع الاشتقاق، وفي وضع حدّ لها، فنجد "ابن جني" قد قسم الاشتقاق إلى نوعين:

1/الاشتقاق الصغير: ويسميه البعض الاشتقاق العام أو الصرفي، وهو: "أن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة..."[72]. وإذا أسقطنا تعريف الاشتقاق على هذا النوع، نجد أن مفهومه يتوافق والمفهوم الذي يحمله الاشتقاق الصغير، وذلك لتوافق شروط الاشتقاق فيه.

2/الاشتقاق الأكبر: ومعناه: "أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد، نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)"[73].

فيما ذهب (محمد حسن حسن جبل) إلى جعل الاشتقاق تلاثة أنواع وهي:

1–الاشتقاق الصغير: (يتفق في تعريفه مع ابن جني وسابقيه).

2–الاشتقاق الكبير: ويتناسب بعض الشيء مع الاشتقاق الأكبر عند "ابن جني" في ترتيب الحروف وتقاليبها الستة، في حين تكمن نقطة الإختلاف في المثال الثاني، وهو تشابه أحد أحرف ومعنييهما، واختلافهما ترتيبا،

[72] –أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، دط، 1952، ص134.
[73] –المرجع نفسه، ص134.

ويعرف الاشتقاق الكبير على أنه: "هو ما تماثلت فيه الأحرف الأصلية للمشتق والمأخذ، ولكن اختلف ترتيب مواقع تلك الحروف فيهما، ومثال ذلك:

أ- تقاليب المادة الواحدة مثل تقاليب (ب ج ر): جبر، بجر، برج، ربج، رجب، جرب.

ب- ما عرف في الدراسات القديمة باسم القلب المكاني مثل: جبذ وجذب، وطسم الطريق وطمس، واكفهرّ الجو واكرهّف"[74].

فترتيب الحروف مختلف، لكن الحروف في الكلمة الأصل والكلمة المشتقة هي نفسها، كما أن المعنى واحد أو مقارب لبعضه، مضيفا نوعا آخر للاشتقاق وهو:

3/الاشتقاق الأكبر: "هو ما لم تتماثل فيه كل أحرف الكلمتين، وإنما تماثل بعضها، وتقارب بعضها الآخر مع احتفاظهما بترتيب مواقعها المتناظرة في الكلمتين، ومثال ذلك:

أ- ما عرف في الدراسات القديمة باسم التصاقب: مثل نهق ونعق، وجرف وجلف.

ب- ما عرف في الدراسات القديمة باسم الإبدال اللغوي، مثل: مدح فلانا ومدهه، وبنات بخر وبنات مخر، والرسَّع والرضَّع "[75]. فهذه الثنائيات متناسبة في المعنى والمخرج، على نحو (مدح فلانا ومدهه): حيث نجد أن الحاء والهاء حروف حلقية.

ورغم وجود اختلاف في تقسيم الاشتقاق إلى أنواع متباينة هي الأخرى، فإنما يعود هذا إلى التسمية لا إلى المفهوم، فلكلٍّ اصطلاحه، حتى أن البعض اعتبر آلية النحت نوع من أنواع الاشتقاق، ويطلق عليه (الاشتقاق الكبّار)، إذ لا يمكن إدراجه من أنواع الاشتقاق، لأنه لا يتوافق والمفهوم الذي يحمله هذا الأخير.

[74] -محمد حسن حسن جبل: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006، ص40.

[75] -المرجع نفسه، ص41.

ب–أهمية الاشتقاق:

يعد الاشتقاق من أهم الآليات وأكثرها استعمالا في اللغة العربية، إذ يساعد على وضع كلمات جديدة لمختلف المفاهيم المستجدة؛ انطلاقا من مصادر أو أصول الكلمات، ولهذا فقد استعمله اللغويون العرب نظرا لأهميته الكبيرة التي تتمثل في:[76].

1- يعدّ الاشتقاق ممثّلا للمادة الأصلية للكلمات، والصيغ والأوزان هي القوالب التي تصبّ فيها هذه المادة.

2- الاشتقاق هو السبيل إلى معرفة الأصلي من الزائد من الحروف، كما يعدّ معيارا للتمييز بين الأصيل والدخيل.

3- الاشتقاق من أهم وسائل تنمية المفردات العربية، ودراسة الأبنية الصرفية تتيح تكوين كلمات عربية على الرغم من عدم ورودها في أكثر المعاجم العربية، إذ كانت المعاجم تذكر الفعل واسم الفعل والفاعل ولكنها لم تذكر المصدر فنستطيع أن نكوّن المصدر.

ومن تم يغدو الاشتقاق من الآليات الأكثر إقبالا من طرف العلماء أو اللغويين بشكل أخصّ، وهذا من أجل توليد كلمات أو مصطلحات، تعبر بكل دقة عن المفاهيم اللاّمتناهية نظرا لتطور مختلف مجالات الحياة. ولا بدّ لصحة الاشتقاق بين الألفاظ من توفر عناصر رئيسية، وهي:[77]

1- الاشتراك في عدد الحروف وهو في الكلمات العربية ثلاثة حروف غالبا.

2- أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبا واحدا في هذه الألفاظ.

3- أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من الدلالة ولو على تقدير الأصل.

---

[76] -(ينظر)، نادية رمضان النجار: طرق توليد الثروة اللفظية، مراجعة: عباس السوسوة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2009، ص ص47-50.

[77] -حلمي خليل: المولد في العربية، دار النهضة العربية، لبنان، ط3، 1985، ص78.

إذ لا بد من توفر هذه الشروط مجتمعة لتكامل العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ المشتقّ والمشتقّ منها، من أجل استحداث كلمات جديدة وإثراء اللغة العربية، والتي يمكن أن نطلق عليها لفظ "مصطلحات" بعدما يتم شيوعها وانتشارها بين المتخصصين ثم إلى عامة الناس.

ويكون الاشتقاق بإتباع الطريقة أو الكيفية التالية "فمن الفعل الثلاثي على وزن (فَعَلَ)، نشتق اثني عشر فعلا على أوزان معلومة هي: أَفْعَلَ، فَعَّلَ، فَاعَلَ، تَفَعَّلَ، انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، تَفَاعَلَ، افْعَلَّ، اسْتَفْعَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَوَلَّ، افْعَالَّ، كما نشتق عشرة أسماء منه على أوزان معلومة هي: فاعل، مفعول، فَعِيل، أفْعَل، مَفْعَل، مِفْعَل، مِفْعَلَة، مَفْعَال، فَعْلَةٌ، فِعْلَةٌ"[78].

وبالتالي فالاشتقاق بأنواعه ما هو إلا محاولة من اللغويين وحتى المصطلحيين نحو إثراء وإنماء اللغة العربية، هذه الأخيرة التي تتميز عن اللغات الأخرى بسِمة قابلية الاشتقاق من كلمات مصدر، ووضع أخرى تتناسب والحروف الأصلية للكلمة الأولى مع مراعاة ترتيب الحروف، هذا بالنسبة للاشتقاق العام أو الاشتقاق الصغير، فيما يختلف عنه الاشتقاق الكبير في تباين ترتيب الحروف، أما الاشتقاق الأكبر فهو يتناقض والنوعين السابقين في تغاير بعض حروف الكلمتين، والالتزام بموقع الحروف من حيث التقابل مثل "نهق" و"نعق"... وكذا التشابه في المعنى والمخرج.

وعموما فالاشتقاق من الآليات المهمة في وضع أو توليد مصطلحات جديدة، تتطلبها الحياة المعاصرة، ويساعد على انتشارها القبول والاستعمال ومن تمّ التداول.

2/ النحت (Sculpture):

هناك من يعتبر آلية النحت نوعا من أنواع الاشتقاق، مصطلحين عليها (الاشتقاق الكبار)، في حين يعتبرها البعض الآخر آلية من آليات وضع المصطلح قائمة بذاتها، إلا أن الإقبال عليها يكون عند الضرورة فقط. وبالعودة إلى أصل هذه الكلمة في المعاجم اللغوية العربية يتبين أن النحت هو: "نَحَتَهُ يَنْحِتُهُ بالكسر نَحْتًا: أيْ بَرَاه،

[78] –علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص379.

والنحاتَة: البراية، والمِنحَتُ: ما يُنْحَت به"[79]. فدلالة لفظ (النحت) لا تخرج عن معنى القطع والنشر وإعادة البناء والتسوية... وعند ربطه بالدلالة الاصطلاحية، نجد أن النحت هو: "أن تعمد إلى كلمتين فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها، ولما كان هذا النزع يشبه النحت من الخشب والحجارة سمّي نحتا"[80]. ويعرف أيضا على أنه: "دمج كلمتين أو أكثر للحصول على كلمة، شريطة أن يكون هناك تناسب، وقديما نُحتت (البسملة والحوقلة) وحديثا (آفروآسيوي، برمائي) والحكم في النحت، الذوق السليم"[81]. وبالتالي فالنحت هو أخذ حرف من كل كلمة للحصول على كلمة واحدة، أو هو اختزال حروف مجموعة من الكلمات التي تحمل في سياقها معنى معينا في كلمة واحدة. وينقسم النحت إلى أربعة أقسام، وهي:[82].

أ–نحت فعلي من اسمين: وذلك بصياغة فعل رباعي منهما على وزن "فعلل"، نحو "بسمل" إذا قال: "بسم الله".

ب–نحت فعلي من جملة: وذلك بصياغة فعل رباعي منها على وزن "فعلل"، نحو "حوقل"، إذا قال "لا حول ولا قوة إلا بالله".

ج–نحت اسمي من اسمين: نحو: "حبرمان" من "حب الرمان".

د–نحت نسبي من علم مركب إضافي: نحو: "عبقسي" من "عبد القيس".

وهناك شروط لا بد من مراعاتها أثناء وضع كلمات باستعمال آلية النحت:

3/ الشروط الواجب توفرها في عملية النحت: ويمكن إدراج أهمها كالتالي:[83]

- ✓ أن يكون اللفظ المنحوت نابيا في الجرس عن سليقة العربية.

[79] –إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ج1، لبنان، ط2، 1979، ص268.
[80] –عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، مصر، دط، 1908، ص21.
[81] –محمد طبي: وضع المصطلحات، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 1992، ص41.
[82] –لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل، الجزائر، دط، 2012، ص124-125.
[83] –حلمي خليل: المولد في العربية، دار النهضة العربية، لبنان، ط3، 1985، ص99.

- ✓ أن يكون المنحوت على وزن عربي نطق به العرب على قدر الإمكان.
- ✓ أن يؤدي المنحوت حاجات اللغة من إفراد وتثنية ونسب وإعراب.

وبإتباع هذه الشروط –وإن لم يكن النحت محبّذا عند البعض–، فهذا سيزيد من إثراء اللغة العربية، ونماء رصيدها اللغوي. ويمكن إجمال أهمية النحت في النقاط التالية:[84].

- ✓ النحت هو اقتصاد في النطق والكتابة؛ ومن تم فهو توفير في الجهد.
- ✓ يفضِّل أكثر المحدثين اللجوء إلى النحت في تطوير العربية، فهو أولى من الأخذ بالتعريب، لكون اللفظ المنحوت عربي الأصل والصيغة والحروف.
- ✓ تظهر أهمية النحت بوجه خاص في صوغ المصطلحات العلمية، حيث لا يمكن أن يدل على المصطلح إلا كلمتين أو أكثر تخفيفا بذلك على المتعلم.
- ✓ لا يقتصر النحت على الألفاظ العربية، بل يقع في المعرب والدخيل، وقد شاعت مصطلحات منه نحو (كهرومغناطيسي: أي كهربائي، مغناطيسي).

من خلال ما سبق، نخلص إلى أن النحت آلية من آليات إنماء اللغة وتوسيع دائرة مصطلحاتها، وتكمن أهميته في تيسير التعبير باستعمال هذه المصطلحات بكل اختصار وإيجاز، وقد استعمله اللغويون العرب منذ القدم، إلا أن الحاجة الماسة للأخذ به ظهرت حديثا نظرا للتطورات الحاصلة في مختلف الميادين، نحو إيجاد مصطلحات تعبر عن المفاهيم المستجدة. ومن أمثلة المصطلحات العلمية المنحوتة نجد: برمائي، رأسمالية، تجفيد (من التجفيف والتجميد)، زمكان...

وهناك اختلاف بين العلماء في قضية اللجوء إليه بين مؤيد ومعارض له، فالفريق الأول يرى بأنه ضرورة من ضروريات اللغة نحو وضع المصطلحات العلمية، فيما ذهب الفريق الثاني إلى عدم اتخاذ النحت كآلية من آليات وضع المصطلح، وحجتهم في ذلك أنه لا يتوافق وخصائص اللغة العربية. إلا أن ما يمكن القول في هذا الصدد أن

[84] –(ينظر)، نادية رمضان النجار: طرق توليد الثروة اللفظية، دار الوفاء، مصر، ط1، 2009، ص58-59.

هذه الآلية وإن لم يحبّذها البعض ستحظى بالأفضلية عن آليات أخرى كالتعريب مثلا، وهذا راجع إلى أن اللفظ أو الكلمة المنحوتة عربية محضة من حيث الأصل والحروف وكذا الصيغة على عكس نظيرتها المعرّبة، وانطلاقا من هذا الطرح يجب مراعاة قواعد اللغة العربية أثناء النحت، واعتماده كآلية من آليات وضع المصطلحات العلمية، وقد أجاز مجمع اللغة العربية اللجوء إليه كآلية إن دعت الضرورة والحاجة العلمية إلى استعماله.

3- الترجمة (translation):

تعتبر الترجمة من الآليات التي لا تقل أهمية عن غيرها أثناء وضع المصطلح أو بالأحرى نقله، فانتقال النص أو المصطلح من اللغة المصدر (الأم) إلى اللغة الهدف (المصبّ) يقتضي على المترجم أن يكون ذا أفق معرفي واسع بثقافة الآخر، وأن يكون على دراية بتأصيل المصطلح ونشأته وتطوره عبر الأزمنة، محيطا ومتمكنا من اللغتين التي يترجم منها وإليها. وبالتالي فعملية الترجمة لن تتمّ إلا عن طريق التواصل مع الآخر، من خلال التأثير والتأثر، لأن هاجس المترجم الوحيد أثناء عملية الترجمة هو المحافظة على روح المصطلح أو النص الأصلي دون أن يفقد معناه.

1-تعريف الترجمة:

أ-لغة:

لا يخرج مفهوم الترجمة في جل المعاجم اللغوية عن معنى البيان والتوضيح والتفسير، فقد ورد في مادة (رج م) في معجم (لسان العرب لابن منظور): "التَّرجمان والتُّرجمان: المفسر، وقد ترجمه وترجم عنه...ويقال قد ترجم كلامه إذا فسّره بلسان آخر"[85]. فالتفسير هنا مقترن بتحوير اللفظ أو الكلمة من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف، ويتضح مفهومها أكثر كلما عرجنا على إلى التعريف الاصطلاحي لها.

[85] -جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج2، ج17، مادة (ر ج م)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص1602.

ب–اصطلاحا:

يكمن الهدف الأسمى لعملية الترجمة، سواء ترجمة المصطلحات أو النصوص في نقل العلوم وتبادلها، وهذا لمواكبة أهم المستجدات من الناحية العلمية، وخاصة التطور التكنولوجي منه، وهذا لن يتم إلا عن طريق ترجمة مختلف الأعمال والدراسات المستجدة، كون الغرب هو السبّاق في مضمار هذه التطورات والاختراعات مصطلحين عليها تسميات تتلاءم ومفاهيمها. والترجمة في مفهومها العام هي: "النصوص التي تنتج عن عملية فك رموز نص اللغة الأصلية وترميز نص اللغة الهدف"[86]. وتعرّف أيضا على أنها: "التعبير بلغة ثانية عن المعاني التي تمّ التعبير عنها بلغة أولى. والترجمة ليست مجرد انتقال من لغة مصدر إلى لغة هدف، بل هي انتقال من لغة موسومة بتجارب متكلمين لغة أخرى"[87].

فالترجمة بهذا المفهوم تحاول الاقتراب إلى المعنى الأصلي وبنيته التركيبية، والتركيز على نقل المفهوم إلى اللغة المصبّ، وتطبيقه على مبادئ الثقافة المستهدفة. أما من الناحية الشكلية فهي تسعى إلى ملائمة اللفظ لقواعد اللغة المنقول إليها، وهي بهذا تشكل حلقة وصل بين مختلف الشعوب، وجسر لتبادل الثقافات، حيث كان لها الدور الهام في انفتاح العرب على ثقافات وحضارات الأمم الأخرى، إلا أن هناك شروطا ينبغي على المترجم مراعاتها والسير وفقها، وصفات لا بد أن يتحلى بها، وهي: "خفة الروح وحضور البال، واتساع مجاري الخيال، مع القدرة على السبك والحبك، والتعبير الفصيح السليم، والمطالعة المستمرة، والمران الذي لا يعرف الكلل ولا الملل، ويجب أن تكون الترجمة أمينة التأدية، مع تلافي الركاكة والعجمة. فالترجمة مثل الزجاجة هناك النظيفة التي تختفي عند الرؤيا، وهناك المتسخة التي تحجبها، وتغش النظر وتعيق البصر"[88]. إضافة إلى هذه الصفات التي ينبغي على المترجم اكتسابها في خضم ترجمته للمصطلحات أو النصوص الأجنبية، وكذا تمكنه من اللغتين المنقول منها وإليها،

[86] – محمد شاهين: نظريات الترجمة وتطبيقاتها في تدريس الترجمة من العربية إلى الإنجليزية والعكس، مكتبة دار الثقافة، الأردن، دط، 1988، ص07.

[87] – أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ومعهد الدراسات المصطلحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، المغرب، دط، 2005، ص98.

[88] – محمد الديداوي: طرائق الترجمة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد26، 1986، ص101.

أو على حدّ قول (الجاحظ) في كتابه (الحيوان): "ولا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليه، حتى يكون فيهما سواء وغاية"[89].

فهناك شروط لا بد من السير وفقها أثناء عملية الترجمة، وهي كالتالي:[90].

- ✓ إدراك المتصور الذي نشأ فيه المصطلح وتولَّد عنه.
- ✓ إدراك المفهوم المرتبط بهذا التصور.
- ✓ إدراك الحقل الدلالي الذي نشأ فيه المصطلح.
- ✓ اختيار المصطلح المناسب وفق الشروط السابقة مع علاقته بالإمكانيات اللسانية (المعجمية) التي تسمح بها اللغة الهدف من اشتقاق ونحت وتوليد وتركيب...لإخراج المصطلح ملائما لخصوصية اللغة الهدف. فترجمة المصطلح تقتضي مراعاة البيئة الثقافية الناشئ فيها المصطلح الأصل، والذي اكتسب فيها معناه أول ما وضع وشاع استعماله، كون المصطلح هو عبارة عن تسمية مقترنة بمفهوم ما يجمعهما تصور ويحيل إليهما.

وبالتالي للترجمة أهمية بالغة في نقل المصطلحات العلمية، وتتمثل في ما يلي:[91].

- ✓ الترجمة من لغة إلى لغة تعمل على ثراء اللغة المنقول إليها بإضافة ما تمّ ترجمته من علوم وثقافة وحضارة الأمم المتحضرة؛ فتعمل على خلق نوع من المثاقفة والتقريب بينهما، ومن هنا تغدو العربية لغة عالمية.
- ✓ بما أن الترجمة وسيط مباشر لنقل منجزات الشعوب بعضها إلى بعض فإن ذلك يقلل الخلل بين الشعوب الأعلى حضارة والشعوب الأدنى حضارة.
- ✓ تهدف الترجمة إلى توفير معجمات حديثة تجمع الألفاظ الحضارية الفصحى المقابلة للألفاظ الأعجمية.

---

[89] –عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، القاهرة، ط1، 1965، ص76.

[90] –خليفة الميساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013، ص78.

[91] –(ينظر)، نادية رمضان النجار: طرق توليد الثروة اللفظية، مراجعة: عباس السوسوة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2009، ص121-122.

أنواع الترجمة:

للترجمة أنواع عديدة، وما يهمنا في مجال ترجمة المصطلحات هو التركيز على أنواع دون أخرى، هذه الأخيرة تختص بترجمة النصوص من لغة إلى أخرى، على عكس الأنواع التي سيتمّ التطرق إليها، والخاصة بنقل المصطلحات باستعمال آلية الترجمة، وتتمثل هذه الأنواع في ما يلي:

1-الترجمة التحصيلية (الحرفية): "هي طريقة استبدال التراكيب القواعدية في لغة المصدر بما يتفق معها من تراكيب قواعدية في اللغة الهدف"[92].

2-الترجمة التوصيلية (التقريبية): "هي ترجمة تسعى إلى الإتيان بالمعنى الدقيق للأصل بشكل يتوافق فيه المحتوى واللغة على نحو مقبول لدى القرّاء"[93]. وهذا النوع من الترجمة يتطلب أمرين هما: "العلم بالمقاصد ووضوح الأهداف، بحيث يستطيع المترجم التفاعل مع النص المترجم والتجاور معه في إطار المجال التواصلي للمتلقي، ما ينتج عنه إدماج النص المترجَم في البيئة المعرفية واللغوية للثقافة المتلقية لتكون قادرة على الإنتاج الفكري"[94]. فهو يقصد النص المتَرجم، ولكن هذا يصدق على ترجمة النصوص، وكذا نقل أو ترجمة المصطلحات.

من خلال ما سبق إضاءته، يمكن القول بأن الترجمة من أكثر الآليات رواجا في العالم العربي، والتي تعدّ مرجعا أساسيا يتم العودة إليه في نقل مصطلحات جديدة، وبالأخص في العصر الحالي عصر التطور والتكنولوجيا، أين دعت الحاجة إلى وضع مصطلحات نظرا لمتطلبات الحياة العلمية، وبالتالي ربطها بمفاهيم كان للغرب يد السبق فيها، ومن تمّ ترجمتها إلى اللغة العربية وفقا لقواعدها وأقيستها، وبالتالي تعدّ هذه الآلية همزة وصل بين الحضارات والثقافات المختلفة، وجسر لتقاطع العلوم من خلال التأثير والتأثر بين الشعوب قديما وحديثا.

---

[92] -(ينظر)، محمد شاهين: نظريات الترجمة وتطبيقاتها في تدريس الترجمة من العربية إلى الإنجليزية وبالعكس، دار الثقافة، الأردن، دط، 1998، ص122.

[93] -(ينظر)، إنعام بيوض: الترجمة الأدبية مشاكل وحلول، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2003، ص62.

[94] -(ينظر)، علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص177.

4-التوليد (obstetrics):

يطلق على التوليد في اللغة ويراد به المعنى التالي: "وإن سمي المولَّد من الكلام مولَّدا إذا استحدثوه ولم يكن في كلامهم فيما مضى"[95]. أما في الاصطلاح فنجد (جلال الدين السيوطي) يربط المعنى اللغوي للتوليد بما يقابله في الاصطلاح، من خلال قوله: "هو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم"[96]. والتوليد المصطلحي في عمومه: "هو إدخال كلمات جديدة في معجم لغة"[97].

وعلى النقيض من ذلك ذهب (السعيد بوطاجين) وغيره إلى ربط معنى التوليد بالمجاز من خلال كتابه (الترجمة والمصطلح)، وهذا في قوله: "يعتمد التوليد على شحن ألفاظ قديمة بدلالات جديدة، وهو متواتر في مجموع اللغات العالمية بشكل كبير بحيث يتعذر معرفة معناه الوضعي إلا بالتأصيل، ما يتطلب إلماما بالجوانب الوضعية ومسوغاتها"[98]. فيما يرى البعض أن التوليد أعم من ذلك، ويكون على نوعين، من حيث الصيغة والدلالة "والتوليد في الصيغة قد يكون بالوضع والنحت، وبالوضع هو ابتكار كلمة جديدة من أصل عربي، بطريق الاشتقاق أو القياس وما إلى ذلك من ضروب التوليد اللفظي، فإن لم يسعف الحال يتم اللجوء إلى النحت. أما التوليد في الدلالة: فهو توظيف كلمات قديمة في معنى جديد، بالتوسيع في دلالاتها على ضرب من المجاز أو تعدد الدلالات. فالتوليد هو اختراع كلمة جديدة، أو توظيف كلمة قديمة في معنى جديد"[99].

وبناء على التعريفات سالفة الذكر، لا بد من بيان أن التوليد أعم وأشمل من المجاز، كون هذا الأخير آلية من آليات وضع المصطلح، على خلاف التوليد الذي يشمل كل آليات وطرائق وضع المصطلح. ويقسِّم البعض التوليد إلى أربعة أنواع، هي:

---

[95] -جمال الدين أبو الفضل محمد ابن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج06، ج52، باب الواو، مادة (و ل د)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص4915.

[96] -عبد الرحمان جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مج1، ج1، دار التراث، القاهرة، ط3، دت، ص304.

[97] -ماريا تيريزا كابري: المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص272.

[98] -السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص107.

[99] -كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، دط، 1998، ص325.

1-الارتجال: يعتبر أهم آلية لتوليد المصطلحات، كونه ينطلق في ذلك من العدم، وهو "وضع كلمات جديدة لم تكن معروفة أو مستعملة من قبل"[100]. هذه المصطلحات هي عبارة عن مفاهيم تبلورت نتيجة التطور العلمي الذي يشهده العالم خاصة في عصرنا الحالي، فوضع مصطلح واحد باستعمال هذه الآلية من شأنه أن يفتح المجال لتوليد مصطلحات أخرى في ذات التخصص، وبالتالي إثراء رصيده المصطلحي.

2-التوليد الصوتي: يتم هذا النوع من التوليد عن طريق "محاكاة الأصوات لوضع اسم جديد، كما هو الحال في إطلاق عدد من اللغات الأوروبية اسم "كوكو" على طائر معين، وهذا الاسم جاء نتيجة لمحاكاة صوت الطائر"[101].

3-التوليد النحوي(التركيب): يتم التوليد النحوي أو التركيب عن طريق "إحداث كلمة جديدة من أصول لغوية على وزن صرفي معلوم، أو بضم كلمتين مألوفتين بعضهما إلى بعض لإحداث لفظ جديد يدل على معنى جديد. مثل ضم الكلمتين (بعد) و(ظهر) لصياغة اسم جديد (بعد الظهر)"[102]. ويعرّف أيضا على أنه: "ضم كلمة إلى أخرى بحيث تصبحان وحدة معجمية واحدة، ذات مفهوم واحد، وتحتفظ الكلمتان المكوّنتان للكلمة المركبة الجديدة بجميع صوامتها وصوائتها مثل اسم العلم المركب (عبد الله) المكون من الكلمتين (عبد) و(الله)"[103].

أنواع التركيب:

يقسم التركيب كآلية في توليد المصطلحات إلى خمسة أنواع، وهي:

- التركيب الإضافي: "يتألف من مضاف ومضاف إليه، لتصبحا هذين الكلمتين وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد . مثل (عبد الله)"[104].

---

[100] – عبد الرحمان جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مج1، ج1، دار التراث، القاهرة، ط3، دت، ص17.

[101] –علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص356.

[102] –المرجع نفسه، ص356.

[103] – المرجع نفسه، ص449.

[104] –(ينظر)، المرجع نفسه، ص450.

– **التركيب الوصفي**: "يتألف من لفظين أو أكثر، ويكون اللفظ الثاني وما بعده وصفا للأول. ويحتفظ كل لفظ في التركيب باستقلاله. ويستخدم التركيب الوصفي بكثرة في صوغ المصطلحات العلمية والتقنية الحديثة. مثل: آلة إملائية، آلة حاسبة –من مصطلحات المعلوماتية–"[105].

– **التركيب الإضافي الوصفي**: "هو مزيج من التركيب الإضافي والتركيب الوصفي ويتألف من ثلاثة أجزاء على الشكل التالي: (اسم مضاف+ اسم مضاف إليه+ صفة) مثل إدارة المصادر الطبيعية (من مصطلحات البيئة). وقد يأتي هذا التركيب على شكل تركيب وصفي إضافي، فيتألف كذلك من ثلاثة أجزاء على الوجه التالي: (اسم+ صفة مضافة+ اسم مضاف إليه) مثل: تمدد ثابت الحرارة (من مصطلحات الفيزياء)"[106].

– **التركيب المزجي**: "ويتحقق بضم كلمتين إلى بعضهما لتصبحا كلمة واحدة، مثل اسم العلم (بعلبك) فهو مركب من (بعل) و(بك) ويختلف هذا النوع عن بقية أنواع التركيب في أن الكلمتين الأصليتين تفقدان استقلاليتهما ويمزجان في كلمة واحدة. كما يختلف التركيب المزجي عن النحت في أنه لا يفقد شيئا من صوامته وصوائته"[107].

– **التركيب العددي**: " ويشمل هذا التركيب الأعداد من (أحد عشرَ) إلى (تسعة عشرَ) ويعامل كل عدد مركب بوصفه وحدة إعرابية واحدة مبنية على فتح الجزأين مهما كان موقعه في الجملة، ما عدا اثنتي عشرة فالجزء الأول يعرب كالمثنى والثاني يبنى على الفتح، فنقول "جاءت اثنتا عشرة طالبة ومررت باثنتي عشرة طالبةً". وفي المركب العددي، يخالف الجزء الأول المعدود في التذكير والتأنيث ويوافقه الجزء الثاني، ما عدا أحدَ عشرَ واثني عشرَ، فالجزءان يوافقان المعدود "أحدَ عشر كتابا، اثنتا عشرة وثيقة، وإحدى عشرة وثيقة واثنتا عشر كتابا"[108].

---

[105] – (ينظر)، المرجع السابق، ص451.

[106] – (ينظر)، المرجع نفسه، ص451.

[107] – (ينظر)، المرجع نفسه، ص451-152.

[108] – (ينظر)، المرجع نفسه، ص451-152.

4- المجاز:

إن المجاز لهو ظاهرة لغوية، تساعدنا على وضع أو بالأحرى توليد ألفاظ جديدة، أو إكساب ألفاظ جديدة كانت تحمل معنى عام حقيقي إلى معنى آخر مجازي، ويتضح مفهوم المجاز أكثر بالإشارة إلى تعريفه عند جملة من العلماء واللغويين، فهو عند (ابن جني) حسب وضع حدّ له: "يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة. فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفَرس: هو بحر، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه، فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس، وجواد ونحوها البحر، وأما التشبيه فلأنّ جريَه يجري في الكثرة مجرى مائه، وأما التوكيد فلأنه شبّه العرض بالجوهر وهو أثبت في النفوس منه"[109].

فقد وضح هذا المثال الفرق بين الحقيقة والمجاز، أما عن طريقة الحصول على لفظ أو مصطلح باستعمال هذه الآلية، فإن ذلك سيقرّب مفهوم المجاز أكثر إلى الذهن انطلاقا من تعريف (يوسف وغليسي) له، من خلال قوله: "هو استعمال اللفظ في غير ما وُضع له أصلا، أي نقله من دلالاته المعجمية (...) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية جديدة) على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين. فإن الكلمة –إذ تستقرّ على هذا المعنى المجازي- كأنما تكتسب معنىً حقيقيا جديدا، وتتحول من "كلمة" إلى "مصطلح"[110].

وبناء على ذلك يعد المجاز من وسائل توليد المصطلح لدى علمائنا القدماء والمحدثين، بعد أن كان يحمل معان حقيقية معينة، لينتقل بعدها إلى معان اصطلاحية مجازية، مع وجود علاقة مشابهة بين المعنى الأول والثاني. وبالتالي يتم توليد مصطلحات جديدة بالرجوع إلى الوحدات المعجمية التي تزخر بها اللغة العربية وإكسابها دلالات مجازية.

---

[109] -أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج2، مصر، دط، 1952، ص442-443.

[110] -يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص84.

5- التعريب (Arabization):

إن الغاية الأولى والرئيسية لكل أمة من الأمم لهي المحافظة على لغتها من الاندثار والانمحاء، ولذلك تمّ اللجوء إلى طرق وآليات متعددة سواء لتوليد أو لنقل المصطلحات، فبالإضافة إلى آليات توليد المصطلح عن طريق اللجوء إلى اللغة والتي تحمل بدورها الثقافة الأصل ويندرج تحتها كل من الاشتقاق والتركيب وإحياء للتراث... فهناك من يرى أن ذلك لا يفي بالغرض، خاصة وأن الغرب سبّاق في المجالات العلمية والتقنية والتكنولوجية... ولهذا فقد تمّ التأثر بكل ما غربي، ومحاولة مجاراتهم في هذا المجال، وهو ما دفع بنا إلى اقتراض أو ترجمة أو تعريب المصطلحات الخاصة بكل ما هو جديد ومستحدث في الساحة العلمية الغربية، ومحاولة التعبير عن مفاهيمها بما يتوافق واللغة العربية.

والتعريب من الآليات الأكثر إقبالا عليها في نقل المصطلحات العلمية، وهو كما يعرفه (الجوهري) في مادة (ع ر ب): " وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوه به العرب على منهاجها، تقول: عرّبَتْه العرب، وأعرَبَتْهُ أيضا"[111]. أما اصطلاحا فمفهوم التعريب عند العرب القدامى هو: "ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها"[112]. أما في العصر الحديث فيمكن حصر مفهوم التعريب في التعاريف التالية: "هو كل كلمة أجنبية تدخل العربية وتخضع للأبنية والحروف والموسيقى، حيث تصبح جزءا من البناء العربي، ويصعب على الإنسان معرفة أعجميته المعرّبة مثل مصطلح (تلفون)"[113]. أما (علي القاسمي) فيعرف التعريب، وهذا في قوله: "هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها في اللغة العربية كما هي دون تغيير فيها؛ أو مع إجراء تغيير أو تعديل عليها

[111] -إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ج1، لبنان، ط2، 1979، ص179.

[112] – عبد الرحمان جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مج1، ج1، دار التراث، القاهرة، ط3، دت، ص304.

[113] -محمد طبي: وضع المصطلحات، المؤسسة الوطنية المطبعية، الجزائر، دط، 1992، ص34.

لينسجم نطقها مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية، ولتتفق مع الذوق العام للسامعين ولتيسير الاشتقاق منها"[114].

وهنا يتسنى لنا القول بأن هناك من يشترط الوقوف على تأصيل اللفظ الأعجمي، وإخضاعه لقواعد اللغة العربية، بمستوييها الصوتي والصرفي، إلا أن هناك فريق آخر يقبل بورود اللفظ المعرب في ثوبه الأعجمي كما هو دون تغيير أو تبديل عليه.

وبناء على ذلك، ومن خلال ما سبق التطرق إليه وإضاءته بالنسبة لمفهوم التعريب، فهو في عمومه: إضفاء لمسة عربية على الكلمة الأعجمية المنقولة إلى اللغة العربية، ومحاولة إخضاع هذه الكلمة بما يتلاءم والبناء العربي الفصيح، وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فقد أصبح اللجوء إلى التعريب في العصر الحديث أكثر مما كان عليه قديما، وهذا راجع إلى الاحتكاك بالغرب والتأثر بهم، خاصة وأن العالم يشهد ثورة علمية وتكنولوجية كبيرة، ما أدى إلى ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة، وبالتالي محاولة نقلها إلى اللغة العربية، ما يسهم في مجاراة ركب التطور الكبير الذي يمسّ مختلف الميادين والمجالات.

وهذا الأمر يتطلب شروطا أو طريقة يجب مراعاتها أثناء عملية التعريب:

شروط تعريب المصطلح حديثا

أما عن طريقة تعريب الألفاظ الأجنبية حديثا، فيجب تتبع الملاحظات التالية:[115].

- الاقتصاد في التعريب.
- أن يكون المعرب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية.
- أن يلائم جرس المعرب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي.
- أن لا يكون نافرا عما تألفه اللغة العربية.

[114] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص109.

[115] –أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2001، ص07.

وهناك شروط أخرى وردت في مجلة "اللسان العربي"، لا بد من الأخذ بها، وهي:[116].

- تخريج الحروف التي لا مقابل لها فليس في اليونانية مثلا طاء وقاف وصاد ودال.
- أن يُزاد حرف الهاء في أول الأسماء المبتدئة بحرف علة ثقيل فقالوا مثلا (هوميروس) بدلا من (وميروس).

وعلى الرغم من أهمية التعريب في نقل الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية، إلا أنه يعتبر أدنى منزلة بالنسبة لآليات الوضع الأخرى كالاشتقاق مثلا "فهو آخر ما يُلجأ إليه في النقل عندما لا توجد كلمة عربية تُتَرجم بها الكلمة الأعجمية، أو يشتق منها اسم أو فعل أو يتجوّز منها مجازا أو يُنحت منها لفظ، فحكم الناقل هنا حكم المضطر يركب الصعب من الأمور ولا ضير عليه وقتئذ"[117].

وانطلاقا من إضاءتنا لمفهوم التعريب وكذا الشروط الواجب توفرها أثناء نقلنا للفظ المعرب إلى العربية وإخضاعه لقواعدها يمكن القول أن هذه الآلية يتمّ اللجوء إليها إلا وقت الحاجة والضرورة القصوى، وحجتنا في ذلك أن اعتمادها بكثرة أو تفضيلها على آليات الوضع لا النقل من شأنه أن يُشوّه قواعد اللغة العربية ويفقدها مكانتها بين اللغات، كيف لا وهذه الأخيرة من أرقى لغات العالم وأطولها عمرا كونها تقوم على قواعد مضبوطة إضافة إلى أنها لغة القرآن الكريم وهذا أكبر دليل على ذلك.

6- القياس (analogie):

أ/لغة:

ورد في (تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري): "قِسْتُ الشيءَ بالشيءِ: قدرته على مثاله"[118]. كما جاء في معجم "تاج العروس" للزبيدي قوله: "(قاسه بغيره وعليه)، أي على غيره (يقيسُه قيْساً وقياساً). و(اقتاسه)، وكذا

[116] -مناف مهدي محمد: المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد الثلاثون، 1988، ص147-148.

[117] -أحمد بك عيسى: كتاب التهذيب في أصول التعريب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2001، ص125.

[118] -إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مج3، دار العلم للملايين، لبنان، ط2، 1979، ص963.

قَيَّسَهُ، إذا (قدره على مثاله)... (والمقدار مقياسٌ)، لأنه يُقدَّر به الشيءُ ويُقاس. (و) من المجاز يقال: بينهما (قِيسُ رمحٍ، بالكسر، وقاسه، أي قدره..."[119].

ب/اصطلاحا:

يعرف القياس في الاصطلاح، ويراد به: "حمل مجهول على معلوم وحمل غير المنقول على ما نقل وحمل وما لم يُسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبصلة جامعة بينهما"[120]. وهو أيضا: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[121]. وفي تعريف أكثر تفصيلا له، يمكن القول بأن القياس هو: "محاكاة العرب الأقدمين في لغتهم، والتزام طرائقهم بحمل كلامنا على كلامهم، فإذا عرفنا عن طريق النقل أن وزن "فَعُلَ" الماضي يصير "يَفعُلُ" في المضارع، عرفنا عن طريق القياس أن الفعل "عظُم" يصير "يعظُم" في المضارع"[122]. ولنضرب مثالا آخر عن القياس هو: "أن العرب جرت بكيفية مطردة على صياغة اسم الحرفة على وزن "فِعالة" وصياغة اسم المحترف على وزن "فَعَّال"، فإذا ما استحدثت حرفة لم تكن معروفة عند العرب ولذلك لم يضعوا لها اسما فأردنا نحن اليوم تسميتها تسمية عربية فصيحة يلزمنا أن نصوغها على قياس الوزن الذي اعتادت العرب أن تصوغ على قياسه اسما للحرفة، وهو فعّالة فتكون الصياغة مقبولة"[123]. والقياس في أدق وأوضح تعريف له، مفاده هو: "وضع مصطلحات جديدة قياسا على مصطلحات قائمة، سواء كانت شفوية أو مدونة، ويتم في ذلك الرجوع إلى أمهات الكتب والمعاجم والأشعار القديمة، وما أنجزه قديما المتمرسون في الحقول اللغوية والبلاغية والفلسفية"[124].

---

[119] –محمد مرتضي الحسيني الزبيدي: تاج العروس، تح: ضاحي عبد الباقي، ج16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1422هـ-2001م، ص316-317.

[120] –عبد الرحمان جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مج1، ج1، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، دت، ص20.

[121] –تمام حسان: الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة– البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص58.

[122] –راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1993، ص340.

[123] –إدريس بن الحسن العلمي: اللسان في الاصطلاح، مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء(المغرب)، ط1، 2002، ص31.

[124] –السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص107.

وبالتالي يتمحور معنى القياس بشكل عام على التقدير والتسوية بين شيئين الأول مؤكد والثاني في طريق التأكيد؛ وهذا بالعودة إلى قضايا أو مصطلحات أو مفردات... من كلام أو تدوين العرب القدماء، ووضع أخرى مستحدثة استنادا لذلك. وهناك من يأخذ بصحة القياس، وهناك من يرى أنه لا يفي بالغرض وقد يوقع في الخطأ. إلا أن اللجوء إلى القياس واستحداث ألفاظ عن طريقه، لهو حافظ للغة العربية من اللحن، إضافة إلى أن أسبقية القياس على آليات غيره من آليات النقل يقي العربية من الألفاظ الدخيلة وكذا المعربة، ومن تمّ حمايتها من كل شائبة.

وقد نادى الأغلبية بإباحة القياس نظرا لأهميته، ومن بينهم (ابن جني) الذي يقول في هذا الصدد: "أن مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس. قال لي أبو علي رحمه الله أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[125]. فقد كان (أبو علي الفارسي) وتلميذه (ابن جني) من الذين دعوا إلى الإقبال على القياس، وهذا في القرن الرابع الهجري، ومن بين الذين نادوا بالقياس أيضا "ابن الأنباري" وهذا في القرن السادس للهجرة، حيث كان شديد الإصرار على تمسكه به بعدما عرّف القياس على أنه يحمل المعنى الذي أشرنا إليه سابقا عند ثلة من العلماء، حيث ساوى بين القياس والنحو، حينما قال: "أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[126]. هذا بالنسبة لمفهوم القياس عموما والداعين له، أما إذا خصّصنا يمكن القول بأنّ: القياس على وجهين: قياس لغوي استعمالي، وقياس نحوي وما يهمنا في أوجه القياس هو القياس اللغوي الاستعمالي، هذا الأخير له علاقة بوضع المصطلحات المستحدثة قياسا على أخرى قديمة، على خلاف القياس النحوي الأصولي

[125] –أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج2، دار الكتب المصرية، مصر، دط، 1952، ص88.

[126] –أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري: الأعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1957، ص95.

ويتركز غرضه في الحكم النحوي؛ كقياس مسألة نحوية على مسألة نحوية أخرى، نحو قياس نائب الفاعل على الفاعل. وبالتالي فمعنى القياس الاستعمالي هو: "انتحاء كلام العرب"[127].

وهكذا بات القياس من أهم الآليات التي يلجأ إليها في صوغ المصطلحات، وقد أولاه العلماء والباحثين أهمية بالغة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه من الوسائل المساعدة على تنمية اللغة العربية، وإغنائها بالمصطلحات، وبالتالي إثراء الرصيد المصطلحي لها، خاصة وأن القياس في مقابل الآليات الأخرى المتمثلة في الاشتقاق، والنحت، والتركيب، و... يعتبر المصدر الوحيد لها والرابط المتين بين القديم والحديث، وعليه فالآليات آنفة الذكر ما هي إلا تطبيق جليّ للقياس، وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأسبقية هذه الآلية على غيرها، كما أن اللجوء إليها من شأنه أن يساهم في حماية اللغة العربية من الألفاظ الدخيلة والأعجمية والمعربة.

7- (الإحياء) التراث (Heritage) :

تعد هذه الآلية من ضمن الآليات الأساسية التي يلجأ إليها في وقتنا الراهن لوضع مصطلحات مستحدثة خاصة المفاهيم الوافدة من الغرب، ويتم هذا بنقل المفاهيم الجديدة ومحاولة طبعها برمز لغوي عربي أصيل، حيث تقتضي العودة إلى التراث أو إحياء المصطلحات القديمة أمرين مهمين هما: التأصيل المباشر لهذه المصطلحات بشكل خاص، وبالتالي تحديث وتنمية اللغة العربية بشكل عام، ونظرا لكون هذه الأخيرة تزخر برصيد لغوي كبير خاصة التراثي منه، فقد ساعد ذلك على اتسامها بالديمومة والاستمرارية. ومن أشكال المصطلحات التراثية: "الدالة على مفاهيم قديمة لها ما يماثلها في العصر الحديث، أو على مفاهيم قديمة اتسع مفهومها واختفى مفهومها القديم... ومنها أن بعض المصطلحات تحولت من مفهوم في العصر الجاهلي إلى مفهوم آخر قريب منه في العصر الإسلامي كالصلاة مثلا التي كانت تدل على الدعاء"[128]. ومنها أيضا مصطلحات تحمل مفاهيم غربية، تكونت

[127] – تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص151.

[128] – مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي، نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، ج3، عالم الكتب الحديث، إربد (الأردن)، دط، 2003، ص178.

نتيجة التطورات المختلفة في جميع الميادين العلمية أو الحياتية، تمّ اللجوء إلى التراث في وضع تسميات لها تتوافق بشكل أو بآخر –أي كليا أو جزئيا– مع هذه المفاهيم.

والإحياء أو التراث هو: "مجابهة الحاضر باللجوء إلى الماضي للتعبير بالحدود الاصطلاحية التراثية عن المفاهيم الحديثة"[129]. أي محاولة وضع مصطلحات ذات تسميات قديمة مقترنة بمفاهيم مشحونة بدلالات أو معانٍ مستحدثة.

إلا أن البعض يرفض اللجوء إلى هذه الآلية، واتخاذها كوسيلة مهمة في وضع المصطلحات، بحجة أن المفهوم الذي يحمله المصطلح في التراث مختلف عما هو عليه في الوقت الحالي، إلا أن واضعي المصطلحات الذين يعودون إلى التراث وإحيائه يجعلون شرط وجود المناسبة بين كلا المفهومين القديم والحديث شرطا أساسا في وضعهم لهذه المصطلحات، ولهذا فحجتهم ضعيفة، لأن الإحياء يساهم بشكل أو بآخر على الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها من الاندثار، في مقابل اللجوء إلى تعريب المصطلحات الغربية ونقلها.

ويردّ (علي القاسمي) على الرافضين للتراث، وهذا بإقباله عليه وجعله من أولويات الوسائل المساعدة على توليد مصطلحات جديدة، وإن كانت تحمل مفاهيم ابتكرها الغرب، إلا أنها تكتسي ثوبا عربيا أصيلا، وهذا من خلال قوله: "فإذا كانت اللغة تتوفر على مصطلحات في تراثنا، وعمدنا إلى إغفال تلك المصطلحات وإهمالها وعملنا على وضع مصطلحات جديدة تعبر عن ذات المفاهيم التي تعبر عنها تلك المصطلحات التراثية، فإن ذلك سيؤدي إلى إحدى نتيجتين لا مفرّ منهما: إما انقطاع تواصل اللغة وانفصام استمراريتها وإما ازدواجية مصطلحية لا تخدم غرضنا في التعبير الدقيق والتفاهم السريع"[130]. ومثال ذلك مصطلح (القطار)، فقديما كان يطلق على مجموعة من الإبل الواحد تلو الآخر، أما حديثا أصبحت تطلق على وسيلة السفر المعروفة حاليا.

[129] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص85.

[130] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص208.

وعليه فـ(علي القاسمي) منطقي في طرحه للفكرة، خاصة وأن العودة إلى المصطلحات التراثية لها فوائد تمس نواح متعددة، وقد لخصها فيما يلي:

- ربط حاضر اللغة بماضيها.
- توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.
- سلامة المصطلح العربي التراثي وسهولته.
- تجنب مخاطر الاقتراض اللغوي.
- الإسهام في توحيد المصطلح العلمي العربي[131].

وبالتالي لا بد من ضرورة مراجعة تراثنا المصطلحي العربي قبل نقل المصطلحات كما هي دون تغيير أو تبديل، مع توخي الدقة في تطابق كلا المفهومين القديم والمعاصر، وكذا التسمية العربية التراثية والمفهوم الجديد، فهذا الأمر يغني عن الوقوع في كثير من العقبات قد تكون سببا في تعدد المفاهيم ذاتها أو حتى التسميات، كما قد تؤدي إلى مشاكل فوضى المصطلح، فالرجوع إلى التراث إضافة إلى ما تم ذكره آنفا هو رجوع إلى الأصل، وكما هو متعارف عليه أن اللغة العربية من أطول اللغات عمرا ومن أولاها تجددا، وهذا يعود إلى قابلية التوليد منها مقارنة مع لغات أخرى، وعليه بات الرجوع إليها في إحياء المصطلحات ضرورة حتمية دونما نقل المصطلحات مباشرة أو تعريبها.

8- الاقتراض (Borrow):

يدرج البعض الاقتراض ضمن أقسام التوليد، ويراد به: "أخذ كلمة أو أسلوب من لغة واستعمالها في لغة أخرى"[132]. عند التمعن في هذا التعريف نلحظ عدم توافق المفهوم مع المصطلح، في ظل اعتباره من أقسام التوليد –كما يرى البعض–، كون المصطلحات المولدة هي نتاج اللغة الأم لا اللغات المنقول منها، فهو بهذا المعنى يدرج

[131] – علي القاسمي، المرجع السابق، ص208.

[132] –عبد الرحمان جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، مج1، ج1، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، دت، ص24.

إلى جانب آليات النقل المعروفة، وهي الترجمة والتعريب. وبما أن هذه الأخيرة(آليات النقل) لها إيجابيات تتمثل في نقل المفاهيم الغربية إلى اللغة العربية، ومجاراة ركب التطورات الحاصلة في ميادين مختلفة، فإن لها سلبيات، فأسبقيتها على آليات الوضع أو التوليد المعروفة يؤدي إلى اندثار وانمحاء المصطلحات العربية التراثية في مقابل المصطلحات المنقولة أو الأعجمية أو المعرّبة.

وفي المقابل هناك من يرى بأن الاقتراض يحمل مفهوما مغايرا تماما لما تم ذكره آنفا، وهو: نقل مفردة أو مصطلح من ميدان أو مجال علمي إلى آخر. وهذا المفهوم ينطبق على هذه التسمية (الاقتراض) ويصدق على كثير من المصطلحات التي كانت تحمل مفهوما معينا في ميدان ما، وعند انتقالها إلى ميدان آخر تكتسي مفهوما مغايرا للمجال الأول ومثال ذلك مصطلح: (عين): في العرف العام نقصد بها عضو خاص بالرؤية، أما عند استعمالها في مجال آخر مثلا عند قولنا عين القوم: أي سيدهم، وقد نقصد بها أيضا موضع خروج الماء، وهكذا دواليك. أي أن هذا المصطلح له استعمالين استعمال في العرف العام واستعمال آخر خاص، أي انتقاله أو بالأحرى انتقال الكلمة من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة وبهذا تصبح مصطلحا.

وعليه عند العودة إلى تعريف المصطلح على وجه العموم نرى بأن من شروط وضعه وشيوعه: انتمائه إلى مجال علمي أو تقني أو فني... ومن ثمة فالمجال أو الميدان هو الذي يحدد مفهوم المصطلح.

1-8-علم المصطلح وتطوره

1-8-1-نشأة علم المصطلح

يعتبر علم المصطلح أحد فروع علم اللغة التطبيقي، وبالعودة إلى الجذور الأولى لهذا العلم، يتبين أن المصطلحات كانت موجودة منذ الأزل عند العرب وغيرهم، إلا أن ظهور بوادر هذا العلم كعلم مستقل بذاته لم يتحقق إلا في القرن الثامن عشر، وهذا راجع إلى التطورات الحاصلة في مختلف الميادين بتنوعها، ما أسهم في ضرورة العناية بالمصطلحات وجعلها مرتكزة على علم يضبط وجودها واستمراريتها.

وقد كان لمعجم (شلومان) اليد في تعبيد الطريق لبروز هذا العلم، والذي صدر بين عامي "1906و1928، وهذا المعجم المصور للمصطلحات التقنية في ستة عشر مجلدا، وبست لغات، وتكمن أهميته في اشتراك مجموعة من الخبراء والدوليين في تصنيفه، وأنه لم يرتب المصطلحات ألفبائيا وإنما رتبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها"[133]. ومن ثمة يعد معجم (شلومان) المصور أول المعاجم المصطلحية التي تناولت المصطلح مقابل المفهوم، إلا أن المتتبع لتاريخ علم المصطلح يجد بأن الانطلاقة الفعلية لهذا العلم وبإجماع الباحثين في "بداية العقد الثالث من القرن العشرين تحت تأثير أفكار المهندس النمساوي أوكن فوستر (Eugenwuster)"[134]. هذا الأخير فتح الباب أمام ظهور علم المصطلح وتوالي الجهود الخاصة به، ومن أهمها: "قيام اللجنة التقنية (37) الخاصة بالمصطلحات في المنظمة الدولية للمواصفات القياسية (ISO). حيث قامت اللجنة بمتابعة العمل في وضع الأسس والتنسيق بين الجهود. وهي تتكون من لجنة فرعية لبحث أسس علم المصطلح، ومجموعة عمل حول إخراج المعجمات، ومجموعة عمل للوسائل الآلية في علم المصطلح وصناعة المعجم"[135]. ليأتي الدور بعد ذلك لمركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح، ويفتح المجال للدراسات المصطلحية وهذا في فيينا، والمسمى بـ "Infoterm" : "الذي يقوم منذ إنشائه سنة 1971 بعدة مهام ينفذها في إطار تعاقد بين اليونسكو والمعهد النمساوي للمواصفات القياسية. وأهم هذه المهام هو دراسة كل ما يتصل بالتوثيق والمعلومات في مجال المصطلحات؛ وذلك بجمع المطبوعات المصطلحية في كل أنحاء العالم؛ سواء تلك المتصلة بالأسس والمعايير أو مجموعات المصطلحات المتخصصة"[136]. كل هذه الإرهاصات دفعت إلى ولادة هذا العلم، وجعلته قائما بذاته. هذا عند الغرب، أما فيما يخص نشأة هذا الأخير عند العرب، فيمكن إرجاع بوادر ظهوره إلى القديم البعيد، حيث "اهتم العرب بالمصطلحات العلمية والفنية منذ عهد مبكر، وازدادت أهمية المصطلحات

[133] –أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، المملكة المغربية، دط، 2005، ص04.

[134] –المرجع نفسه، ص04.

[135] –لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو الجزائر، دط، 2012، ص52.

[136] –المرجع نفسه، ص53.

حينما نشطت الحركة العلمية والفكرية، وبدأ عهد الترجمة واحتاج المؤلفون والمترجمون إلى ألفاظ تدل بدقة على العلوم والفنون، وأصبح المصطلح مهما في تحصيل العلوم"[137]. وتزامن ذلك بالضبط مع عصر المأمون "(170-218هـ) الذي أنشأ بيت الحكمة، وازدهرت في عهده حركة الترجمة والنقل"[138].

إلا أن ما يميز حقيقة الأعمال المصطلحية في هذه الحقبة غلبة النزعة الفردية عليها، ولهذا فإن تطور علم المصطلح في العالم العربي واعتباره كعلم مستقل بذاته تزامن مع ظهور الأعمال الجماعية، وقد كانت مجامع اللغة العربية مرتكزا لها، ونجد منها: "مجمع مدشق 1919، ومجمع القاهرة 1932، ومجمع بغداد 1947، ومجمع عمان 1976، والمجمع السعودي 1983، ومجمع الجزائر 1986، واتحاد المجامع العربية 1970، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط 1969 وما لمجلته الرائدة (اللسان العربي) من دور ريادي في هذا الشأن، والجمعية المعجمية التونسية ومجلتها (المعجمية) 1985..."[139].

وعليه فقد مر علم المصطلح بعدة محطات خلال فترة نشأته إلى أن نما وتطور في ظل التطور العلمي والتقني السريع، إلى أن غدا علما قائما بذاته له ضوابط ومناهج يسير عليها، إضافة إلى ارتكاز الجامعات سواء العربية منها أو الغربية في اعتماده كمقياس يدرس في الفصول الدراسية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية هذا العلم الذي يمكن عدّه ضابطا لمصطلحات أي علم من العلوم أو مجال من المجالات، كيف لا وهو مفتاح لها وباب لفهمها ومرآة عاكسة لما تخبؤه بين ثناياها.

1-8-2-تعريف علم المصطلح (Terminology)

بما أن علم المصطلح هو أحد فروع علم اللغة التطبيقي أو اللسانيات التطبيقية، فإن ذلك يساعده على احتلال مكانة كبيرة، إذ يتوسط طرق عدة تربط بين علوم شتى، وهو ما جعله يحظى بأهمية بالغة بينها. ويعرف علم المصطلح عادة بأنه:

---

[137] -أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، بغداد، دط، 2006، ص09.

[138] -المرجع السابق، ص27.

[139] - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص30.

• "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها... وعلم المصطلح علم مشترك بين اللسانيات والمنطق وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، وحقول التخصص العلمي، ولهذا نعته الباحثون الروس بأنه علم العلوم"[140].

• "هو من أحدث أفرع اللسانيات التطبيقية، حيث يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات من حيث المفاهيم وتسميتها وتقييسها، وتوحيد المصطلح مستندا في ذلك كله إلى معايير أساسية تنبع من علم اللغة (اللسانيات) ومن المنطق، ومن نظرية المعلومات، وهذه المعايير تنمو بالتطبيق، لتكون الإطار النظري والأسس التطبيقية لعلم المصطلح"[141].

• "هو العلم الذي يعنى بدراسة المفاهيم الخاصة بمجال علمي أو تقني معين والمصطلحات التي تعبر عنها. وهو يهدف قبل كل شيء إلى البحث عن مصطلحات تستعمل في مجال محدد، ودراستها وتحليلها ووصفها، وإن اقتضى الأمر، إلى وضع مصطلحات جديدة للدلالة على مفاهيم استُجدّت"[142].

• "هو علم يهتم بالبحث في العلاقات بين المفاهيم التي تنتمي إلى مجال تخصص معين وبدراسة المصطلحات التي تدل على هذه المفاهيم ضمن سياق محدد وفي محيط اجتماعي معين"[143].

انطلاقا من التعاريف السابقة حول علم المصطلح، يتبين أن هذا الأخير: هو العلم الذي يحكم نظام وضع المصطلحات في مقابل مفاهيم جديدة، تبلورت نتيجة تطورات حاصلة في ميادين علمية أو تقنية معينة، فكانت التسمية بمثابة بطاقة قراءة لأي مصطلح كان، ومفتاحا لفهم فحواه. وباختصار يتركز اهتمام علم المصطلح على الرابط المتين الموجود بين كل التسمية والمفهوم من أجل وضع المصطلح المناسب له.

[140] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص270.

[141] – لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل، الجزائر، دط، 2012، ص68.

[142] – ماري كلود لوم: علم المصطلح مبادئ وتقنيات، تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2012، ص13.

[143] – المرجع نفسه، ص379.

أما فيما يخص تضارب الآراء حول قضية الفصل أو الوصل بين كل من (علم المصطلح) و(المصطلحية)، فنجد فريقين مختلفين بخصوص ذلك، إذ هناك من الباحثين من يرى بأن مفهوم المصطلحية يصدق أيضا على مفهوم علم المصطلح، وأنهما يحملان المفهوم ذاته مع اختلاف أو تعدد في التسميات، وحجتهم في ذلك أن اللاحقة "ية" تفيد العلمية، بمعنى علم المصطلح هو نفسه المصطلحية.

في حين يفرق البعض الآخر بين (علم المصطلح) و(المصطلحية) حيث ذهبوا إلى القول بأن علم المصطلح إنما هو تنظيري في الأساس، وتبقى المصطلحية هي الوجه التطبيقي له. والمصطلحية في عمومها هي: "دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية"[144]. وتعرف أيضا على أنها: "علم يبحث في ضوابط صلاحية المفردات المرشحة لتكون مصطلحات، ويبحث في التحديد الدقيق لمعانيها، وفي تطور مدلولات بعض المصطلحات عبر العصور"[145]. وفي تعريف آخر لها مفاده أنها: "دراسة وميدان يعنى بجمع ووصف وتجهيز وتقديم مصطلحات أي بنود معجمية تنتمي إلى مجالات استعمال متخصصة في لغة واحدة أو أكثر"[146]. وهي أيضا: "فرع معرفي مهمته وضع مصطلحات وتصنيفها في قوائم خاصة بكل ميدان عرفاني. وهي نشاط لغوي للتسمية يسهم في تطور اللغة وإثرائها. وتنتمي المصطلحية من حيث المنهج –بوصفها نشاطا وصفيا تصنيفيا ينظم القوائم داخل الميادين– إلى المعجمية واللسانيات الاجتماعية"[147].

من خلال ما تمّ إدراجه من تعاريف حول المصطلحية، يتبين أنها تختص بمعالجة الألفاظ العلمية والتقنية معالجة ميدانية، من خلال جمعها وجردها ودراستها بالوصف والتحليل، وإخراجها في شكل معاجم مصطلحية متخصصة. وعليه يمكن القول بأن كل من (علم المصطلح) و(المصطلحية) لهما غرض واحد يتمثل في إنتاج

[144] – علي القاسمي: المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، الموسوعة الصغيرة، الأردن، دط، 1985، ص217.

[145] –إدريس بن الحسن العلمي: اللسان في الاصطلاح، مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002، ص15.

[146] –محمد الديداوي: الترجمة والتواصل، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2009، ص47.

[147] –محمد الهادي عياد: الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة، مركز النشاط الجامعي، تونس، دط، 2017، ص44.

معاجم مصطلحية متخصصة، هدفها تسهيل نشر المعارف والمعلومات العلمية في صورة منظمة، سواءً كانت معاجم أو قواعد بيانات أو معطيات، ويعود هذا الخلط بين المصطلحين (علم المصطلح/ المصطلحية) إلى انفرادية كل باحث في استعمال المصطلح الذي يراه مناسبا، وعليه حدث التعدد المصطلحي للمفهوم الواحد.

وقد لخص (أوكن فوستر Eugen Wuster) –مؤسس علم المصطلح– أهداف هذا العلم في النقاط التالية:

- صياغة المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات الجديدة.
- توحيد المصطلحات القائمة فعلا وتقييسها.
- توثيق المصطلحات ونشرها في شكل معاجم متخصصة.[148].

كما حدد أيضا سمات علم المصطلح، وهي كالتالي:

- يبحث علم المصطلح في المفاهيم، للوصول إلى المصطلحات التي تعبر عنها.
- ينتهج علم المصطلح منهجا وصفيا.
- يهدف إلى التخطيط اللغوي[149] ويؤمن بالتقييس[150] والتنميط[151].
- علم المصطلح علم بين اللغات.
- يختص علم المصطلح غالبا باللغة المكتوبة[152].

1-8-3- مجالات/ أنواع علم المصطلح

لقد حدد (فوستر) مجالات علم المصطلح أو النظرية العامة لعلم المصطلح انطلاقا من اتساع دائرة مجالاته، واقترانها بتقدم هذا العلم، ويتلخصان في (علم المصطلح العام)، و(علم المصطلح الخاص).

---

[148] –علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص325.

[149] –التخطيط اللغوي: هو سياسة لغوية تنتهجها أي دولة من أجل النهوض بلغتها.

[150] –التقييس: إرساء واعتماد المعايير والمقاييس أو الأنماط أو الأسس التي ينبغي أن توضع بموجبها الأشياء.

[151] –التنميط: وضع المصطلحات الجديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة وفق الأنماط أو المقاييس أو المعايير المتفق عليها في عملية التقييس.

[152] –المرجع نفسه، ص271.

ويتمثل علم المصطلح العام في "طبيعة المفاهيم، وخصائص المفاهيم، وعلاقات المفاهيم، ونظم المفاهيم، ووصف المفاهيم (التعريف والشرح)، وطبيعة المصطلحات، والعلامات والرموز، والتخصيص الدائم والواضح للرموز اللغوية، وأنماط الكلمات والمصطلحات، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، ومفاتيح المصطلحات الدولية، وتدوين المصطلحات ومعجمات المصطلحات، والمداخل الفكرية، ومداخل الكلمات، وتتابع المداخل، وتوسيعها، وعناصر معطيات المفردات، ومناهج إعداد معجمات المصطلحات"[153]. في حين أن علم المصطلح الخاص "يتضمن تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة... فمن شأن البحث في علم المصطلح الخاص أن يقدم لعلم المصطلح العام نظريات وتطبيقات تثري البحث والتطبيق على مستوى عالمي"[154].

وعليه فظهور علم المصطلح وتطوره كعلم مستقل قائم بذاته، كان نتيجة حتمية للتطورات السريعة على اختلاف الميادين العلمية والتقنية، إضافة إلى محاولة ضبط الأنظمة المصطلحية وتقسيمها وترتيبها لئلا يحدث خلط بين المصطلحات كل والمجال الذي تنتمي إليه، وبالتالي توحيد المصطلحات التي يشوبها التعدد انطلاقا من المفهوم الواحد. فعلم المصطلح قائم على التنمية اللغوية ويهدف إلى تسهيل نشر المعرفة العلمية، حيث تمثل المصطلحات اللبنة الرئيسية لذلك، ولهذا فهو يحتل مكانة كبيرة بين مختلف العلوم كالمنطق، وعلم المعلومات، وعلم الوجود... كون المصطلحات مفاتيح العلوم وبابا لفهمها.

[153] -محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، القاهرة، دط، دس، ص19-20.
[154] -المرجع نفسه، ص20.

الفصل الثاني: تمام حسان ومنهجه في الجمع بين التراث والمعاصرة

تمهيد

لقد عرفت الدراسات العربية نشاطا كبيرا، وهذا راجع إلى ازدهار حركة التأليف والترجمة، وبخاصة نتيجة التأثير والتأثر بين الثقافتين العربية الأصيلة والدراسات اللسانية الحديثة، وهذا عن طريق البعثات العلمية التي كانت لها دور فعّال في تعبيد الطريق أمام مختلف الدارسين واللغويين العرب –على وجه الخصوص–، وعليه تأثر مجموعة من الباحثين العرب بهذا العلم الحديث (اللسانيات)، فأخذوا ينهلون منه؛ ففي بادئ الأمر سعوا إلى فهم فحواه، ومقصده، ومنهجه، ومدارسه، وأهم رواده الغرب، لينتقلوا بعدها إلى ترجمة المؤلفات الغربية كلٌّ والتوجه الذي سلكه، لتأتي المرحلة المهمة وهي تشكيل منهج علمي أو نظريات انطلاقا من ترسّب أفكار تشكلت نتيجة التأثر بالنظريات الغربية، ومحاولة تطبيقها على اللغة العربية.

فبرزت إزاء ذلك ثلاثة اتجاهات: الأول ينادي بضرورة التمسك بالتراث اللغوي العربي، وعدم تقبل كل ما هو معاصر ونقده، وفريق ثان كان منبهرا بالدراسات الغربية متحاملا على التراث اللغوي العربي، واصفا إياه بعدم العلمية، وفريق ثالث زاوج بين التراث والمعاصرة ، في محاولة هي الأخرى استطاع من خلالها بعض اللغويين أن يبرزوا في سماء اللغويات المعاصرة مشرقا ومغربا، وهذا أمثال كل من: عبد القادر الفاسي الفهري، محمود السعران، أحمد المتوكل، عبد الرحمان الحاج صالح، كمال بشر، نهاد الموسى، وسعد مصلوح، تمام حسان،... هذا الأخير الذي تأثر باللسانيات الغربية وتبني المنهج الوصفي، فجمع بين بعض الأفكار العربية التراثية واللسانيات الغربية الحديثة، ومؤلفاته هي موضوع بحثنا التي سنسلط عليها الضوء في الفصول اللاّحقة.

1-1-من هو تمام حسان؟

***سيرته الذاتية والعلمية:**

يعد تمام حسان من كبار اللغويين العرب الذين نحتوا اسمهم في تاريخ اللغويات، أو اللسانيات المخضرمة –إن صحّ التعبير–، كونه جمع بين التراث والحداثة، ولهذا فهو لغوي ومفكر ورائد ومنظر، اسمه الكامل هو:" تمام حسان عمر داود ولد في السابع والعشرين من شهر يناير سنة 1918بقرية الكرنك بمحافظة قنا إحدى محافظات صعيد مصر، أتمّ حفظ القرآن وتجويده على قراءة حفص سنة 1929م. تحصل على الشهادة الابتدائية الأزهرية سنة 1934م، وعلى الشهادة الثانوية سنة 1939م، والتحق بعد ذلك بمدرسة دار العلوم العليا وحصل على دبلومها في اللغة العربية سنة 1943م، وفي عام 1945م حصل على إجازة التدريس في دار العلوم ، وبعد تخرجه مباشرة عينته وزارة المعارف –أنداك– معلما بمدرسة النقراشي النموذجية"[1].

وفي هذه السنة (1946) بدأ تمام حسان ببناء قاعدة فكرية لسانية غربية لنفسه بتعلمه للغة الإنجليزية، حيث: "أوفدته دار العلوم في بعثة دراسية إلى جامعة لندن ليتخصص في علم اللغة بمشورة من الدكتور إبراهيم أنيس (رحمه الله). ليتحصل على الماجستير في علم اللغة العام فرع الأصوات اللغوية من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لجامعة لندن سنة 1949م، ثم حصل على درجة الدكتوراه في الفرع نفسه سنة 1952. عيّن بعدها (1957م) مدرّسا كأستاذ مساعد بكلية دار العلوم –قسم فقه اللغة–، وفي عام 1959م رقّي إلى درجة أستاذ مساعد (أستاذ مشارك)، واضطر لظروف خاصة إلى ترك قسم فقه اللغة و الانتقال إلى قسم النحو

[1] – (ينظر)، عبد الرحمان حسن العارف: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002، ص 13.

والصرف والعروض، ولم يكن راضيا بهذا، ولذا سرعان ما أبدى موافقته على انتدابه سنة م1961 للعمل مستشارا ثقافيا بسفارة الجمهورية العربية المتحدة-آنداك- في نيجيريا، حيث تقدّم بإنتاجه العلمي لكلية دار العلوم على درجة أستاذ كرسي في النحو والصرف، ورقّي إلى هذه الدرجة العلمية، وفي مطلع 1965م عاد إلى مصر ليشغل منصبي رئيس قسم النحو والصرف ووكيل كلية دار العلوم. واستمر على هذه الحال مدة عامين، أعير بعدهما إلى جامعة الخرطوم سنة 1967، وهناك كلفته الجامعة بإنشاء قسم للدراسات اللغوية، وعهدت إليه برئاسته. وعاد في سنة 1970م إلى كلية دار العلوم فشغل المنصبين السابقين، ثم عين في سنة 1972م عميدا للكلية. كما أنشأ الجمعية اللغوية المصرية، وانتخب أول رئيس لها، وبعدها أعير لجامعة محمد الخامس –بالرباط-، وظل يعمل بالمغرب حتى تاريخ إحالته إلى التقاعد المبكر حسب طلبه سنة 1973م. ثم عاد إلى مصر لينتخب عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة. وفي صيف 1980وقّع عقدا للعمل كأستاذ بجامعة الملك عبد العزيز(جامعة أم القرى)، وتحديدا في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، وأثناء عمله بالمعهد تمّ تكليفه بإنشاء قسم جديد هو قسم التخصص اللغوي والتربوي لمعلمي الناطقين بغير العربية، ليتم تعيينه بعدها نائبا لرئيس وحدة البحوث والمناهج بالمعهد. وظل يواصل عطاءه العلمي بالمعهد حتى أواخر عام 1996م، حيث انتهى عقده بالجامعة نظرا لبلوغه السن النظامية. وعاد إلى مصر بعد ستة عشر عاما قضاها بمكة المكرمة وجامعتها أم القرى ليعمل أستاذا متفرغا بكلية دار العلوم –الكلية الأم- حتى وافته المنية وطنه الأصلي (مصر) في الحادي عشر من شهر أكتوبر عام 2011م. [2].

1-2-مؤلفاته:

لديه مؤلفات كانت نتاج سنين عديدة من البحث والتقصي، فألّف زادا نفيسا يتسم بالجمع بين الأصالة والمعاصرة، وهي بحسب تاريخ صدورها:

[2] - (ينظر)، المرجع السابق، ص 13-16.

1-مناهج البحث في اللغة (1955م):

هذا الكتاب هو بداية ظهور بواكير المنهج الوصفي، حيث دعا تمام حسان من خلاله إلى محاولة كسر قيود التقليد، والدعوة إلى تبني منهج يتسم بالجدة والجدية في الآن نفسه، حيث يقول في هذا الصدد: "بل إنني لا أسمح لنفسي-وهم أساتذتي الأجلاّء- أن أساوي ذكائي بذكائهم الذي أشهد لهم به. ولكنني لا أستطيع أن أغمط حق النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب. فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه"[3]. هذه البداية التمهيدية للمنهج الوصفي مسّت المستويات اللغوية للعربية الفصحى الخمسة-حسبه-، وهي: المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي، والدلالي، بحيث احتل المستوى الصوتي النصيب الأكبر من الدراسة في هذا الكتاب، وحتى مؤلفاته الأخرى مركزا على قضايا أهمها منهج الأصوات (الفوناتيك)، ومنهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا)، أما بالنسبة للمعجم فلا يعتبره نظاما أو مستوى من مستويات اللغة العربية، إذ لم يشر إلى هذا الأمر في المناهج، بل استدرك ذلك في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، من خلال قوله: "وإذا لم يكن المعجم نظاما من أنظمة اللغة لأنه لا تتوافر له مقومات النظام، فلا بد أن يكون منهج المعجم متجها إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات"[4]. وهذا يدل على تضارب بعض آراء تمام حسان، فكلما تحقق من فكرة ما أو توصل إلى معلومة مهمة حول موضوع معين سارع إلى استدراكها، وتنقيحها وبالتالي تصحيحها، ولعلّ فكر تمام هو ما جعله ينفرد بآرائه التي يسندها بحجج وبراهين جلها منطقية، يمكن للعقل استيعابها وتقبلها.

2-اللغة بين المعيارية والوصفية (1958م):

المتفحص لهذا الكتاب يلاحظ وللوهلة الأولى انتقاد تمام حسان للمنهج المعياري، ومحاولة ترسيخ مبادئ المنهج الوصفي، وفي هذا الكتاب إشارة إلى أنه امتداد وتكملة لسابقه (مناهج البحث في اللغة)، حيث ورد فيه

[3] -تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، دط، 1986، ص13.

[4] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص314.

قولُه: "حين أخرجت للناس كتابي (مناهج البحث في اللغة)، تمنيت في مقدمته أن لو اتسع الزمان والمكان لدراسة فصول ثلاثة أخرى في ذلك الكتاب هي:

- ✓ التركيب والتحليل في اللغة.
- ✓ المستوى الصوابي والمجتمع اللغوي.
- ✓ الأبجدية (وظيفتها وتاريخها وإصلاحها)"[5].

وقد قسم كتابه هذا إلى قسمين وظف فيهما ما كان قد وعد به، الباب الأول خصه للمعيارية والباب الثاني للوصفية وهذا على النحو التالي:

المعيارية:

- القياس والتعليل.
- المستوى الصوابي.
- أثر الفرد في نمو اللغة.

الوصفية:

- الرموز اللغوية.
- الاستقراء والتقعيد.
- اللغة مسلك اجتماعي ذو نماذج.

وفحوى هذا الكتاب هو التفريق ما بين المعيارية والوصفية، وبأن دراسة اللغة عنده تكمن في اتباع المنهج الوصفي، وأن المعيارية ما هي إلا داء يمس النحو العربي، ونلمس هذا في حديثه عن سبب تأليفه للكتاب بقوله: "ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء النحو العربي لا

[5] –تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ،2001، ص11.

يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلموا في جزئيات النحو، لا في صلب المنهج. وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها. ولهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة، فاستطعت أن أحدد لنفسي موطن الداء، وحاولت جهد الطاقة أن أشخصه، آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج"[6]. وبناء على ما سبق استطاع تمام حسان أن ينتقد المنهج المعياري ليعبد الطريق للمنهج الوصفي، وبذلك يغدو منهجا يسير عليه في دراسة أنظمة اللغة العربية، ولعلّ ما ينصرف أول وهلة إلى ذهن المتكلم عن كبيرنا اللغوي (تمام حسان) هو تطبيقه للمنهج الوصفي الذي عُرف به بل ويصرّ على تطبيقه على دراساته وكذا بالدعوة إليه.

3-اللغة العربية معناها ومبناها (1973م):

هذا الكتاب هو ثمرة جهد كبير خاضه الدكتور تمام من أجل الوصول إلى مبتغاه، بدء منذ تأليفه لكتاب (مناهج البحث في اللغة) وصولا إلى هذا المؤلّف، حيث تبلورت في ثنايا هذا الكتاب أفكار الدكتور (تمام حسان)، وهو يتناول المنهج الوصفي في دراسة اللغة وتطبيقه على اللغة العربية. ابتدأ تمام حسان كتابه بتقديم عرض فيه طريقة وضعه لهذا الكتاب المكون من ثمانية فصول وهي كالتالي: الكلام واللغة، الأصوات، النظام الصوتي أو الصوتيات، النظام الصرفي، النظام النحوي، الظواهر السياقية، المعجم، والدلالة. فقد درس هذا الكتاب أنظمة اللغة العربية ككل، وكان زبدة أفكار تمام حسان وقد قال في هذا الشأن: "هي نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة"[7].

ويعتبر هذا الكتاب محاولة جادة منه، حيث دمج بين التراث والمعاصرة، فالانطلاقة كانت تراثية عربية بنى لنفسه من خلالها قاعدة فدرس النحو والصرف ...لينتقل بعدها إلى بريطانيا ويتأثر بأستاذه "فيرث"(Firth)

[6] -المرجع السابق، ص11.

[7] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص07.

صاحب النظرية السياقية، وبالضبط قضية المعنى، فحاول أن يزاوج بين ما هو عربي تراثي وغربي معاصر متبعا في ذلك المنهج الوصفي. وقد ورد ذلك في مقدمة كتابه، من خلال قوله: "وأول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الخاطر سنة 1955 عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللغة ...فلم يكن بحثا خالصا للفصحى بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي، ولكنه مسّ موضوع هذا الكتاب"[8]. وبالتالي فهذا الكتاب امتداد لأفكار وردت في كتب سابقة، هذه الأخيرة هي بذرة حان وقت قطف ثمارها بولادة هذا الكتاب في محاولة منه لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي، في ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة.

انطلق (تمام حسان) في تناوله أو دراسته لأنظمة اللغة العربية من الأصوات إلى الصرف، فالمعجم، فالدلالة، وأهم ما ركز عليه هو المعنى، فهو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها نظريته، ولذلك فعنوان الكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) يعكس ذلك، وقد ورد في قوله: "إذ كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، فلا بد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب... فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"[9]. فتمام حسان من خلال دراسته المنفردة يهدف إلى إحياء وإضاءة التراث اللغوي العربي، وهذا بإضفاء لمسة لسانية غربية معاصرة موازاة مع تطبيق المنهج الوصفي في ظل ذلك، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن محاولة تمام حسان متميزة عن دراسات الوصفيين العرب، بل تعد من أجرئها وهذا بإجماعه، وبالرجوع إلى آراء جل اللغويين الدارسين لمؤلفاته، من خلال وضعها تحت مرآة العين بوصفها وتحليل أهم ما جاء فيها من أفكار ومن تمّ نقدها، لتكون مثل هذه الدراسات بوابة أخرى يلج القارئ من خلالها لدراسات جديدة أكثر عمقا من سابقتها.

[8] – تمام حسان ، المرجع نفسه، ص07.

[9] – المرجع نفسه، ص09.

4-الأصول –دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي (1981م):

قام فيه (تمام حسان) بدراسة ابستمولوجية أصّل من خلالها للفكر اللغوي العربي، فقد ركز على أصول أو جذور ثلاثة وهي: أصول النحو، وأصول فقه اللغة، وأصول البلاغة. بحيث كان النصيب الأكبر في هذا الكتاب للنحو(223 صفحة). وقد صرح فيه بأنه متأثر بالفكر اللغوي عند النحاة العرب القدامى وأصالته، فيقول في هذا الشأن: "ومن الواضح أن المرء قد يعجب بفكرة ما يبدو فيها من أصالة وتماسك بين أجزائها وعلاقات عضوية داخلية بين عناصرها، ولمن ذلك لا يمنعه أن يلتزم فكرة أخرى قد تمتاز عليها من جهة البساطة أو سهولة التطبيق، أو قدرتها على تفسير ما لم تفسره الفكرة الأولى من الظواهر، وما زلت أعتقد أن الهيكل الذي بنيته للنحو يمتاز عن ما جاء به النحاة بعدة أمور"[10]. وهو هنا يردّ على بعض زملائه بقولهم أنه تخلى عن النظرية التي جاء بها من خلال كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وهذا حينما ألقى محاضرة في كلية دار العلوم بعد تأليفه للكتاب المذكور آنفا، وهو في الحقيقة لم يتخلى عن ذلك مشيرا إلى أهم المرتكزات التي تقوم عليها نظريته النحوية، مقارنة مع النحاة العرب القدامى وهي كالتالي:[11].

1- تصنيفه للكلم أجدى على التحليل النحوي من تقسيم النحاة الذي يجمع الأخلاط المتباينة تحت القسم الواحد من أقسام الكلم.

2- أبراز دور القرائن التي غمطها النحاة حقها من العناية بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها هي علامة الإعراب.

3- الكشف عن قيمة تضافر القرائن لبيان المعنى النحوي وتلك فكرة تعصف بما تمسّك به النحاة من فكرة العامل.

[10] تمام حسان الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص09.

[11] -المرجع نفسه، ص09.

4- القول بالترخص وإدخاله في البناء النظري للنحو بحيث يخفف من استنكار للشذوذ في الاستعمال ويرد اعتبار القراءات القرآنية التي سموها شاذة.

5- بناء نظام زمني مفصل للصيغ العربية اتضح به ما لم يوضحه النحاة من ثراء النحو العربي بالأزمنة المختلفة لانشغالهم بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي.

6- بيان مكان الظواهر السياقية من بناء الهيكل النحوي وجمع هذه الظواهر معا وتفسيرها في ضوء الذوق السليقي العربي الذي يكره توالي الأمثال وتوالي الأضداد ويألف توالي الأشتات.

يعد هذا الكتاب تمهيدا لكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) على الرغم من ظهور هذا الأخير متأخرا عن سابقه كون تمام حسان ينطلق من الأصل؛ وهذا بإعادة قراءته للتراث وربطه بالنظريات اللسانية الغربية كما هو معروف عنه، فهدفه من وراء كل هذا هو تيسير النحو العربي، وجعله سهلا، مستسيغا، يسيرا للفهم.

5-التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها (1984م):

المتمعّن في مؤلفات (تمام حسان) القيمة يلتمس محاولته التجديدية، حيث يعد هذا الكتاب تطبيقا لما نظّر له من قبل، وهذا فيما يخص نظرية القرائن اللغوية، حيث جعل هذا المؤَلّف تمهيدا لاكتساب اللغة العربية للناطقين بغيرها، وهذا في خضمّ تركيزه على مراحل ثلاث هي: التعرف، والاستيعاب، والاستمتاع.

فأما **التعرف**، فهو: "إدراك العناصر اللغوية والتفريق بينها، وربط كل عنصر بوظيفة خاصة تبدو واضحة عند إنشاء التقابل بينها وبين وظائف العناصر الأخرى. وذلك كإدراك السين في (سار) بمقابلتها بالصاد في (صار)، وربط كل من الصوتين بوظيفة خاصة هي بيان الكلمة التي هو فيها، والتفريق بينها وبين أختها، وكإدراك الفرق بين المقصود بصغتي (فاعل) و(مفعول)، ووظيفة كل منهما في مقابل الأخرى. "[12]. ففي هذه المرحلة ركز تمام حسان على مستويات اللغة العربية، وأعطى أمثلة على ذلك، وهي عنده بالترتيب التالي: الأصوات،

[12] -تمام حسان: التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1984، ص07.

والصرف، والنحو، بحيث جعل من المستوى الأول مرتكزا تقوم عليها أساسيات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وهو أساس من أساسيات فهم كل من الصرف والنحو؛ أي أن الأصوات في هذه الحالة كالخيط بالنسبة لحبات العِقد، إذ لا تفريق بينها ولا تفريع.

وأمّا **الاستيعاب**: "فيتخطى العناصر الجزئية ووظائفها إلى فهم أنماط الجمل، والتفريق بين كل نمط منها وبين الآخر. وذلك كمعرفة الفرق بين (ما أحس زيدٌ) برفع زيد و(ما أحسن زيداً) بنصب زيد، وكالفرق بين نصب (سلام) ورفعه في قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ** ﴾، ونصب (العرب) ورفعه في (نحن العربَ نكرم الضيف) و(نحن العربُ)؛ والفرق بين جملتي (إذا) في قولنا (فإذا زيد انصرف خرجتُ)، و (خرجتُ فإذا زيد انصرف). ومعنى ذلك أن الطالب إذا استطاع إدراك العناصر الصوتية والصرفية، وإدراك الوظائف النحوية التي تؤديها هذه العناصر، وعرف أنماط الجمل، والفروق بين نمط منها ونمط، وأحاط بمعاني المفردات في كل نمط، فقد استوعب النص الذي أمامه"[13]. تساعد هذه المرحلة على مدى قدرة الناطقين بغير العربية على فهم الجمل على اختلاف أنماطها، فهي تتركز على معنى الجمل، هذا المعنى قد يكون ثقافيا (بمعنى مبادئ الثقافة الإسلامية من قيم، وأخلاق إلى غير ذلك...) وقد يكون أسلوبيا.

أمّا أمر المرحلة الثالثة وهي **الاستمتاع**: "وهو ذاتي في جانبه الأكبر، ولكنه ذو روافد ثقافية قوامها مؤثرات الذوق العام، والروابط العاطفية بين الجماعة، والبيئة الجغرافية والتاريخية"[14]. ففي هذه المرحلة، والتي تعدّ ثمرة المراحل السابقة، نرى أن مقصد (تمام حسان) من الاستمتاع هو ما يتركه النص من أثر في نفس المتعلم –الناطق بغير العربية–أي التذوق الأدبي وإبراز جماليات النص.

[13] – تمام حسان : المرجع السابق، ص07.

[14] –المرجع نفسه، ص07–08.

6- مقالات في اللغة والأدب (1985م):

يضم هذا الكتاب جزأين كبيرين، فالأول يشتمل على فصول أربعة، تدور موضوعاتها حول بحوث في كل من: في علم اللغة وتعليمها، والنقد اللغوي، وتقويم التراث اللغوي العربي. أما الجزء الثاني فهو مخصص للحديث عن اللغة العربية وتطورها، ومواضيع أخرى تمسها منها: قرينة السياق، المعجم، وضع المصطلح العربي....

7- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني(1993م):

هو عبارة عن مجلد كبير استهله بمقدمة يحتوي على بابين مخلفين من الدراسة؛ فأما الأول فيختص بدراسة لغوية من خلال القرائن وهذا بالتطبيق على القرآن الكريم، أما الباب الثاني فهو عبارة عن دراسة أسلوبية على القرآن الكريم أيضا. فأما الدراسة اللغوية فتكون من خلال: "موقف القرآن الكريم من القرائن اللفظية الدالة على المعنى النحوي، وعي الإعراب والبنية والربط والرتبة والتضام وقرينة السياق، وهي كبرى القرائن النحوية، ثم ما يكون أحيانا في التركيب القرآني من الترخص في إحدى هذه القرائن عند أمن اللبس"[15].

وأما الدراسة الأسلوبية فيقول في شأنها: "فتبدأ بالنظر في استعمال الأسلوب القرآني للقيم الصوتية، كالإيقاع والحكاية والفاصلة والمناسبة الصوتية وطلب الخفة وحسن التأليف وظواهر التلاوة والترتيل...إلخ. ثم نلقي نظرة من بعد إلى مفردات القرآن الكريم، فتتناول انتقاء اللفظ القرآني ودلالته المفردة، ثم تتخطى اللفظ المفرد إلى التراكيب القرآنية، من حيث خصوصيتها وترخصها، وما فيها من الأساليب العدولية، ثم تعقد الدراسة فصلا لتأبى القرآن على اللبس إذا عرض اللبس للنمط التركيبي، وبعد ذلك نعرض نماذج من حوار القرآن وحجاجه، ودراسة للمثل في القرآن، وظواهر أسلوبية في القرآن كالتعميم والتلخيص والتوكيد والنفي والتعجب والشرط... من خلال تصرف النص القرآني في أنماط الجمل التي يعبر بها عن هذه الظواهر. وتنتهي الدراسة الأسلوبية بإلقاء الضوء على أسلوب قصة يوسف عليه السلام وتأمل بنيان بعض السور القرآنية، إذ تقوم السورة على عناصر متكاملة ذات

[15] -تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص12.

وحدة عضوية"[16]. وبالتالي فهدف (تمام حسان) من تأليفه لهذا الكتاب هو التطبيق لما نظر له من خلال كتابه القيم (اللغة العربية معناها ومبناها) فيما يخص نظرية القرائن، وهذا من خلال سعيه نحو تثبيت نظريته وإلحاقها بالشواهد، فالقرائن ساهمت وبشكل فعال في قراءة النصوص، ونلاحظ أن تمّاماً طبقها على النص القرآني، هذا الأخير الذي ساهم في استمرارية اللغة العربية وتطورها.

8-الخلاصة النحوية (2000م):

أراد (تمام حسان) من خلال كتابه هذا محاولة تطبيق نظرية تضافر القرائن، إذ يعدّ خلاصة نحوية مستقاة من نظريته التي وضعها حوالي ثلاثين سنة بدءا من كتابه (مناهج البحث في اللغة) الذي يعد اللبنة الأولى لبداية ظهور المنهج الوصفي وصولا إلى كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) أين نضجت نظريته على نار هادئة، فكانت أهم ما عرِف به، وفي هذا الكتاب إشارة إلى عدم اهتمام الباحثين والدارسين بهذا المؤلَّف، في قوله: "وكنت قد عبرت في تقديم الدراسة المذكورة عن أمل أن يتناولها المختصون بالنقد البناء حتى أعرف مدى صوابها وخطئها، ولكن السنين مضت طويلة دون أن أظفر بدراسة نقدية لهذا العمل حتى كدت أفهم من سكوت النقاد عدم استحقاق الدراسة لعنايتهم ففوضت أمري إلى الله ورجوته أن يوفقني للإنتاج في عمل آخر. ثم بدأت بشائر النقد تظهر بعد السنين وتوالى القادحون والمادحون فرحبت بقراءة ما كتبه هؤلاء وأولئك من نقد موضوعي وتحملت التجريح النادر أيضا بصدر متسع وابتسامة واثقة. وحمدت لكل من تناول الدراسة بالنقد إسهامه في إذاعة أمرها والعناية بها. وكان مما قرأته من نقد النظرية لا تصدق إلا من خلال التطبيق فكان ذلك حافزا لي على محاولة التطبيق وكانت النتيجة هذه الخلاصة النحوية"[17]. والهدف الذي يصبوا إليه (تمام حسان) من خلال هذا التطبيق يتلخص في النقاط التالية:[18].

[16] – تمام حسان : البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، المرجع نفسه، ص12-13.

[17] – تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص08.

[18] – المرجع نفسه، ص08-09.

- أن تكون تطبيقا للدراسة النظرية المشار إليها وذلك بإبراز تضافر القرائن على المعنى.
- أن تكون مركزة تركيزا شديدا بحيث تخلو من إيراد الشواهد إلا في أضيق الحدود.

-أن تلجأ إلى نوع جديد من عرض حقائق النحو عن طريق الأشكال الإيضاحية المعينة على تصور العلاقات بين الأحكام.

- أن تكون مبنية على أنواع الجمل للوصول من داخلها إلى أبواب المفردات طمعا في أن يكون ذلك أكثر كشفا عن الأساليب النحوية.
- اشتملت أمثلة القواعد في هذه الخلاصة على لفظ (زيد) و (عمرو) في معظم الحالات وجعلت ذلك موازيا لما في علوم الرياضة من رمزي (س) و (ص) فالمهم هو المثال أما أناقة العبارة فتلتمس في الشواهد لا في الأمثلة.

9-خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم (2006م):

وردت في هذا الكتاب تلة من الخواطر اقتبسها (تمام حسان) من خلال تأمله ودراسته التي اشتملت القرآن الكريم، إذ تناول فيه شقين من التأملات، فأما النوع الأول فخصّ للمبنى، وأما الثاني فركز فيه على المعنى، فقد نظّر في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) متبعا المنهج الوصفي في ظل ذلك والذي يقوم على المعنى، وفي هذا المؤَلَّف تطبيق له على القرآن الكريم.

أولا/ المبنى:[19].

- تقلبات التاء الزائدة في صيغ صرفية.
- محور القرب والبعد بين المتلازمين في السياق.
- الظواهر الأسلوبية الهامشية في السياق.

[19] -تمام حسان: خواطر من تأمل لغة القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ص 177.

- اختصاص التسوية بين المتعاطفين بحرف من حروف العطف.
- ملاحظة بعض طرق التركيب في النص القرآني.

ثانيا/المعنى: خصصه لبعض الاختلافات منها:[20].

- معنى التراتيل وما يخص بعض الضمائر من استعمالات ليليه ما اختلف حوله المفسرون.
- مفهوم ظلال المعنى الذي ردده الناس دون محاولة الإحاطة به.
- فكرة المؤشر الأسلوبي وطرق فهمه.
- بعض القيم الصوتية ذات المعنى في النص القرآني.

10-اجتهادات لغوية (2007م):

إن ما عرف على (تمام حسان) هو محاولاته التجديدية وبناء نظرية ينفرد بها عن غيره من اللغويين، إضافة إلى كثرة اشتغاله على القرآن الكريم، ولعل كتاب (اجتهادات لغوية) من بين الكتب التي استشهد من خلالها بالقرآن الكريم، وجعله مصدرا لدراساته القيمة، و(اجتهادات لغوية): هو كتاب يحتوي على مقالات تختص بثلاث قضايا هي: قضية المبنى، وقضية المعنى، ونحو النص. فمن أهم المواضيع التي تطرق إليها في هذا الكتاب هو موضوع اللغة من حيث هي نظام ومن حيث هي استعمال فأما الأول (نظام اللغة) فتندرج تحته عدة عناوين هي: "منهج النحاة العرب والرصف والتضام والبنية واللبس ومكونات الضمائر والثوابت والمتغيرات والصحة والجمال كما تناول الاصطلاح ونظام الكتابة. ثم أضاف إلى النظام مقالا يتناول جانبا من مفهوم علم النص تحت عنوان (العلاقات الملفوظة والعلاقات الملحوظة"[21]. هذا بالنسبة للغة كونها نظام، أما حديثه عن اللغة من حيث هي استعمال فقد خصصها للحديث عن: "مشكلة إبداع المعنى من منظور تعدد الحقول المعرفية واختص المعنى الانطباعي بمقال خاص عنوانه مأخوذ من القرآن الكريم هو ﴿ **تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ** ﴾، (البقرة 273). ودراسة

[20] -المرجع نفسه، ص177.

[21] -تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007، ص09.

قرينة السياق بعناصرها المختلفة بوصفها دليلا على المعنى واتخاذ شواهد هذه الدراسة من النص القرآني الكريم. ثم استخرج بعض المعاني التي لم يشر إليها المفسرون من سياق الآيات القرآنية. وانتهى الكتاب بمقالين مترجمين"[22]. وبهذا يكون (تمام حسان) قد اجتهد في مجال اللغويات، مستندا إلى القرآن الكريم في ظل ذلك، وهذا من خلال سعيه الدؤوب نحو ربطه المبنى بالمعنى والارتقاء باللغة العربية لغة القرآن التي لا تمسها شائبة مقارنة مع اللغات الأخرى، وهذا كون تمام حسان يسعى إلى التجديد قلبا وقالبا.

11-مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن (2010م):

استهل (تمام حسان) هذا الكتاب بمقدمة، وأهم ما تضمنته هو الحديث عن كل من: "الفصحى، واللهجات، ونشأة النحو العربي، والمصادر التي أُخذ منها، اكتساب السليقة بالممارسة وبالتعليم، الموقع النحوي المجرد والموقع في بنية الجملة، عناصر معجمية في التركيب النحوي"[23]، ليخصّص القسم الثاني للحديث عن أفكار بحثية تخص منهج البحث اللغوي لديه، ليختم الكتاب بقسم ثالث فحواه: غيبيات من دراسة النص القرآني. وبهذا يغدو هذا الكتاب إضافة أخرى للزاد اللغوي للدكتور تمام حسان.

12-الفكر اللغوي الجديد (2011م):

لا يمكن لمتعلمي أية لغة فهم نص إلا بتعلم حروفها أي أصواتها، فتركيبها، فمعناها، فالسياق الذي يأتي فيه التركيب، واللغة العربية لغة القرآن الكريم قد كتبت لها الاستمرارية وهذا بفضل القرآن الكريم المحفوظ من اللحن والتحريف، و(تمام حسان) من بين اللغويين الذين يطبقون نظرياتهم على النص القرآني، ومن بين الكتب التي لخّص فيها أفكاره التي تنبني على المعنى نجد كتاب (الفكر اللغوي الجديد) الذي ألفه سنة وفاته، حيث يقول عن مكانة اللغة العربية بالنسبة للقرآن الكريم، وهذا متن قوله: "لم نجد إحدى اللغات عناية ترتكز على الدين كما وجدَتْ العربية هذه العناية فالاهتمام بالمحافظة على النص القرآني من عدة اتجاهات كانت من أهم أسباب المحافظة

[22] -المرجع نفسه، ص 09-10.

[23] -تمام حسان: مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2010، ص07.

على هذا النص من حيث الدلالة التركيبية والمعجمية والأسلوبية وما وراء ذلك كله من النظرة الذوقية والتضافرية التي فرضت على فهم النص القرآني عبارة تقول: القرآن يفسر بعضه بعضا وقد اعترف بها علم النص ووضعها في إطار قرينة السياق"[24]. فهذا الكتاب هو محاولة جادة لفهم معاني القرآن الكريم من خلال سياقه، حيث نجد تمّاما في كل مرة يتمسّك بفكرته التجديدية، وهذا في ضوء انتقاده لمن قبله ودعوته إلى عدم التوقف حيث النقطة التي توقف فيها اللغويون والعلماء السابقين له، حيث يقول في هذا الشأن: "هذا التراث الذي تركه السلف على حسن تناوله لم يكن كافيا لإعطاء القرآن حقه من التأمل ومن السعي إلى الغوص في الدرس والوصول إلى ومضات من المعاني لم يصل إليها جهد السلف، وهدى الله عباده الباحثين في الجديد من التقدم العلمي أن يجدّوا في البحث عن مطالب النص بعد أن زعم السلف أنه استوفى حقه من العناية. وهذا الكتاب محاولة متواضعة للبحث في هذا الاتجاه"[25]. فتمام ينطلق من مبدأ يقوم على فكرة مفادها أن لا رجوع عن أفكاره التجديدية والتمسك بها، والتي نجد ملامحها في كل مؤلفاته، وهذا يدل جدية أفكاره التي نظّر لها في مؤلفاته الأولى ك(المناهج) و(اللغة العربية معناها ومبناها)، وبعدها حاول التطبيق لها في مؤلفاته اللاحقة ك(التمهيد في اكتساب اللغة) و(الخلاصة النحوية) والبيان في روائع القرآن) فهي تطبيقات لنظرية القرائن اللغوية ....وغيرها.

13-حصاد السنين من حقول العربية (2011م):

ورد منهج هذا الكتاب على شاكلة كتاب:(البيان في روائع القرآن)، حيث يضمّ أبحاثا تتعلق ب:

أولا/آراء حول المعاني القرآنية لبعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم.

ثانيا/خصائص التعابير القرآنية، ودلالاتها، ومعانيها.

وبناء على ما تم ذكره من زاد معرفي، يتبين أن الدكتور (تمام حسان) من كبار اللغويين والعلماء والرواد الذين سطع اسمهم في سماء اللغويات وهذا بانفراده بنظريته التي ميزته عن غيره من اللغويين، إذ إن المتمعّن في

[24] -تمام حسان: الفكر اللغوي الجديد، عالم الكتب، القاهرة،ط1، 2011، ص09.

[25] -المرجع نفسه، ص09.

مؤلفاته وخاصة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) يلاحظ أنه قد أعاد صياغة الأفكار اللسانية الكلاسيكية، وهذا بإعادة إلباسها ثوبا جديدا يجمع بين شتات ما كتبه العرب القدامى، وما تنصّ عليه النظرية السياقية لأستاذه (فيرث FIRTH) فيما يخص المعنى. ليبني لنفسه منهجا جديدا يقوم على دمجه بين التراث العريق والأصالة الغربية.

1-3-الكتب المترجمة:

لم يكتف (تمام حسان) بالتأليف فحسب، بل واصل عمله في مجال الترجمة، فقد تعددت أساليبها بين ترجمة الكتب إلى العربية، وكذا ترجمة المصطلحات اللسانية التي وظفها في مؤلفات، وهذا نظرا لسعة معرفته واطلاعه بكل ما هو غربي، وهي كالتالي حسب تاريخها:[26].

- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب لـ: دولاس أوليري Delace oleary(1957).
- أثر العلم في المجتمع لـ: برتراند آرتر وليم رسل B.A.W.Resl(1958).
- اللغة في المجتمع لـ: موريس ميكاييل لويس M.M.Lewis(1959).
- الفكر العربي ومكانه في التاريخ لـ: ديلاسي أوليري Delace oleary (1961).
- النص والخطاب والإجراء لـ: روبرت دي بوجراند R.D.Brand (1998).

1-4-البحوث والمقالات:

من المقالات التي نشرها الدكتور (تمام حسان) ونظرا لكثرتها وصعوبة إحصائها نذكر مايلي:[27].

- نشأة النحو العربي (مجلة الأزهر).
- مشكلة الخط العربي (مجلة الأزهر).
- النحو والمنطق (مجلة الأزهر).

[26] – عبد الرحمان حسن العارف: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002، ص ص 22-23.
[27] –المرجع نفسه، ص ص24-27.

- مصطلحات سيبويه في أصوات اللغة العربية (مجلة الأزهر).
- نظرة في فكرة النظم كما حددها عبد القاهر (مجلة الأزهر)..
- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية (حوليات كلية دار العلوم –القاهرة–).
- منهج النحاة العرب (حوليات كلية دار العلوم –القاهرة–).
- وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر (مجلة المجلة –مصر–).
- القرائن النحوية واطِّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي (مجلة اللسان العربي –المغرب–).
- نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية (مجلة اللسان العربي –المغرب–).
- مشكلة الترجمة (مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة محمد الخامس –الرباط– المغرب).
- اللغة العربية والحداثة (مجلة فصول –مصر–).
- من طرق القرآن الكريم (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة).
- درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة).
- وحدة البنية واختلاف الأنظمة (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة).
- تأملات في بعض القيم الصوتية في القرآن الكريم (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة).
- لغة الإعلام (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة).
- الإفادة والعلاقات البيانية (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة).
- موقف الأديب والفنان من الحرية والالتزام (مجلة المناهل –المغرب).
- في الشعر السياسي للدكتور عباس الجراري(تعليق) (مجلة المناهل –المغرب).
- اليقين بين الإسلام والفلسفة (مجلة المناهل –المغرب).
- التضام وقيود التوارد (مجلة المناهل –المغرب).

- رأي في الارتباطات الطبيعية والنفسية في التذوق الفني (مجلة المناهل –المغرب).
- أصول النحو وأصول النحاة (مجلة المناهل –المغرب).
- نحن والتراث والمعاصرة (مجلة المناهل –المغرب).
- قضايا اللغة (مجلة المناهل –المغرب).
- الازدواج اللغوي (مجلة المناهل –المغرب).
- كيف نعلّم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية (مجلة معهد اللغة العربية جامعة أم القرى —مكة المكرمة).
- مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية (مجلة معهد اللغة العربية جامعة أم القرى —مكة المكرمة).
- التحليل اللغوي للأدب (مجلة معهد اللغة العربية جامعة أم القرى —مكة المكرمة).
- الصحة والجمال في النص القرآني (مجلة الدراسات القرآنية–تصدر عن مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية —جامعة لندن).
- العلاقات الملفوظة والعلاقات الملحوظة في النص القرآني (مجلة الدراسات القرآنية–تصدر عن مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية —جامعة لندن).
- إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا (بحث ألقي في ندوة بالجامعة التونسية ونشر في كتاب اللسانيات واللغة العربية.

إضافة إلى إشرافه على عدد غير قليل على الرسائل الجامعية، والتي تنوعت موضوعات بحثها، وكما أسلفت الذكر فإنه لا يسعني ذكر جميع المقالات والرسائل التي أشرف عليها الدكتور (تمام حسان) نظرا لكثرتها، "ولعلّ كثيرين لا يعرفون أن الدكتور تماما كان يتعاطى الشعر، ويجيد النظم فيه وتدور موضوعات شعره حول قضايا

اجتماعية. وأخرى سياسية، وبعضها خاص بمناسبات أقيمت في كليته دار العلوم"[28]. وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على سعة اطلاع هذا اللغوي، إضافة إلى كون البحث يرتكز على أمور أخرى، لبّها هو إحصاء ودراسة المصطلحات الواردة في مؤلفاته.

1-5-أوليات تنسب إليه (تفرّد بها)؛[29]

- أول من استنبط موازين التنغيم (نماذج التنغيم) في اللغة العربية، وذلك في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، وهي محاولة رائدة، وفيها جدة وابتكار.
- أول من ارتضى التقسيم السباعي للكلم، وبرّره من حيث المبنى والمعنى.
- أول من قال بمبدأين هامين في وظائف أقسام الكلم هما: النقل، وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وفسر بهما من ظواهر الاستعمال ما كان قبل مستعصيا على التفسير المقنع.
- أول من أنشأ للنحو العربي نظاما متماسكا قوامه القرائن اللفظية والمعنوية، بعد أن كان النحو في أفهام الدارسين تحليلا إعرابيا فقط.
- أول من قال بفكرة تضافر القرائن مبطلا بذلك فكرة العامل النحوي.
- أول من أبرز فكرة الترخص في القرينة عند أمن اللبس، وربطها بالشواهد من كافة أنواع النصوص (القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والنثر).
- أول من فرّق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد على السياق، وذكر للنحو ستة عشر زمنا، كما أنشأ مفهوم (الجهة)، وجعلها عونا على تعدد الزمن النحوي.
- أول من قام بمحاولات متفرقة لتشقيق المعنى، وتحليل كل شقّ منه على حدة.

[28] – عبد الرحمان حسن العارف : المرجع السابق، ص32.

[29] – المرجع نفسه، ص30.

وكما ذكرنا آنفا فقد كان لـ (تمام حسان) الأسبقية والتفرد في الوصول إلى قضايا مهمة، قد يأخذها البعض أو الجل محمل الجدّ وقد ينتقدها البعض الآخر، ومن بين هذه القضايا التي اشتهر بها فكره اللغوي نجد:

- التقسيم السباعي لأقسام الكلم، بعد انتقاده للتقسيم الثلاثي الذي ينبني على (الاسم، الفعل، والحرف)، مضيفا أربعة عناصر هي: (الصفة، الضمير، الظرف، والخالفة).
- أعاد ترتيب النظريات اللغوية باتباع المنهج الوصفي، وبهذا حظي كتابة (اللغة العربية معناها ومبناها) مكانة مرموقة، جعلتْه يصنّف ضمن أمهات الكتب، وهذا من خلال الجديد الذي جاء به (المبنى/ المعنى). سنخصص لهذين النقطتين جانبا من البحث فيما بعد-.

1-6-تأصيل الفكر اللغوي التّمامي

يعد (تمام حسان) من أحد الأعلام الذين برز صيتهم في مجال اللسانيات الحديثة، فقد بدت ملامح التجديد عنده فيما يخص الدراسات اللغوية مع تأليف كتابه (مناهج البحث في اللغة1955م) وصولا إلى تبنيه المنهج الوصفي وإعادة قراءة التراث اللغوي العربي، ويعتبر كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) أهم دليل على ذلك، حيث حاول من خلال دراسته لمّ شتات مستويات اللغة الأربعة، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن تمّاما له منطلق في توظيف أفكاره، أي أنه لم ينطلق من فراغ كون اللسانيات أو علم اللغة لا يمكن فهمها إلا بتظافر مستوياتها اللغوية الأربعة (النحوية، الصرفية، الصوتية، والدلالية)، والجدول التالي يمثل زبدة كتب مؤلفاته التي سنتناولها بالدراسة والبحث، وأهم ما تناولته:

الكتاب	المنهج المتبع
-مناهج البحث في اللغة(1955م)	-بداية ظهور بوادر المنهج الوصفي وتطبيقه على المستويات اللغوية للعربية(النحو، الصرف، الصوت، والدلالة) إلى جانب المعجم، هذا الأخير لم يعتبره تمام حسان ضمن مستويات اللغة العربية الفصحى.
-اللغة بين المعيارية والوصفية(1958م)	-غرض تمام حسان من هذا الكتاب هو انتقاده للمنهج المعياري، وفرضه للمنهج الوصفي باتّباع حجج علمية، وبالتالي إضفاء لمسة تجديدية للدراسات النحوية القديمة. والتي يرى تمام حسان بأنها (المعيارية) نقطة ضعف انتهجها النحاة العرب القدامى في دراستهم للغة، ليجعل المنهج الوصفي منطلقا له، وبهذا تكون هذه الثنائية — المعيارية والوصفية- نقطة تحول تميز بها الفكر اللغوي النحوي لتمام حسان.
-الأصول دراسة ابستيمولوجية (1981م)	- تلخص في دراسة ابستيمولوجية معرفية لتأصيل الفكر اللغوي العربي، حيث ركّز على كلّ من (النحو، فقه اللغة، والبلاغة)
-التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها(1984م)	-محاولة تطبيق ما نظّر له من قبل فيما يخص فكرة القرائن اللغوية، حيث تناول هذا الكتاب تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (بغير العربية).
-مقالات في اللغة والأدب(1985م)	-وضعه تمام حسان من أجل تثبيت فكرته التجديدية، حيث خصصه لبحوث ودراسات دارت حول اللغة.
-البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني(1993م)	-توظيف/ تطبيق فكرة القرائن اللغوية-النحوية بشكل خاص-على النص القرآني ودراسته لغة وأسلوبا.
-اللغة العربية معناها ومبناها(1973م)	-تطبيق المنهج الوصفي على اللغة العربية، والتي تتمركز على المعنى(تلازم كل من المبنى والمعنى —من خلال التبعية-).

–تشكُّل المنهج الوصفي عند تمام حسان–

يتبين من خلال هذا الملخص حول مؤلفات تمام حسان في مجال اللغويات، أنه أعاد قراءة التراث من خلال التأصيل له وإضفاء لمسة غربية عليه، ونلتمس هذا من خلال قول الأستاذ الدكتور (محمد خليفة الدّناع) وهو أحد الباحثين الدين أشرف على رسائلهم الدكتور تمام حسان (رسالة ماجستير) بكلية دار العلوم بالقاهرة، حيث يقول: "نلمح في كتبه مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية معناها ومبناها، والأصول –أنه يبحث دائما عن تلك الحلقة التي عدّها كثير من الباحثين مفقودة. وهي ربط التراث النحوي واللغوي العربي بالنظريات الحديثة. وهذا يعدّ تأصيلا فوق كونه اعتزازا برصيد هذه الأمة. فلو قارنا مثلا بين كتاب اللغة (لجيمس فندريس) ومناهج البحث في اللغة للأستاذ الدكتور (تمام حسان) لأدركنا أن هدف (فندريس) إيضاح المستويات الوظيفية للغة (عموما) وإن كان التركيز أحيانا على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو اللاتينية، أما الأستاذ الدكتور تمام حسان فهدفه توظيف الأمثلة والنصوص العربية لتتلاءم مع هذه النظريات وتلك النظريات، ويكفي أن نعلم أنه نشر مقالا في مجلة اللسانيات بالمغرب تحدث فيه عن مناهج التأليف في النحو العربي، وكان مدار المقال نظرية تشومسكي حول النحو التحويلي وجذورها عند ابن مالك"[30].

فهدف الدكتور (تمام حسان) هو تطبيق المنهج الوصفي على اللغة العربية، وبالتالي الربط بين التراث اللغوي العربي والنظريات اللسانية الغربية، ليغدو بذلك علما من أعلام يلوح اسمه في سماء الدراسات اللسانية العربية، وبإجماع كثير من الباحثين، فقد كان: "مؤصلا للتراث العربي في مجال البحوث اللغوية، وأنه يملك ميزة قد يفقدها غيره تتمثل في خلفيته التراثية التي كانت له وجاء في جو تتصارع فيه الثقافات، فقد كان محصنا خلال دراسته بالقرآن الكريم ولسانه العربي المبين، وكان زاده المنظوم والمنثور من شعر ومنظومات وخطب ومواعظ وحكم وأمثال،

[30] –عبد الرحمان حسن العارف: المرجع السابق، ص328.

وتتجلى في قدرته على استيعاب النظريات اللغوية الحديثة وتوظيفها ليخرج بعد ذلك بحثا أصيلا ومبتكرا في الوقت نفسه"[31].

فتمام حسان قد انتهج المنهج الوصفي، وسلك مسلك الوصفيين الغربيين، إذ انتقد بعض القضايا التي تخص اللغة العربية، وبالضبط النحو التقليدي العربي فقد رفض بعض القضايا واستبدلها بأخرى في نظرة فاحصة أعاد من خلالها قواعد تمس النحو العربي، حيث قبلها البعض بصدر رحب وانتقدها البعض الآخر.

1-7-أهم القضايا التي تناولها تمام حسان من خلال مؤلفاته

1-7-1-المعيارية والوصفية

كما أسلفنا الذكر فإن (تمام حسان) تبنى المنهج الوصفي في دراسته للغة العربية وهذا انطلاقا من انتقاده للمعيارية، إذ تعد ثنائية المعيارية والوصفية[32] من القضايا التي خصّص لها جانبا مهمّا من البحث، بل وأفرد لها مؤلفا بأكمله، إذ يعتبِر الأولى –أي المعيارية– الداء الذي يشتكي منه النحو العربي ودارسوه، حيث يقول في هذا الشأن: "ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلموا في جزئيات النحو، لا في صلب المنهج. وشتان بين من أجزاء المادة وبين من يريدوا علاج الفلسفة التي انبتت عليها دراستها. لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة، فاستطعت أن أحدد لنفسي موطن الداء، وحاولت جهد الطاقة أن أشخصه، آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج"[33]. وعليه فـ (تمام حسان) ضمّد جراح هذا الداء الذي يمسّ النحو العربي في صميمه أي في المنهج، وهذا عن طريق تطبيق المنهج الوصفي على اللغة

[31] – عبد الرحمان حسن العارف: المرجع السابق، ص331.

[32] –**المعيارية**: هي الحكم على طرق كلام على أنها صحيحة أو غير صحيحة اجتماعيا، وهي تتعارض مع **الوصفية** القائمة على استخدام اللغة الفعلي من قبل متحدثيها، فهي تنطلق من الوصف والاستقراء وصولا إلى التقعيد.

[33] –تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000، ص11.

العربية، ولهذا نجده في كل مرة ينتقد المعيارية التي تنطلق من مبدأ الصواب والخطأ، والتي يقول عنها أيضا: "المعيارية إذ تصل إلى القاعدة تقف عندها وتلزمها وتبطل بها كل بحث لاحق لها يؤدي إلى التعديل أو التحويل؛ فالقاعدة لدى المعيارية غاية في نفسها وقانون ذو سلطة توجب وتجيز وتمنع، والناس أمام هذه السلطة رعايا يطيعون. ومن هنا سمحت الصبغة المعيارية لمنهج النحو أن تتحجر دراسته على صورتها بعد أن اكتملت لها القواعد وظهر قول بعضهم: إن النحو نضج حتى احترق. وتوقف البحث في النحو ليدور المتأخرون من طلابه في حلقة مفرغة ليس لهم فيها نشاط إلا التعليق على المتقدمين[34]. ف (تمام حسان) إنما سعى من خلال تبنيه للمنهج الوصفي من خلال كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ليخوض في وصف مستويات اللغة العربية في صورتها المتلاحمة من نحو وصوت وصرف ودلالة بغية الوصول إلى المعنى النحوي.

وأما الوصفية أو المنهج الوصفي الذي ينطلق من دراسة اللغة، فيقول (تمام حسان) بخصوصها –أي الوصفية–: " فاللغة أمامها جهاز متحرك يخضع للوصف في إحدى مراحله، ولكنه يتطور ويتحرك مع الزمن، فيحتاج بعد تطوره إلى تجدد وصفه في حالته الجديدة. وبهذا لا يسمح المنهج الوصفي للنحو أن يتجمد في مكانه محاولا أن يوقف تطور اللغة ويجمدها على حالها، وهيهات فإن القوانين الاجتماعية أقوى من قواعد النحو ومن أماني رجال النحو"[35]. ويقول في موضع آخر مركزا على مراحل تطبيق هذا المنهج : "إن دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدّية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم"[36]. ومن أهم ما تناوله (تمام حسان) فيما يخص التفريق ما بين المعيارية والوصفية، هو تفريقه بين المتكلم والباحث وهذا في خضم دراسة اللغة، حيث يرى بأن وسيلة المتكلم هي المعيار، أما وسيلة الباحث فهي الوصف "فإذا كان هدف المتكلم

[34] –تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007، ص14.

[35] –المرجع نفسه، ص14.

[36] –تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000، ص28.

هو صحة الاستعمال، فإن هدف الباحث هو الوصف عن طريق المنهج الصالح والاستعمال الصحيح يجري حسب المعايير، ولكن المنهج الصالح لا بد أن يعترف بطبيعة اللغة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كالعادات والتقاليد والدين والملابس وطريقة المعيشة في عمومها. ولا بد لها أن تُدرس على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية: بالملاحظة والاستقراء، ثم التقعيد. فينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها منظمة رمزية، لكل رمز منها طابعه ووظيفته الخاصة، فقد يكون الرمز سمعيا، وقد يكون بصريا أو لمسيا كما في حالة كتابة العميان. ثم هو قد يكون صوتا أو حرفا أو مقطعا... ينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها مسلكا اجتماعيا يجري في نماذج معينة من الأداء، وإن المجتمع هو الذي يحدد هذه النماذج بطريق العرف"[37]. ونتيجة ما تمّ التطرق إليه آنفا بخصوص التفريق ما بين المعيارية والوصفية، حسب تصور الدكتور (تمام حسان) تتركز هي الأخرى حول التفريق بين المتكلم والباحث، وهذا حسب المخطط التالي:

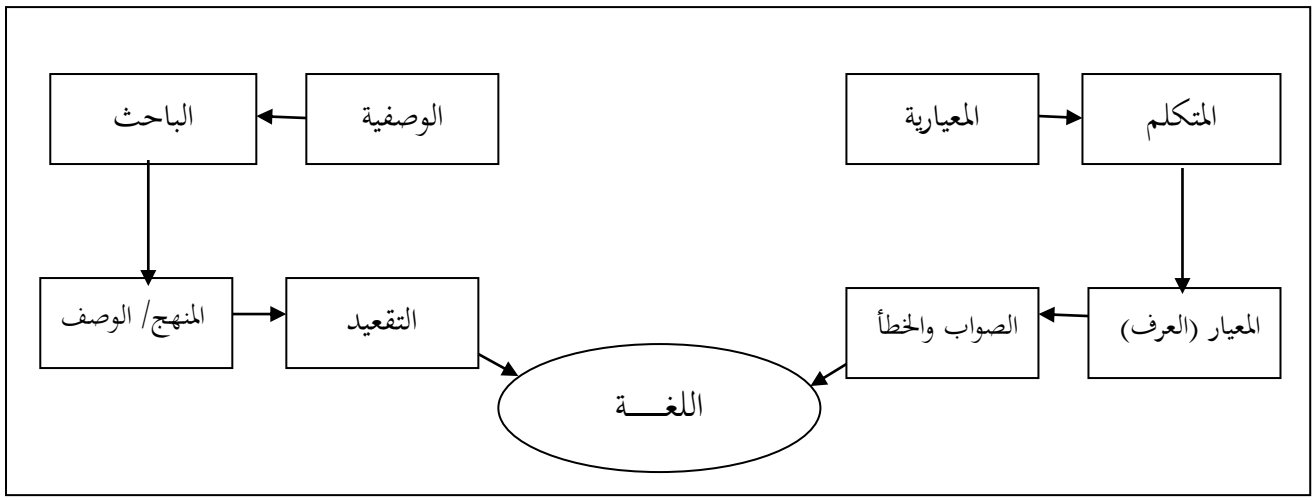

-الفرق بين المعيارية والوصفية -المتكلم/الباحث-

ومن ثمّ فهو أعاد النظر في أنظمة اللغة العربية بتبنيه المنهج الوصفي، وكان نتاج ذلك تناوله لبعض القضايا بالرفض، أو إعادة النظر فيها وأهمها: استبداله لفكرة العامل بنظرية تضافر القرائن، فهو يرى بأن لا وصول إلى

[37] – تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ، المرجع السابق، ص22.

المعنى النحوي إلا عن طريق التحام أو تضافر القرائن اللغوية. ومن أهم القضايا أيضا التقسيم السباعي للكلم بدل التقسيم الثلاثي. (سنتناول هذا العنصر في الفصل التطبيقي).

ولعل هدف (تمام حسان) من وراء كل هذه الأفكار هو الوصول إلى والمعنى، هذا الأخير يعدّ قوام نظريته القائمة على المنهج الوصفي، وقد آتت أكلها عن طريق تأثره بالمدرسة السياقية والتي يترأسها أستاذ علم اللغة العام بجامعة لندن (فيرث FIRTTH)، فقد استطاع تمام حسان أن يربط هذه النظرية باللغة العربية مطبقا إياها على أنظمة هذه الأخيرة، وهذا في محاولة جريئة منه استحسنها البعض ولم يرض بها البعض الآخر. وقد كان كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) أهم تمثيل لها من حيث التنظير، لتأتي بعدها مؤلفاته اللاّحقة كتطبيق لما نُظّر له ومنها كتاب: (الخلاصة النحوية، خواطر من تأمل لغة القرآن، الفكر اللغوي الجديد..)، وأهم ما ميّز تمام حسان هو تطبيق نظريته على القرآن الكريم.

1-7-2-المبنى والمعنى

يعد (تمام حسان) من بين اللغويين العرب الذين ذاع صيتهم في مجال اللغويات من خلال بحوثه التي تنصب على دراسة التراث اللغوي العربي، ويتم هذا بتطبيق نظريته اللغوية على اللغة العربية، هذه الأخيرة استقاها من خلال تأثره بالمدرسة السياقية لرائدها (فيرث FIRTH) والتي قوامها المعنى، وبالتالي تشكل منهج (تمام حسان) من خلال الوفاء للتراث اللغوي العربي وفي نفس الوقت مواكبة ما يستجد من الدراسات في مجال اللسانيات، فقد سعى في خضمّ ذلك إلى التركيز على ثنائية المبنى والمعنى ولعلّ المتتبع لمنهج (تمام حسان) يلحظ وللوهلة الأولى حضور المعنى بشكل رئيس في كتاباته، وإذا تصفحنا كتابه القيم (اللغة العربية معناها ومبناها) نلمس ذلك في قوله: "وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى فلا بد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخصّ لهذا الكتاب؛ لأن كل دراسة لغوية –لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم– لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل

والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى. وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة ويتم ذلك أحيانا بإطراء القديم والإشادة به، وأحيانا أخرى باستبعاده والاستبدال به وأحيانا بالكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم، وأحيانا نجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يعن القدماء بجمعها في نظام واحد[38].

ومن تم يمكن إدراج (تمام حسان) من بين أهم اللغويين أو بالأحرى الوصفيين الذين عالجوا قضية المبنى والمعنى، إلا أننا نلاحظ أن هذا الأخير –المعنى– يشكل الركيزة الأساسية التي بنى عليها كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وخير دليل على ذلك نجده في عنوان الكتاب الذي يشكل مفتاحا لفهم نظريته، وهو تقديمه للمعنى على المبنى، وبهذا ينفرد في طرح نظريته التي ألحقها بالحجج والبراهين، كونه لم ينطلق من العدم في أثناء ذلك. وحسب ما تم التطرق إليه والحديث عنه أن تمّاما تميز بسعة اطلاعه على التراث اللغوي العربي، حيث لاحظ أن من قبله اهتموا بالمبنى على حساب المعنى، حيث يقول: "اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء. وحين قامت دراسة (علم المعاني) في مرحلة متأخرة عن ذلك في تاريخ الثقافة العربية كانت طلائع القول في هذه الدراسة كما كانت في بداية دراسة النحو من قبلها تناولا للمبنى المستعمل على مستوى الجملة لكن لا على مستوى الجزء التحليلي كما في الصرف ولا على مستوى الباب المفرد كما في النحو"[39]. ويقول في موضع آخر مسجّلا هفوات–حسبه– على عمل اللغويين، وخاصة النحاة كونهم "نظروا إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء والمحسوسات، فجعلوا للكلمة جوهرا كما جعلوه للمادة، ورأوا أن جوهر الكلمة لا يتغير إلا بإعلال أو إبدال. فالأصل أو الجوهر في ((قال)) ((قَوَلَ)) وفي فعل الأمر من ((وَفَى)) ((إوْف)) وفي كلمة ((نَهَى)) وفي ((قاض)) ((قاضِي))"[40]. هذا الأمر دفعه إلى انتقاد اللغويين العرب

[38] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء(المغرب)، دط، 1994، ص09.

[39] –المرجع نفسه، ص12.

[40] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986، ص26.

وخاصة النحاة على أنهم يميلون إلى دراسة المبنى دون المعنى مما جعل دراساته تتسم بالجدية والتجديد في الآن نفسه، ولعل مردّ ذلك انتسابه إلى المدرسة السياقية، حيث يقول أحد الدارسين في هذا الشأن: "فلا شك أن فيرث كتمّام حسّان يجعل من المعنى غاية الدراسة اللغوية وأنّ فيرث أوقف الدلالة على السياق الاجتماعي وأنه أغرق في مذهبه إغراقا حتى رأى الكلمة إذا تغير سياقها صارت كلمة جديدة وأنه كوّن في لندن جيلا من اللغويين اهتمّوا مثله في الخمسينيات بالمعنى"[41]. ومن بينهم (تمام حسان) الذي تتلمذ هو الآخر على يد الأستاذ (فيرث FIRTH) وتأثر به، واستطاع إلى حدّ ما التوفيق بين التراث اللغوي العربي العريق واللسانيات المعاصرة. هذا بالنسبة للدراسات اللغوية وحضور المعنى فيها، أما في الدراسات والأبحاث البلاغية فنجد تمّاما يخصص جانبا من كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) للحديث عن تأثره بآراء (عبد القاهر الجرجاني) وميله هو الآخر إلى المعنى، وهذا في قوله: "ولما ظهر الاتجاه البلاغي إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني الذي أعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشاراته"[42].

وفي سياق حديثه عن كتابه القيم (اللغة العربية معناها ومبناها)، يقول: "والغاية التي أسعى من وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة. وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر (حتى مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع) أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني"[43]. وبهذا نجد تمّاما يقرّ بأهمية أبحاث الجرجاني فيما يخص الدراسات البلاغية وتوظيف أو بالأحرى تشكل المعنى في دراساته التي كانت أساسا ارتكز

[41] –محمد صلاح الشريف: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب ((اللغة العربية معناها ومبناها))، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع17، 1979، ص202.

[42] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص18.

[43] –المرجع نفسه، ص10.

عليها فكر لغوينا ورائدنا (تمام حسان)، الذي كلما تعمّقنا في فهم أسلوبه نجده يميل إلى البساطة والسلاسة في عرض أفكاره اللغوية.

فالمبنى والمعنى ثنائية جعلها (تمام حسان) منطلقا في تناوله للغة، حيث درس هذه الأخيرة على أساس تشكل أنظمتها وتضافرها، بل وشبهها بجسم الإنسان، في قوله: "المعروف أن الجسم الإنساني جهاز حيوي واحد ذو وظيفة معينة ربما صح أن نسميها ((تحقيق الوجود البيولوجي)) للإنسان. ولكن هذا الجهاز الحيوي مركب من أجهزة فرعية كالجهاز الهضمي والعصبي والإفرازي والدوري والتنفسي وغير ذلك. وهذه الأجهزة جميعها تقوم بوظائف يمكن فهم كل منها على حدة إذا نظرنا إلى الجهاز الذي يؤديها مستقلا عن بقية الأجهزة. ولكن هذه الأجهزة لا يستقل أحدها عن بقيتها من الناحية العملية. إذ يجري بينها نوع من تنسيق الوظائف والتكافل في نطاق الجهاز الحيوي الأكبر ولصالحه. وكما أن جسم الإنسان جهاز أكبر مكون من أجهزة فرعية نجد اللغة جهازا أكبر مكونا من أجهزة فرعية. والخلاف الوحيد بين هذا الجهاز الأكبر وذاك أن الجسم جهاز حيوي وأن اللغة جهاز رمزي عرفي"[44]. هذا التشبيه بين الجسم الإنساني واللغة يتمثل في كون هذه الأخيرة تتشكل من مجموعة من الأنظمة أو المستويات اللغوية، وهي المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، وصولا إلى المستوى الدلالي، إذ لا يمكن أن تؤدي وظائفها إلا باقترانها، وهذا ما يحقق المعنى، ولهذا نجد أن تمام حسان قد أحسن التشبيه بين كلّ من اللغة وجسم الإنسان من خلال تأدية وظائف كلّ منهما، ويضيف قائلا: "وكما أن المرء يستطيع فهم الأجهزة الفرعية في الجسم مستقلا بعضها عن بعض في الذهن لا في الحقيقة يمكن أن يفهم المرء الأجهزة الفرعية في اللغة فردى، مع أن وظائفها لا تتحقق عمليا إلا والأجهزة متناسقة متكاملة متكافلة في إطار اللغة، فلا يقوم جهاز منها مستقلا عن بقيتها إلا في مقام الوصف والتحليل. وكما أن وظيفة الجسم الإنساني هي تحقيق الوجود البيولوجي للفرد نجد وظيفة اللغة تحقيق الوجود الاجتماعي للفرد"[45]. ومن هذا المنطلق يمكن القول

[44] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، المرجع السابق، ص33.

[45] –المرجع نفسه، ص34.

بأن اللغة هي: "منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كل واحد منها من مجموعة من ((المعاني)) تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو ((المباني)) المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من ((العلاقات)) التي تربط ربطا إيجابيا، والفروق ((القيم الخلافية)) التي تربط سلبيا –بإيجاد المقابلات ذات الفائدة– بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني"[46]. ويتجلى ذلك في أن : "المباني المأخوذة من النظام الصوتي حروف phonemes وهي في النظام الصرفي وحدات صرفية morphemes ويعتمد النحو في التعبير عن معانيه وعلاقاته السياقية على هذين النوعين من المباني والحركات والحروف والزوائد واللواصق والصيغ. وأما ((العلاقات)) الرابطة، و((القيم الخلافية)) وهي المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى أهم بكثير جدا من العلاقات الرابطة لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي[47].

وعليه تكمن أهمية المبنى وفائدته في أنظمة اللغة، وفي تحليلها أيضا بالرجوع إلى هذه الأنظمة هو أنّ: "اللغة لا يمكن أن تكون نظاما من المعاني التي لا مباني لها لأن المباني رموز المعاني ولا غنى عن الرمز في نظام كاللغة هو في أساسه نظام ((رمزي)). ولولا المباني وهي تجريدات وتقسيمات شكلية تندرج تحتها العلامات المنطوقة أو المكتوبة ما كان من الممكن للباحث أن يعبر عن حقائق البحث اللغوي مستقلة عن الاستعمال الفعلي للكلام، ولأصبح الباحث في عجزه عن التبويب والتقسيم في تيه لا ينتهي مداه من مفردات الاستعمال... من هنا يكون ((المعنى)) وظيفة ((المبنى)) ويكون ((المبنى)) عنوانا تندرج تحته ((العلامة))"[48] .

وانطلاقا مما سبق التطرق إليه وإضاءته فيما يخص حضور كل من المبنى والمعنى في أبحاث ومؤلفات الدكتور (تمام حسان) يتبين أنهما وجهان لعملة واحدة، فلا وصول للمعنى إلا بفهم الرمز أو المبنى، فالمعاني التي نلمسها

[46] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، المرجع السابق، ص34.

[47] – المرجع نفسه، ص34.

[48] –المرجع نفسه، ص38–39.

من خلال تشكل أنظمة اللغة هي وظائف تقوم بتأديتها المباني، حيث استطاع أن يحدد لنفسه طريقا في الدراسات اللسانية المعاصرة ركيزتها المعنى الذي لا يتشكل إلا بوجود المبنى، كون اللغة في عمومها نظام من الرموز، إذ لا يمكن فتح مغاليقها إلا بفهم لبّها-أي المعنى-، وعلى هذا الأساس بنى (تمام حسان) نظريته والتي قوامها المعنى عن طريق التأثر بالمدرسة السياقية —كما سلف الذكر-.

1-7-3-التقسيم السباعي للكلم

يرتكز المستوى الصرفي في اللغة العربية على تقسيم الكلم أو الكلام، وكما هو معروف أنه يتشكل من (اسم، فعل، وحرف) وهذا هو التقسيم الشائع لدى معظم الدارسين القدماء منهم والمحدثين الذين نحوا نحوهم، إلا أننا نلاحظ طفرة في ذلك وهذا من خلال التقسيم الذي وضعه (تمام حسان) ففي بادئ الأمر اعتمد التقسيم الرباعي من خلال كتابه (مناهج البحث في اللغة)، وقد وافقه عليه أيضا الدكتور (إبراهيم أنيس) من خلال كتابه (من أسرار اللغة) الذي يشتمل على التالي:[49].

1- الاسم: ويندرج تحته (الاسم العام، العلَم، والصفة).

2- الضمير: وتندرج تحته (الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، والعدد).

3- الفعل.

4- الأداة.

ليلغيه فيما بعد ويعتمد على التقسيم السباعي، وهذا بتخصيص جزء لا بأس به من كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) للحديث عن هذا الموضوع، كل هذا بعد انتقاده للتقسيم الثلاثي، في قوله: "ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا. وإنما جاءوها بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف؛ ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

[49] -(ينظر)، إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص ص، 266-278.

1- أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.

2- أن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا"[50].

يرى (تمام حسان) أن القدامى في تبنيهم للتقسيم الثلاثي أغفلوا ثنائية المبنى والمعنى، وهذا حسب قوله: "وأن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فينبني على طائفة من المباني ومعها (جنبا إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني"[51]. هذا الأمر من بين أكثر الأسباب التي دعته إلى إعادة النظر في تقسيم الكلم، وحسبه أن هناك أسباب ودواعي أخرى جعلها في النقاط التالية:[52].

1- الأصول الثابتة وهي:(أقسام الكلم ((الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء وهلم جرا، فكل قسم أصل بذاته))، الاشتقاق والجمود، المادة الاشتقاقية، الأصول والزوائد ((الأصل في الكلمة المشتقة أن تكون ثلاثية...))، الصيغة ((قد يرد الميزان إلى أصل الصيغة فيقال في ((ع)) من وعى أن أصلها آفعل)). هذه الأصول تمثل قرينة من قرائن النحو تسمى قرينة البنية، وللموقع النحوي مطالب خاصة بهذه القرينة. فمن أبواب النحو ما يتطلب إسما يعبَّر عنه، كالفاعل والمفعول، ومنه ما يعبَّر عنه الوصف، كالنعت والحال...إلخ، ومعناه أن جزءا من المعنى النحوي يتوقف على البنية الصرفية. فهذا مما يدعو إلى تقسيم الكلم.

2- هناك معان صرفية هامة لا يمكن استخراجها من السياق اللغوي، ولا إدراك الفروق بينها، إلا مع تقسيم الكلم، كالمسمى، والموصوف بالحدث، واجتماع الزمن والحدث، ومطلق الغائب والحاضر، والإفصاح، واقتران الحدثين في ظرف ما ومطلق الربط. فلكل قسم من أقسام الكلم التي يراها القارئ في هذا الكتاب معناه الذي يميزه ويمتاز به بحكم ما بين المبنى والمعنى من رابطة لغوية عرفية واعتباطية.

---

[50] -تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986، ص230.

[51] - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص87.

[52] -فاضل مصطفى الساقي، تقديم: تمام حسان: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1977، ص ص16-18.

3- لولا الفصل بين أقسام الكلم لكانت اللغة فريسة للبس، من جهة أن الأقسام قد ينقل بعضها إلى استعمال بعض. فقد ينقل الفعل والوصف إلى العلمية، وقد ينقل الاسم إلى الظرفية، وقد تستعمل المصادر كما تستعمل الأفعال كما في ((ضربا زيداً)) وهلم جرا. فيصبح من المهم مع هذا النقل أن نضع في الاعتبار هذه الظاهرة، ليتضح لنا المعنى، ولا تختلط طوائف الكلم في الفهم.

4- قد نرى أنه في حدود القسم الواحد من أقسام الكلم تتعدد المباني، وهذا التعدد واضح في كثرة صيغ الاسم، وصيغ الوصف، وصيغ الفعل، وتعدد صور الضمير، والظرف، والأداة. وكل مبنى من هذه المباني المتعددة الكثيرة يتعدد معناه الوظيفي ويظل احتماليا ما دام المبنى مفردا، وهذا ما يعرف تحت عنوان: ((تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد)). ولكن إذا أخذ هذا المبنى مكانه من بيئة الجملة وسياقها المتصل تعين له واحد من معانيه المتعددة المحتملة. (...) وهذه الظاهرة تتضح عند تقسيم الكلم لمعرفة المقصود بعبارة ((المبنى الواحد)).

5- الإعراب قرينة نحوية هامة تكشف عن قسط من المعنى، ولا يمكن لنا أن نصل إلى الانتفاع بهذه القرينة في النحو إلا إذا عرفنا الفارق الصرفي بين المعرب والمبني، ولا يتأتى ذلك إلا عند تقسيم الكلم ونسبة بعضه إلى الإعراب والبعض الآخر إلى البناء.

6- حتى في القرائن اللفظية التي لا تعتبر فروعا مباشرة للتقسيم المذكور، لا يمكن لنا أن نفهم القرينة إلا في ضوء هذا التقسيم، فهناك عدد من القرائن يتفرع عن الأصل، أي عن النمط التركيبي للجملة، وتتطلب مبنيين صرفيين لكل منها على الأقل.

من خلال تتبع هذه الحجج حول غايته من وضع التقسيم السباعي للكلم، وفي ضوء ما تمّ ذكره آنفا نجد بأن تمّاماً ركز على القضية التي من أجلها بنى نظريته اللغوية؛ وهي محاولة التوفيق بين المعنى والمبنى، إذ لا وصول إلى المعنى دون تجاوز المبنى، وبناء على ذلك وضع تقسيما جديدا سباعيا يشتمل على كل من (الاسم، الفعل، الضمير، الأداة، الصفة، الظرف، الخالفة) ليلغي التقسيم الرباعي الذي اعتمده من قبل من خلال كتابه (مناهج

البحث في اللغة)، مضيفا إليه كل من (الصفة، الظرف، والخالفة)، ولعلّ تركيزه على ثنائية المعنى والمبنى هو ما دفعه إلى وضع هذا التقسيم.

- **مواقف وآراء الدارسين حول التقسيم السباعي للكلم**

لقد لاقى هذا الموضوع اهتمام العديد من الدارسين والباحثين في مجال اللغويات، إذ يعدّ من أكثر المباحث التي انتقدت ويعود هذا إلى جدة الفكرة وتناولها في الدراسات اللسانية الحديثة، فذهب الباحثون بين مؤيد لهذا الطرح ومعارض له، ومعلّق عليه، ومن بينهم نجد:

حافظ إسماعيلي علوي الذي وافق تمام حسان في تقسيمه للكلم بما يخدم المعنى والمبنى معا، ونلمس ذلك من خلال قوله: "لا يشك تمام حسان في أن القدماء اهتدوا في تقسيمهم للكلم إلى هذا التمييز، غير أن ما يؤخذ عليهم هو أنهم يبنون تمييزهم على أحد الاعتبارين، المبنى والمعنى، وكان الأجدر بهم، بحسب (تمام حسان) أن يفرقوا بين أقسام الكلم على أساس الاعتبارين مجتمعين، وهذا ما سعى إليه[53]. ومن الذين وافقوا تمّاما في تقسيمه السباعي للكلم نجد **فاضل مصطفى الساقي** في قوله: "وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم، لأنه موافق للتقسيم الذي استنبطناه من أقوال النحاة وآرائهم، ولأننا في الحقيقة نرتضيه– فإن الأستاذ تمام جابهنا به دون أن يهيئ الأذهان له كما جوبه هو وغيره من قبل النحاة بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف. وأعتقد أنه أدرك صعوبة هذه المجابهة على الباحث، فوضع بعد ذلك الأسس الشكلية والوظيفية التي يمكن أن يبنى عليها تقسيم الكلم أطلق على الشكلية منها اسم (المباني) وعلى الوظيفية اسم (المعاني) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلم في أمثل طرقه ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معا: المباني والمعاني"[54]. أما **محمد صلاح جمال الدين** فقد رضي بالتقسيم السباعي للكلم، وهذا في بادئ الأمر ليسجل له بعض الهفوات فيما بعد، حيث يقول: "وقد

[53] –حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2009، ص234.

[54] –المرجع السابق، ص 139.

اعتمد في تقسيم الكلام على منهج جيد يقوم على البحث على السمات التي يتميز بها كل قسم عن غيره من الأقسام. وقسّم السمات إلى نوعين تقسيما يعكس شدة اهتمامه وتشبّثه بالثنائي (معنى/ مبنى) فهي سمات مبنوية وسمات معنوية. ولا بد للقسم من توفر بعض النوعين إن لم يتوفر الكل"[55]. إلا أنه سجل على تمام حسان نقدا فيما يخص تفضيله للمعنى على المبنى، في قوله: "ورغم التزامه بهذا الثنائي المركب من المعنى والمبنى في تمييز كل قسم من الأقسام فإنه قد ترك التزامه وأهمله في تعريف أغلب الأقسام فقد كان إلى التعريف بالمعنى أميل وكان التجاؤه إلى المبنى أقل وأنذر. فقد خرج عن المعايير اللغوية المضبوطة إلى معايير عامة. ذلك أن استنجاده بالمعنى لم يكن دائما استنجادا بالمقولات اللغوية وبالمعاني الصرفية والنحوية الدقيقة. وإنما كان يستنجد أيضا بأمور تخرج عن البناء اللغوي كرجوعه إلى الواقع الحاصل واعتماده على الإدراك القائم على التجربة الحسية"[56]. وربما نفسر ميل (تمام حسان) إلى المعنى على حساب المبنى أن ذلك راجع إلى كون نظريته اللغوية ترتكز في عمومها على المعنى، وهذا ما نلمسه في عنوان الكتاب –(اللغة العربية معناها ومبناها–) من خلال تقديمه للمعنى على المبنى، إضافة إلى تأثره بالمدرسة السياقية والتي قوامها المعنى بتطبيقها للمنهج الوصفي في ظل ذلك.

ويعلق **حلمي خليل** على التقسيم السباعي للكلم على أنه: "يقوم على أساس وظيفي، أي على مفهوم المورفيم ودوره سواء على المستوى الصرفي أو النحوي، حيث يظهر من التحليل المورفولوجي الذي أشرنا إليه من قبل ما يلي:

1- بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجية.

2- بيان الوظائف النحوية، وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية، كما في اللغة العربية"[57].

[55] – محمد صلاح الشريف: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب ((اللغة العربية معناها ومبناها))، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع17، 1979، ص211.

[56] –المرجع نفسه، ص212.

[57] –حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1996، ص234.

وفي اعتقادي أن الدكتور (تمام حسان) كان مصيبا في تقسيمه للكلم من منظور اجتماع كل من المعنى والمبنى معا، رغم إطالته التي يراها عدد من الدارسين أن لا معنى لها–وهي النقطة التي آخذوه عليها–، فهو على الأقل أثناء عرض فكرته لم ينطلق من العدم، إضافة إلى تذييل آرائه بجملة من الحجج والبراهين كانت مقنعة إلى حدّ ما، والتي تخدم المعنى والمبنى، وهو ما يصبو إليه (تمام حسان) في خضم طرح نظريته اللغوية التي قوامها المعنى على وجه الخصوص.

ورغم الانتقادات التي وجهت له، فإن محاولاته الجادة والقيمة التي رسم بها منهجه بقيت وستبقى مسلكا تفرد به عن غيره، حتى إننا يمكن أن نقول أن إيجابياته تفوق سلبياته أو الانتقادات الموجهة له.

1-8- خصائص النظرية التجديدية التمامية

لقد كان للثقافة الغربية الأثر الجلي في تأثر الباحثين العرب بالعلوم والمعارف وكذلك اللغويات الغربية –والتي هي موضوع بحثنا–، وهذا ما جعلهم ينهلون منها عن طريق البعثات العلمية إلى أوروبا وأمريكا، وما يهمنا هو مجال اللغويات أو اللسانيات، حيث لاقت هذه الأخيرة في العصر الحالي اهتمام عديد اللغويين والدارسين العرب، نظرا لتأثرهم بمدارس ورواد غربيين، حيث بنوا لأنفسهم منهجا جعلهم يرتقون من خلال محاولاتهم الجادة والقيمة.

وهذا الكلام ينطبق على اللغوي المصري (تمام حسان) الذي استطاع بفكره أن يصل لأعلى المراتب، من خلال سعيه الدؤوب وسعة اطلاعه على ما هو تراثي عربي، وغربي معاصر فقد رسم لنفسه طريقا واضحا قوامه الوصول للمعنى. وهذا من خلال مزاوجته لأفكار كل من (سيبويه)–ولهذا نعث بسيبويه العصر_ و(عبد القاهر الجرجاني) في مصطلح المقام، وكذا أستاذه (فيرثFIRTH) صاحب المدرسة السياقية الإنجليزية بلندن، وبعض أفكار النظرية التوليدية التحويلية، ليبني لنفسه قاعدة من خلال اتباعه للمنهج الوصفي الذي بدت بواكيره مع تأليف كتابه (مناهج البحث في اللغة) وصولا إلى تطبيقه إياه –المنهج الوصفي– على كتابه القيّم (اللغة العربية معناها ومبناها)، حيث نلتمس ذلك في الكتابين، حيث يقول في المناهج: "ولكنني لا أستطيع أن أغمط حق

النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب. فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب"[58]. ويقول في مطلع كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها: "هذا البحث نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة، فأول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الخاطر سنة 1955 عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللغة فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدم إلى القارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي، وليعرض هذا المنهج عرضا مفصلا آخذا أمثلته ووسائل إيضاحه من الفصحى حينا ومن العاميات حينا، ومن لغات أجنبية حينا ثالثا، فلم يكن بحثا خالصا للفصحى بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي"[59].

ونجده يتحدث بعظمة لسانه عن تطبيق المنهج الوصفي في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وهدفه من وضعه لهذا الكتاب في قوله: " هو أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة. وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر (مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع) أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر. أقول أجرأ محاولة لأنني أعرف أنها كذلك ولا أقول أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها من آثار"[60].

وانطلاقا من هذا الطرح استطاع (تمام حسان) أن يحدد لنفسه طريقا منطلقها الرجوع إلى التراث، بتجديده وإعادة النظر فيه من خلال إعادة وصف اللغة العربية بمستوياتها الأربعة، فقد جمع بين كل ما هو لغوي تراثي أصيل متأصل، ولساني غربي معاصر، ليمزج بينهما ويشكل منهجا واضح المعالم، ينطلق من تبني المنهج الوصفي.

وبالتالي تتجسد فكرة تمام حسان حول المبنى والمعنى وتلازمهما بعدم الفصل بينهما في كل من:

[58] –تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986، ص13.

[59] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، دط، 1994، ص07.

[60] –المرجع نفسه، ص10.

1- المبنى: ورد في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها من خلال حديثه عن البنية، وتتمثل في القرائن اللفظية وهي ثمانٍ (08): الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، والتنغيم.

2- المعنى أو (الوظيفة): ويتمثل في القرائن المعنوية وهي عنده خمس (05): (الإسناد، التخصيص، المخالفة، النسبة، والتبعية). ومن ثمة يتوجب القول أن المباني على اختلاف أنواعها —حسب ما سبق ذكره- لها صلة مباشرة على اختلاف أنواعها بالمعاني، تتمثل في تبعية المبنى بمعنىً معين حسب السياق.

وحسب ما تمّ التطرق إليه وإضاءته بخصوص اللغوي الكبير (تمام حسان)، نجد أن مسيرته العلمية حافلة بالإنجازات والتي تتخللها تجديدات مسّت بشكل مباشر قضايا جد مهمة في اللغويات المعاصرة من انتقال من المعيارية إلى الوصفية، اعتماده على المبنى والمعنى معا مع تركيزه الواضح على هذا الأخير-أي المعنى-، وكذا تقسيمه السباعي للكلم من خلال انتقاده للتقسيم المعروف وهو الثلاثي، كل هذه القضايا دفعت تمام حسان نحو التجديد والخروج عن المألوف وإضفاء لمسة واضحة جعلته يتميز عمّا عداه من اللغويين، وبالتالي سلك منهجا تجديديا ارتضاه لنفسه قوامه الوصف وبالضبط اللغة، والذي يمسّ مستويات اللغة العربية والتي شبّهها بالجسم الإنساني بحيث يخدم كل عضو العضو الأخر، وهي بالترتيب: الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، وبالتالي فهدف تمام حسان من وراء هذا كله هو الوصول أو الحصول على المعنى النحوي.

الفصل الثالث: المصطلحات الصوتية والصرفية

1-1-المصطلحات الصوتية:

يقتضي الحديث عن المصطلح الصوتي عند (تمام حسان) الأخذ بعين الاعتبار المجهودات المبذولة من طرف العلماء القدامى في مجال الصوتيات، ولعلّ أبرزها تتمثل في جهود (الخليل بن أحمد الفراهيدي) بالدرجة الأولى، و(سيبويه) من خلال (الكتاب) فهما اللبنة الأولى والرئيسية في تشكل المصطلحات الصوتية في الدراسات العربية القديمة، وإغفال مثل هذه الأبحاث لا يوصل إلى نتيجة، إذ لا بد إلى التطرق إلى مفاهيم المصطلحات الصوتية عندهما حتى يتسنّى لنا فهم معانيها على أكمل وجه، فهما –أي الخليل وتلميذه سيبويه– عكفا من خلال دراستهما على إحداث نقلة نوعية في هذا المجال، ساهمت في بروز العديد من المصطلحات الصوتية.

والمصطلح الصوتي يختصّ "بالتحديد والتعيين إما لموضع من مواضع حدوث الصوت أو صفة من صفاته كالجهر أو كمية صوتية من كمياته كالتفخيم والترقيق أو ظاهرة صوتية كالمدّ والإدغام"[1]. وما نحن بصدد التطرق إليه في هذا الفصل هو تناول تمام حسان للمصطلحات الصوتية التراثية من خلال مؤلفاته والتي تتمظهر بشكل واضح وجليّ في مؤلّفه "مناهج البحث في اللغة"، فهل حضور هذه المصطلحات في كتبه كانت نتيجة التأثر بمن سبقه، أم أن هناك تجديدا فيها من حيث التسمية والمفهوم على حدّ السواء؟ وقد أحصينا هذه المصطلحات، وهي كالتالي:

[1] –هشام خالدي: صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2012، ص194.

المصطلح	الكتاب	الصفحة
الصوت	اللغة العربية معناها ومبناها+ مناهج البحث في اللغة	ص66_ ص114
النبر	اللغة العربية معناها ومبناها+ مناهج البحث في اللغة	ص170_ ص194
الجهر والهمس	مناهج البحث في اللغة	ص114
الإطباق/ الطبقية/ الاستعلاء	مناهج البحث في اللغة	ص115
الوقف	اللغة العربية معناها ومبناها	ص270
التحليق (الاستطالة)	مناهج البحث في اللغة	ص116
المقطع	مناهج البحث في اللغة	ص170
التفخيم	مناهج البحث في اللغة	ص116
التنغيم	مناهج البحث في اللغة	ص200

1-1-1-الصوت:

يعد الصوت عملية طبيعية وتحققها ما بين المتكلم والسامع هو مكمن ذلك وغايته، إذ لا يسعنا فهم الكلمات من دون نطق الأصوات، فالصوت الإنساني وتشكله هو ركيزة الفهم والوعي بأمور عدة، فلا تواصل إلا بالأصوات، هذه الأخيرة دُرست في القديم وفي الحديث وقد أولاها العلماء عناية كبيرة، فالأصوات هي لبنة الكلمات وهي التحقق الفعلي لها وبدون الأصوات وتلاحمها لا وجود للغة، والتي بدورها تؤدي إلى التواصل، وبالتالي فهي عملية فيزيولوجية (نطقية) يقوم بها الإنسان من أجل قضاء حاجياته اليومية.

ومن بين الذين عرّفوا الصوت نجد (ابن جني) من خلال قوله: "اعلم أن الصوت عَرَض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته...ألا ترى أنك

تبتدئ الصوت من أقصى حلقك. ثم تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرْسا ما، فإن انتقلت منه راجعا عنه، أو متجاوزا له، ثم قطعت، أحسست عند ذلك صدىً غير الصدى الأول"[2].

ومن المحدثين الذين تناولوا الصوت في دراساتهم نجد (كمال بشر) في تعريفه له بأنه: "مادة منطوقة مرسلة من متكلم إلى سامع"[3]. ويعرّف أيضا على أنه: "الصوت هو أحد أشكال الطاقة والعنصر الأساسي، بما يحويه من ذبذبات وتموجات، تقوم على صناعة العملية الكلامية، بعد أن تنتظم في أحداث وتداعيات، يقود بعضها لاستكمال رسم أبعاد الموقف اللغوي في دائرة تضمّ بين محيطيها ومركز الارتباط ذاتية الإرسال والاستقبال"[4]. فالصوت إذا عبارة عن حركات يختص بها جهاز النطق لدى الإنسان تنتقل ما بين المتكلم والسامع في شكل ذبذبات، ويشكّل الهواء مكان انتقال هذا الصوت، والشكل التالي يوضح ذلك:

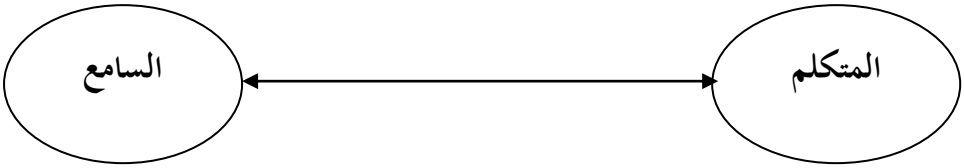

-الوسط الهوائي الذي تنتقل بواسطته الذبذبات الصوتية-

أما (تمام حسان) فيورد تعريفين للصوت وهذا نصّهما: "هو عملية حركية يقوم بها الجهاز النطقي وتصحبها آثار سمعية معينة تأتي في تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصوت وهو الجهاز النطقي ومركز استقباله وهو الأذن"[5]. ويقول في موضع آخر: "هو الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرة مطردة حتى ولو لم يكن مصدره جهازا صوتيا حيّا"[6].

[2] -أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دب، دط، دس، ص 06.

[3] -كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2000، ص08.

[4] -عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2014، ص44.

[5] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص66.

[6] -تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص114.

وعليه عرف هذا المصطلح –الصوت– تغييرا و تبديلا من حيث المفهوم على وجه الخصوص ما بين القدامى والمحدثين، أما بالنسبة للتسمية فقد ورد مفردا واضحا دقيقا من حيث التعريف، إذ يمكن القول بأن (تمام حسان) تناول المصطلح كما كان في التراث ووظفه في مؤلّفيه (مناهج البحث في اللغة) و (اللغة العربية معناها ومبناها) على أنه لا يختص بالإنسان فقط، فحسبه أن الأصوات على شاكلتين طبيعية تتمثل في الصوت الإنساني ويمثل الجهاز النطقي والسمعي لدى الإنسان طرفي انتقال الصوت بداية بالمتكلم وصولا إلى السامع وهذا لن يتمّ إلا عن طريق الهواء، هذا الأخير تنتقل عبره الذبذبات الصوتية، والنوع الثاني –حسبه– هي الأصوات غير الطبيعية كصوت الراديو مثلا...

1-1-2- النبر:

إذا تكلمنا عن النبر فإنّنا نستذكر الضغط، ومصطلح النبر عند القدماء يراد به أيضا "الهمز"، فهذا (سيبويه) يتكلم عنه، في قوله: "واعلم أن الهمزة إنّما فَعَلَ بها هذا من لم يخفّفها؛ لأنه بَعُدَ مخرجها، ولأنها نبرةٌ في الصدر تخرج باجتهاد"[7]. كما رود في (اللسان) قول (ابن منظور) فيما يخصّ النبر، وهذا في المادة اللغوية (ن ب ر)، وهذا نصه: "**نبر**: النبر بالكلام: الهمز. قال: وكل شيء رفع شيئا، فقد نبرهُ. والنبر: مصدر نَبَرَ الحرف ينبره نبرا همَزه...والنبر عند العرب ارتفاع الصوت. يقال نبر الرجل نبرة، إذا تكلم بكلمة فيها علوّ"[8].

ويعرّف النبر أيضا عند ثلة من اللغويين على أنه: "إشباع مقطع من المقاطع بأن تقوى إما ارتفاعه الموسيقي أو شدته أو مداه أو عدة عناصر من هذه العناصر في نفس الوقت"[9].

وفي تعريف آخر له أن النبر هو: "نشاط ذاتي للمتكلم ينجم عنه نوع من البروز لأحد الأصوات أو المقاطع قياسا لما يحيط به"[10].

---

[7] –أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص548.

[8] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج06، ج49، مادة (ن ب ر)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص4323.

[9] –جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح القرمادي، د د، تونس، 1966، ص194.

[10] –عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص281.

وما نلاحظه على الدكتور (تمام حسان) أنه صنّف هذا المصطلح-النبر- تحت مجالين مختلفين في كتابيه (مناهج البحث في اللغة) و (اللغة العربية معناها ومبناها)، فقد درسه في الكتاب الأول ضمن النظام أو المستوى الصرفي للعربية، على حين جعله في الكتاب الثاني يندرج تحت علم الصوتيات أو التشكيل الصوتي (الفونولوجيا)، إلا أن هذا الأمر لم يمسّ بمعنى هذا المصطلح، فهو يحمل المفهوم ذاته، وهذا في تعريفه له، حيث يقول: "هو ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها"[11]. ويعرّفه أيضا على أنه: "النبر هو موقعية تشكيلية ترتبط بالموقع في الكلمة وفي المجموعة الكلامية. وحدّه أنه وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم. فالضغط بمفرده لا يسمى نبرا ولكنه يعتبر عاملا من عوامله، ومع هذا فإنه يعتبر أهم هذه العوامل. وربما كان ذلك لأن النبر يعرف بدرجة الضغط في صورتيه صورة القوة وصورة النغمة يتّسع مجال تطبيقه على النبر أكثر مما يتسع مجال العوامل الأخرى"[12].

فالنبر إذا يتركز على الضغط، ويحتاج إلى مدى جهد الناطق على رفع الصوت على المقطع المنبور من الكلمة، وهذا يتطلب جهدا عضليا أكبر، حتى يتسنّى توضيح المقطع المنبور على أكمل وجه ويكون بذلك واضحا للسامع على غيره من المقاطع الأخرى. والنبر عند (تمام حسان) على نوعين:

1- النبر الصرفي.

2- والنبر الدلالي (نبر السياق).

والنبر الصرفي بدوره ينقسم إلى قسمين وهذا "بحسب قوة النطق ودرجة الدفعة: أولي، وثانوي. وإنما سمي الأولي كذلك لسببين؛ أولا لأنه أقوى من الثانوي، وإنّ استعمال كلمة أولى بهذا المعنى يقتضي كلمة ثانوي

[11] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص170.

[12] - تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص194.

بالضرورة. وثانيا لأن موضع النبر الثانوي إنما تقاس مسافته في المقاطع بالنسبة للأولي، فإذا وضعت قاعدة المسافة بين الأولي والثانوي بعدد من المقاطع ظهر الإيقاع اللغوي الخاص باللغة العربية[13].

وكما ذكرنا آنفا فالنبر الصرفي يأتي على نوعين، وهما كما دركهما ومثّل لهما (تمام حسان) كالتالي:

1-النبر الصرفي:

1-1-النبر الأولي:[14].

(أ) يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان من نوع (ص ع ع ص) أو (ص ع ص ص) أي من النوع الطويل، مثل قال، استقال، قلّ، استقلّ أو من النوع المتوسط في الكلمات أحادية المقطع كفعل الأمر من قال.

(ب) ويقع على ما قبل الآخر إذا كان متوسطا، سواء كان هذا المتوسط من نوع (ص ع ص) أو (ص ع ع) مثل: علّم- سلّم-عبدك- يتوفاكم- قاتل- جوارٍ. أو كان ما قبل الأخير من نوع (ص ع) القصير مبدوءة به الكلمة أو مسبوقا بصدر إلحاقي نحو: كتب- حسب- حرم- محترم- انحبس.

(ج) يقع النبر على المقطع الذي يسبق ما قبل الآخر يقع مع ما قبله في إحدى الصور الآتية:

1- (ص ع + ص ع ص) نحو علمك- حاسبك.

3-(ص ع + ص ع ع) نحو علموا- حاسبوا- ضربك ولا يقع النبر على مقطع سابق لهذا الأخير.

[13] - تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المرجع السابق، ص195.

[14] - المرجع نفسه، ص195-196.

1-2- النبر الثانوي:[15].

إن مجال النبر الثانوي في الكلمة أضيق منه في الجملة أو المجموعة الكلامية، ومع هذا فإن النبر الثانوي يوجد في الكلمات ذوات المقطعين فأكثر. فالمقطع المنبور نبرا ثانويا يمكن وجوده على مسافات محددة من النبر الأولي كما يأتي:

1- يقع الثانوي على المقطع الذي قبل المقطع المنبور نبرا أوليا إذا كان ذو النبر الثانوي طويلا مثل ضالّين- حاجّات- مدهامّات.

2-ويقع على المقطع الذي بينه وبين المنبور نبرا أوليا مقطع آخر إذا كان المنبور الثانوي يكوّن مع الذي يفصل بينه وبين المنبور الأولي أحد الأنساق الآتية:

(أ) مقطع متوسط+ آخر متوسط (ص ع ص) أو (ص ع ع)مثل: علمناه- مستبقين- يستخفون- عاشرناهم.

(ب) مقطع متوسط+ مقطع قصير مثل: مستقيم- مستعدة- صاحبوهم.

3-ويقع على المقطع الثالث قبل المنبور نبرا أوليا إذا كانت الثلاثة السابقة لهذا المنبور الأولي تكوّن نسقا في صورة (متوسط+ قصير+ قصير أو متوسط) نحو: مستحمين- يستفيدون- ما عرفناهم- محتملوهم. ولا يقع الضغط الثانوي على المقطع الرابع السابق للمنبور الأولي في الكلمة.

2-نبر السياق (النبر الدلالي):

والفرق بين النبر الصرفي والدلالي أو نبر الصيغة ونبر السياق يتمثل في أن: "نبر السياق يمكن وصفه، على عكس نبر الصيغة، بأنه إما أن يكون تأكيديا، وإما أن يكون تقريريا. ويمكن تلخيص الفرق بين التأكيدي والتقريري في نقطتين:

[15] -المرجع السابق، ص196.

1- أن دفعة الهواء في النبر التأكيدي أقوى منها في التقريري.

2- وأن الصوت أعلى في التأكيدي منه في التقريري[16].

وما نستنتجه من هذا التفريق أن النبر الدلالي (نبر السياق) له أهداف وغايات إما التأكيد أو الانفعال... إلخ. وانطلاقا مما سبق التطرق إليه وخصوصا فيما يخصّ مفهوم النبر عند (تمام حسان) أنّ هذا المصطلح قد ورد مفردا واضحا من خلال التسمية والمفهوم أيضا، أما فيما يخص التعريف فنجده متوافقا مع غيره من اللغويين حوله، وبالتالي فهو –النبر– ظاهرة صوتية تشهدها مقاطع معينة من الكلمة بحيث يطرأ على هذه الأخيرة نوع من الوضوح والبروز والظهور أثناء النطق والسمع، وهذا على حساب غيرها من المقاطع الأخرى.

1-1-3-الجهر والهمس:

من بين القدامى الذين تناولوا قضية (الجهر والهمس) في اللغة العربية نجد (سيبويه)، هذا الأخير درس هذين المصطلحين من خلال كتابه، حيث يعرّف الجهر أو المجهور، حيث يقول: "هو حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنَع النفَس أن يجريَ معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يُعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخلّ بهما"[17]. وهي –حسبه– تسعة عشر حرفا، وهي كالتالي: "الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو. فذلك تسعة عشر حرفا"[18].

هذا بالنسبة للمجهور، على حين عرّف (سيبويه) أيضا المقابل للمصطلح المذكور، وهو المهموس، في قوله: "أما المهموس فحرفٌ أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرتَ فردّدت الحرف

[16] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص197.

[17] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص434

[18] –المرجع نفسه، ص434.

مع جري النفَس. ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت"[19]. والحروف المهموسة عشرة أحرف، وهي: "الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فذلك عشرة أحرف"[20]. فتعريف (سيبويه) لكل من الجهر والهمس يكمن في كون الأول يرتبط بالصوت، والثاني يرتبط بالنّفَس، فمن خلالهما تتمظهر الحروف المجهورة والمهموسة.

ومن بين الذين عرّفوا مصطلحي (الجهر والهمس) ووافقوا (سيبويه) حول مفهوم كل منهما نجد (ابن جني) في (سر صناعة الإعراب)، حيث يقول في تعريفه له: "فمعنى المجهور: أنه حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الصوت، غير أن الميم والنون من جملة المجهورة يُعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنة، فهذه صفة المجهور[21]. على حين عرّف المهموس من خلال قوله: "وأما المهموس فحرف أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفَس، وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو: سَسَسَسَ كَكَكَكَ هَهَهَهَ ولو تكلّفت / مثل ذلك في المجهور لما أمكنك"[22].

ولعل أبرز المعاجم اللغوية العربية التي تناولت مصطلحي الجهر والهمس في موادها، نجد (معجم العين)، حيث ورد قول (الخليل بن أحمد الفراهيدي): "جهر بكلامه وصلاته وقراءتِه يجهر جِهارا، وأجهر بقراءته لغة. وجاهرتهم بالأمر، أي عالنتهم. واجتَهَرَ القوم فلانا، أي نظروا إليه عيانا جِهارا، وكل شيء بدا فقد جَهَرَ. ورجل جهير إذا كان في الجسم والمنظر مجتَهَرًا. وكلام جَهيرٌ، وصوت جَهيرٌ، أي عالٍ...والجَهور: الصوت العالي"[23]، أما فيما ورد عن الهمس قوله: "الهمس حسّ الصوت في الفم مما لا إشرابَ له من صوت الصدر، ولا جهارة في

[19] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه : المرجع السابق، ص434.

[20] – المرجع نفسه، ص434.

[21] –أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تح: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ص60.

[22] –المرجع نفسه، ص60.

[23] –الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ج1، مادة (ج هـ ر)، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، 2003، ص269.

المنطق، ولكنه كلام مهموس في الفم كالسرّ. وهمْسُ الأقدام: أخفى ما يكون من صوت الوطء... وقوله عز وجل: ﴿ **فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا** ﴾ يعني: خفق الأقدامِ على الأرض"[24]. فالجهر والهمس إذا ظاهرتان صوتيتان متناقضتان، فالجهر هو رفع الصوت عند التكلم على عكس الهمس وهو الكلام الخافت الذي لا صدى له.

وعليه فإن (سيبويه) هو أول عرّف مصطلحي (الجهر والهمس)، وبقي هذا التعريف يتردد على الألسنة، وهذا ما ذهب إليه (إبراهيم أنيس) حيث يقول: "هذا هو التعريف الذي وقف أمامه علماؤنا القدماء حائرين قانعين بترديد ألفاظه بنصها دون شرح واضح أو تعليق ذي قيمة. لا يكادون يقربون منه حتى ينقلبوا عنه، كأنما قد تخيلوا في ألفاظه قدسية تحول دون أي تغيير فيها أو تبديل، ولو بكلمات مرادفة"[25]. إلا أن (تمام حسان) حاول شرح تعريف سيبويه لكل من الجهر والهمس، مضيفا إلى ذلك مصطلحات حديثة، وهذا من خلال قوله: " فإذا أعدنا تعبير سيبويه مشروحا على طريقة شراح المتون أو معبرا عنه بعبارتنا نحن التي تستعمل مصطلحات حديثة بدت عبارة سيبويه السابقة على النحو التالي: فالمجهور صوت شدد الضغط في الحجاب الحاجز معه ولم يسمح للهواء المهموس أن يجري معه حتى ينتهي الضغط عليه ولكن يجري الصوت أثناء نطقه فهذه حال الأصوات المجهورة في الحلق والفم إلا النون والميم فقد يتم الاعتماد فيهما على مخرجهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة أي أثر صوتي أنفي مجهور. وأما المهموس فهو صوت أضعف للضغط في موضع الضغط أثناء نطقه حتى جرى الهواء المهموس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الصوت بنطقه مع جري النفس فإنك لا تسمع له جهرا"[26].

وإلى جانب شرح هذا التعريف عكف (تمام حسان) على وضع تعريف لهما، وهذا نصه: "المجهور هو الصوت الذي تصحب نطقه ذبذبة في الأوتار الصوتية. أما المهموس فهو ما لا تصحب نطقه هذه الذبذبة"[27].

---

[24] – الخليل بن أحمد الفراهيدي: المرجع السابق، ص322.

[25] –إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975، ص123.

[26] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994، ص62.

[27] –تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص114.

فعند التمعّن في شرح (تمام حسان) لتعريف كل من الجهر والهمس، وكذلك التعريف الذي وضعه لهما يتبين أنه حاول إلى حد ما تبسيط مفهوميهما، وهذا باستعمال مصطلحات حديثة لم يتفطن لها القدماء ومن بينهم (سيبويه) على رغم أهمية ما أشار إليه هذا الأخير في تعريفه لمجهور الحروف ومهموسها. وعليه فإن (سيبويه) هو أول من وضع تعريفا لهذين المصطلحين، وما ورد بعده فهو مجرد تقليد للتعريف الذي وضعه لهما، على أن (تمام حسان) استطاع بفكره المرهف تبسيط ما ذهب إليه (سيبويه) ومحاولة إضافة ما يمكن إضافته حول مفهوم كل منهما. وعليه فالجهر والهمس –حسب ما ذهب إليه (تمام حسان) مصطلحان مفردان واضحان من حيث التسمية، أما من حيث المفهوم فهما: صفتان تطلق على مجموعة من الأصوات أو بالأحرى الحروف، فأما الأول فيختص بمصاحبة الصوت بذبذبات تتشكل على مستوى الأوتار الصوتية أثناء عملية النطق، على خلاف الحروف المهموسة التي لا تعرف تشكل ذلك أثناء النطق بها.

1-1-4- الإطباق/ الطبقية/ الاستعلاء:

عند العودة إلى المعاجم اللغوية في تعريف كل من (الطبق، والإطباق) نجد أنهما يندرجان تحت نفس المادة اللغوية وهي (طبق)، حيث ورد في معجم: (العين) قول (الخليل): "الطَّبَقُ: كلّ غطاءٍ لازم، ويقال: أطبقت الحُقَّةَ وشِبْهَها. ويقال: أطبق الرَّحَيينِ أي طابق بين حجَرَيْيها، ومثلُه إطباق الحنكين"[28]. ويعرّف (ابن منظور) الإطباق تعريفا اصطلاحيا، وهذا نصّه: "الإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبِقا له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجتِ الضاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، تزول الضاد إذا عُدِم الإطباق البتة. والحروف المطبقة أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق"[29]. ومن العلماء القدامى الذين عرّفوا الإطباق نجد (سيبويه)، حيث يقول: "فأما المطبقة فالصاد

[28] –الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ج1، مادة (ج هـ ر) دار الكتب العلمية، لبنان، دط، 2003، ص36.

[29] –جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج4، ج30، مادة (ط ب ق)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص2637.

والضاء والطاء والظاء...وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف... فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بُيِّن ذلك بحصر الصوت ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها"[30].

أشار (تمام حسان) في سياق حديثه عن كل من الطبقية والإطباق أنه يقصد بهما مصطلح الاستعلاء لدى القدماء، وفي هذا السياق وضع (ابن جني) تعريفا له –الاستعلاء–، وهذا في قوله: "فالمستعلية سبعة، وهي: الخاء، والغين/ والقاف، والضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وما عدا هذه الحروف فمنخفض. ومعنى الاستعلاء أن تتصعّد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وقد ذكرناها، وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها"[31].

وانطلاقا من هذا التعريف يتبين بأنّ الاستعلاء أعمّ من الإطباق، إذ أن كل حرف مطبق يعتبر مستعليا على عكس أنه ليس كل مستعلٍ مطبق. إلا أن (تمام حسان) يرى بأن كل من الإطباق والطبقية –هذا المصطلح تفرّد به– مرادفان للاستعلاء، وهذا رأي لا صواب فيه وقد فصل في هذه القضية عن طريق وضع مفهوم لكل منهما، ومن خلال هذا يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، حيث عرّف الإطباق على أنه: "ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق بحيث لا يتصل به، على حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق، يغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه. فالإطباق إذا حركة مصاحبة شائبة للنطق الحادث في مخرج آخر، وتنتج عنه قيمة صوتية معينة تلون الصوت المنطوق برنين خاص كما في نطق أصوات الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء والغين، والقاف، فإذا عرفنا أن الإطباق صفة تطرد وجودا وعدما مع قيمة صوتية معينة، أمكن أن نقول إن

[30] – سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص436.

[31] – أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تح: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ص62.

الإطباق يصلح نقطة اتفاق أو نقطة اختلاف بين الأصوات اللغوية، فهو مثلا نقطة اتفاق بين صوتي الصاد والضاد، ونقطة اختلاف بين صوتي الصاد والسين، لأن الصاد مطبقة، والسين ليست كذلك"[32].

وعليه نلاحظ توافق (تمام حسان) مع (ابن جني) دون غيره ممن ذكرنا مفهوم الإطباق والاستعلاء عندهم، إلا أنه يتعارض معه حول الحروف المطبقة، وقد اعتبرها ابن جني أربعة وهي (الضاد، والصاد، والطاء، والظاء)، في حين عدّ (الخاء والقاف والغين) مستعلية، وبالتالي فقد فصل بين كلّ من الإطباق والاستعلاء، على خلاف (تمام حسان) الذي ذهب إلى القول بأنها جميعا مطبقة، ولهذا فهو يرى بأن الاستعلاء هو نفسه الإطباق ولهذا اعتبر (الخاء والغين والقاف) حروفا مطبقة.

ولعل من وافق (تمام حسان) تمام الموافقة حول تعريف الإطباق والاستعلاء واعتبراهما يحملان نفس المفهوم نجد (سيبويه) في كتابه، وهذا من خلال قوله: "فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء والظاء والغين، والقاف والخاء...وإنما منعت هذه الحروف من الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى"[33].

ويورد (تمام حسان) مصطلحا تفرّد به ألا وهو الطبقية، حيث يعرفها على أنها: "ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق فيسدّ المجرى أو يضيقه تضييقا يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما فهي إذا حركة عضوية مقصودة لذاتها يبقى طرف اللسان معها في وضع محايد"[34].

وانطلاقا مما سبق التطرق إليه حول مفهوم كل من الإطباق والطبقية والاستعلاء يتبين اختلاف العلماء حول تعريف هذه المصطلحات الثلاث، حيث ذهب البعض إلى اعتبار كل من الإطباق والاستعلاء يحملان المفهوم ذاته وهذا ما لمسناه عند (سيبويه) و(تمام حسان)، في حين نادى آخرون بالفصل غير التام بينهما وهذا باعتبار الاستعلاء أعم من الإطباق ومثّل هذا الفريق (ابن جني).

---

[32] -تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص115.

[33] -سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص128-129.

[34] -المرجع نفسه، ص115.

1-1-5- الوقف:

ورد في معجم (العين) لـ(الخليل بن أحمد الفراهيدي) قوله تحت مادة (و ق ف): " الوقف: مصدر قولك: وقفتُ الدابة ووقفتُ الكلمة وقفا، وهذا مجاوز، فإذا كان لازما قلت: وقفتُ وقوفا، فإذا وقفت الرجل على كلمةٍ قلت: وقَّفته توقيفا... والوقف: المسك الذي يجعل للأيدي، عاجا كان أو قرنا مثل السوار، والجميع: الوقوف"[35].

كما ورد في اللسان قول (ابن منظور) حول مصطلح الوقف: "وقف. الوقوف: خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقفا ووقوفا، فهو واقف، والجمع وقفٌ ووقوفٌ، ويقال: وقَفَت الدابة تقف وقوفا، ووقفْتُها أنا وقفا. ووقَّف الدابة: جعلها تقف...وإذا وقَّفتَ الرجل على كلمة قلتَ: وقّفته توقيفاً"[36].

أما (ابن فارس) فقد قال في معجمه (مقاييس اللغة): "وقف: الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكّث في شيء ثم يقاس عليه. منه وقفتُ أقفُ وقوفاً. ووقفْت وقفي"[37]. وانطلاقا من هذه الإضاءة اللغوية لهذه المادة نجد أن الوقف خلاف السير والحركة إلى الأمام، فهو يفيد عموما معنى المكوث في المكان.

ومن أبرز العلماء القدامى الذين تناولوا قضية الوقف نجد (سيبويه) من خلال كتابه، حيث يقول تحت باب الوقف: "هذا باب الوقف الذي في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقَف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك وبالتضعيف.

فأما الذين أشمّوا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال.

---

[35] –الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ج4، مادة (و ق ف)، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، 2003، ص393-394.

[36] –جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج6، ج54، مادة (و ق ف)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص4853.

[37] –أبو الحسين أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: مقاييس اللغة ، تح، عبد السلام محمد هارون، ج6، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دب، دط، دس، ص135.

وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبدا إلا عند حرف ساكن، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال، لأنه وافقه في هذا الموضع.

وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشموا؛ إلا أن هؤلاء أشد توكيدا.

وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا؛ أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركا لأنه لا يلتقي ساكنان. فهؤلاء أشد مبالغة وأجمع، لأنك لو لم تشمّ كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف"[38]. ونجد (سيبويه) يضرب أمثلة على ذلك من خلال قوله: "فالإشمام قولك: هذا خالدْ، وهذا فرجْ، وهو يجعلْ.

وأما الذي أُجري مجرى الإسكان والجزم فقولك: مَخْلَدْ، وخَالِدْ، وهو يَجْعَلْ.

وأما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عمرْ، وهذا أحمد كأنه يريد رفع لسانه.

وأما التضعيف فقولك: هذا خالدْ، وهو يجعلْ، وهذا فرجْ"[39].

ومن الذين وافقوا (سيبويه) نجد (الزبيدي) وهذا في كتابه (الواضح) من خلال قوله تحت باب الوقف على أواخر الأسماء والأفعال المتحركة: "اعلم أنك تقف على المرفوع منها على أربعة أوجه. إن شئت جزمت، فقلتَ: هذا خالدْ. وجاءني عامرْ.

وإن شئت أشممت، والإشمام أن تضم شفتيك بالرفع دون أن تنطق به.

وإن شئت أشرت إلى التحريك دون أن تُتمه. فقلتَ: هذا خَالِدْ.

وإن شئت شدّدت آخر الحرف، فقلتَ: هذا خالدّ.

[38] – سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص168.

[39] – المرجع نفسه، ص169.

فإن كان ما قبل آخر الحرف ساكنا، لم يجز التشديد، كقولك: هذا عمرّو. فإن كان الحرف مجرورا وقفْتَ عليه كذلك، إلا الإشمام، فإنه لا سبيل إليه إلا في الرفع. وكذلك تفعل في المنصوب الذي لا يلحقه التنوين، فأما المنصوب المنون، فإنك تقف عليه بالألف. تقول: رأيت خالَدا، ولقِيتُ زيدا.

ولا تحفل باجتماع الساكنيْن في الوقف، إذا قلتَ: هذا عمرْو. ومررتُ بعمرْو. لأن ذلك غير لازم. وما كان من الأسماء المنقوصة التي يلحقها التنوين مثل: قاضٍ وغازٍ ورامٍ، فإنك تقف عليها بحذف الياء في موضع الرفع والخفض، كقولك: هذا قاضْ. ومررت بغازْ. وبعض العرب يقول: قاضيْ وغازيْ. فيثبت الياء في الوقف. فقلتَ: هذا القاضيْ والغازيْ. ومن العرب من يقول: هذا القاضْ والغازْ. والأول أجود. ما كان من هذا منصوبا منونا، فإنك تقف عليه بالألف، كقولك: //رأيتُ قاضيَا. ولقيتُ غازيَا. فقس على هذا تصبْ"[40]. ومن ثمة فالوقف عنده يأتي على أربعة حالات هي: الإسكان، الإشمام، الروم، التضعيف.

- فالإسكان يتمثل في قوله: إن شئت جزمتَ.
- والإشمام: وهو ضم الشفتين من دون النطق.
- والروم: وهو الإتيان ببعض الحركة فلا تتمّها في النطق.
- التضعيف: وهو الوقوف على آخر الكلمة بالتضعيف أو التشديد.

أما (ابن الدهان) فيقابل الوقف بالابتداء، وهذا في قوله: "الابتداء لا يكون إلا بمتحرك، والوقف لا يكون إلا على ساكن، فإن وقفت على المرفوع والمجرور الصحيح المنون أبدلت من التنوين ألفا، تقول: هذا بَكْرْ، ومَرَرْتُ بِبَكْرْ، و: رَأَيْتُ بَكْرا.

[40] -أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي: كتاب الواضح، تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011، ص302-303.

ويجوز في الرفع، إذا سكن ما قبل حرف الإعراب، ولم يكن معتلا، النقل إن كان له نظير، والإشمام والروم والإبدال من التنوين، والجر كالرفع، إلا في الإشمام"[41]. وبالتالي فالوقف عنده يشتمل على أربعة أنواع هي: الإسكان، والإشمام، والروم، والنقل، هذا الأخير يتضمن المعنى التالي وهو: نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن الذي يأتي قبله في الترتيب. وما نلحظه على (ابن الدهان) أنه استبدل التضعيف بالنقل.

ومن بين الذين عرفوا الوقف (ابن الأنباري) من خلال كتابه (أسرار العربية)، حيث يشتمل على خمسة أنواع، وهذا في قوله: "إن قال قائل: كم وجها يكون الوقف؟ قيل: على خمسة أوجه:

(السكون) وهو حذف الحركة والتنوين.

(والإشمام) وهو أن تضم شفتيك من غير صوت، وهذا يدركه البصير دون الضرير.

(والروم) وهو أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف، وهذا يدركه البصير والضرير.

(والتشديد) وهو أن تشدد الحرف الأخير نحو: هذا عمروّ، وهذا خالدّ.

(والإتباع) وهو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكنا حركة الحرف الأخير في الرفع والجر، نحو: بَكُرْ ومررت بِبَكِرْ[42]. فالوقف عنده يأتي على خمسة أوجه هي: السكون، والإشمام، والروم، والتشديد- هو نفسه التضعيف-، والإتباع-وهو كما اصطلح عليه ابن الدهان النقل-.

ويعرّف أيضا على أنه: "قطع النطق عند آخر الكلمة... وهو على خمسة أوجه:

1- السكون وهو الأصل، ويتعين ذلك في الوقف على تاء التأنيث ك"رُبَّتْ وثُمَّتْ".

2- أن تقف بالروم، وهو إخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات كلها.-

[41] -أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي: كتاب الفصول في العربية، دار الأمل، سوريا، ط1، 1988، ص87.

[42] -أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: أسرار العربية، تح: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دس، ص412.

3- أن تقف بالإشمام ويختص بالمضموم، وحقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعد الإسكان من غير تصويت.

4- أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه نحو "هذا خالدّ" وشرطه: ألاّ يكون الموقوف عليه همزة ك"خطأ" و"رشأ" و لا ياءً كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا ألفا ك"يخشى" ولا تالياً لسكون ك"عَمْرٍ وبَكْرٍ".

5- أن تقف بنقل حركة الحرف الأخير إلى ما قبله كقراءة بعضهم ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرِ﴾ وشرطه أن يكون ما قبل الآخر ساكنا لا يتعذّر تحريكه ولا يستثقل، وألاّ تكون الحركة فتحة وألاّ يؤدي النقل إلى عدم النظير"[43].

ومن ثم يمكن القول بأن (سيبويه) هو أول من تناول هذا المصطلح بالدراسة والبحث، والأصل في الوقف أن يكون على السكون، إلا أن هذا لا ينفي وجود أنواع أخرى له هي الإشمام والروم والتشديد (التضعيف)، والحذف، والنقل، وما لمسناه من خلال ما سبق التطرق إليه وجود اختلاف بين العلماء في تقسيم أنواع الوقف، إلا أن أهمها هي الوقف عن طريق الإسكان، الإشمام، الروم، والتشديد.

أما (تمام حسان) فينحو منحى آخر من خلال تعريفه للوقف، حيث يقول: "يدل الوقف بوسائله المتعددة على موقع هو في طابعه "مِفصَل" من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية، فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية تعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملا واقعة تكليمية منعزلة أما إذا لم يكن معناها كاملا كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلا فإن الواقعة التكلّمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة"[44].

وعليه ف (تمام حسان) يربط مفهوم الوقف بالمعنى من خلال السياق الكلامي الذي يقال فيه المقطع، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن تمام حسان يصبو إلى الوصول إلى المعنى من خلال دراساته.

[43] -عبد الغني الدقر: معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، دار القلم، دمشق، ط1، 1986، ص547-548.

[44] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994، ص270.

1-1-6- التحليق (الاستطالة):

ورد في معجم (لسان العرب) لـ(ابن منظور) في مادة (ط و ل) قوله: "طال عليه واستطال وتطاول، إذا علاه وترفّع عليه...واستطال الشق في الحائط: امتدّ وارتفع، والطّوْلُ: الحبل الطويل جدا"[45]. فالاستطالة تفيد معنى الارتفاع والامتداد.

أما التحليق في اللغة فقال عنه (ابن منظور) في اللسان: "حلّق الطائر إذا ارتفع في الهواء واستدار... التحليق الارتفاع في الهواء، يقال: حلّق النجم إذا ارتفع، وتحليق الطائر ارتفاعه في طيرانه ومنه حلّق الطائر في كبِد السماء إذا ارتفع واستدار"[46].

وعليه فالمادتان اللغويتان تشتركان في معنى الارتفاع، ومن ثم فالاستطالة تحمل نفس مفهوم التحليق، وهو ما ذهب إليه (تمام حسان) بالقول: "الاستطالة؛ وهي نتيجة طبيعية لامتداد اللسان من الأسنان إلى ما يداني الجدار الخلفي للحلق ويسمى التحليق...وهو يوجد في الضاد المصرية الحديثة، وفي كل الأصوات الطبقية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء"[47].

وأول من تناول مصطلح الاستطالة (سيبويه) في كتابه، حيث يقول في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا: "ولا تدغم في الصاد والسين لاستطالتها، يعني الضاد، كما امتنعت الشين. ولا تدغم الصاد وأختاها. فكل واحدة منهما لها حاجز. ويكرهون أن يدغموها، يعني الضاد، فيما أدغم فيها من هذه الحروف، كما كرهوا الشين. والبيان عربي جيد، لبعد الموضعين؛ فهو فيه أقوى منه فيما مضى من حروف الثنايا.

---

[45] –جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب ، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج4، ج29، مادة (ط و ل)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص2727.

[46] – المرجع نفسه، مج2، ج9، مادة (ح ل ق)، ص969.

[47] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص120.

وتدغم الطاء والدال والتاء في الشين، لاستطالتها حين اتصلت بمخرجها...والإدغام في الضاد أقوى لأنها قد خالطت باسطالتها الثّنِيَّةَ"[48]. ويقول في موضع آخر بشأن الضاد: "وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان"[49]. وهذا دليل على أن الضاد صوت مستطيل ويتبين ذلك في كونه استطال من خلال الاتصال بمخرج اللام.

ومن الذين عرّفوا مصطلح الاستطالة (ابن الجزري) وهذا من خلال كتابه (النشر في القراءات العشر)، إذ يقول في هذا الصدد: "والحرف المستطيل –هو الضاد لأنه استطال عن الفهم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء"[50].

كما يعرفها (كانتيتو) على أنها: "صفة الضاد وربما كان السبب في هذه التسمية وجود تلك الزائدة الانحرافية في الضاد"[51].

وهي عند (برتيل مالمبرج) في كتاب (علم الأصوات) المترجم من طرف (عبد الصبور شاهين): "ويقصد بها أن يستطيل مخرج الحرف حتى يتصل بمخرج آخر، وذلك وصف ينطبق على الضاد القديمة الرخوة التي تخرج مما بين جانب اللسان، وبين ما يليه من الأضراس، سواء من يمين اللسان أو من شماله، أو من الجانبين، والأكثر من اليمين –هذا المخرج القديم للضاد كان يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام الجانبية، ولذلك وصفت بالاستطالة، قديما، ونطقها بعض الأفارقة لاما.

أما الآن فقد تطور نطقها إلى أن صارت مفخم الدال"[52].

---

[48] – سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص466.

[49] – المرجع نفسه، ص465.

[50] –ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، مر: علي محمد الضّباغ، ج1، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دس، ص205.

[51] – جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح القرمادي، د د، تونس، 1966، ص38.

[52] – برتيل مالمبرج: علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، دب، دط، دس، ص120.

ويعرفها (صبحي الصالح) في كتابه (دراسات في فقه اللغة) في قوله: "هي امتداد الصوت بالضاد من أول حافة اللسان إلى آخرها"[53].

وبالتالي فالاستطالة أو التحليق هو مصطلح يختص بالضاد على وجه العموم، ويعني استطالة أو تحليق مخرج الضاد حتى يتصل بمخرج اللام.

وكما تم التطرق إليه آنفا، فإن (تمام حسان) استعمل مصطلح التحليق، وأراد به أيضا مفهوم الاستطالة، وهذا في تعريفه للتحليق، حيث يقول بعدما أشار إلى أنه يختص بحرف الضاد: "هو قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق، نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة. وهو أيضا: ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق أثناء النطق في مخرج بعيد عن هذه المنطقة، أو مقدمه في اتجاه الغار، أو يتراجع جذعه في اتجاه جدار الحلق أو تقفل الحنجرة أو تحدث نفخة مصاحبة"[54].

وعليه فتمام حسان يرى بأن الاستطالة أو التحليق –المصطلح الذي ارتضاه– لا يختص بالضاد فقط، بل يختص بكل من الصاد، والضاد، الطاء، والظاء. وما نلحظه أنه تفرد بوضعه لمصطلح التحليق، إذ أن التسمية معاصرة والمفهوم تراثي.

1-1-7-المقطع:

يعتبر المقطع وسيلة أساسية لبيان وظيفة الصوت في أي سلسلة كلامية، هذه الأخيرة تتكون من نوعين من الوحدات الصوتية؛ من الصوامت والصوائت، حيث تأتي مرتبة بحسب التسلسل الصوتي الذي تتطلبه الكلمة المراد الوصول إلى معناها.

من بين القدماء الذين تناولوا مصطلح المقطع من خلال دراساتهم نجد (الفارابي)، حيث يقول عنه: "وكل حرف غير مصوت أُتبع بمصوت قصير قرن به، فإنه يسمّى "المقطع القصير"، والعرب يسمونه "الحرف المتحرك"،

[53] – صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين لبنان، ط3، 2009، ص283.

[54] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص116.

من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف غير مصوِّت قُرن به مصوت طويل، فإنا نسميه "المقطع الطويل"[55].

أما (ابن جني) فقد أشار إلى مفهوم المقطع، وهذا في ضوء حديثه عن مخارج الحروف وكيفية مرور الهواء عند النطق بها، حيث يقول: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه وامتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفطنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك: ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك. ثم تبلغ به أي المقاطع شئت"[56].

فالمقاطع حسب (ابن جني) إنما تتصل بقطع الهواء، حيث علق (كمال بشر) على هذا التعريف الذي وضعه (ابن جني) في قوله: "فالمقطع أو المقاطع –كما هو واضح من النص– إنما تعني قطع الهواء أو وقوفه كليا كما في الأصوات "الوقفات" أو جزئيا كما في "الاحتكاكيات" حتى يتكون الحرف (الصوت) ويتحقق قطعه من مخرج معين، أو عند مقطعه، ومن ثم تختلف صفات الحروف أو مخارجها وفقا لاختلاف مقاطعها"[57]. وبالتالي فما نلحظه على تعريفات القدامى لمصطلح المقطع هو عدم الاتفاق على تعريف موحد له، ويعود هذا إلى اختلاف آرائهم فيما يخص الوظيفة الفيزيائية أو بالأحرى الوظيفة النطقية التي يؤديها المقطع.

ومن العلماء المحدثين الذين عرفوا المقطع نجد على رأسهم (تمام حسان)، من خلال قوله: "والمقاطع تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية، أو

[55] –أبو نصر محمد بن محمد بن طرفان الفارابي: الموسيقى الكبير، تح: غطاس عبد الملك خشبه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، دط، دس، ص1075.

[56] –أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ص06.

[57] –كمال بشر: علم الأصوات دار غريب، القاهرة، دط، 2000، ص506.

أشكال وكميات معينة"[58]. وعليه فتمام حسان يقصد التسلسل الصوتي الذي تؤديه المقاطع في شكل منظم، أو بالأحرى تتابع الصوامت والصوائت التي بدورها تؤدي إلى تشكل كلمة لها معنى.

ويعرف المقطع أيضا على أنه: "تركيب صوتي يتألف في أصغره من حرف وحركة"[59]. وهو أيضا: "نوع بسيط من الأصوات التركيبية في السلسلة الكلامية. بمعنى أنه وحدة صوتية أكبر من الفونيم (الصوت اللغوي) وتأتي مباشرة بعده من حيث الأبعاد الزمنية (في النطق) والمكانية (في الكتابة). وهو يتكون من "نواة" (تدعى النواة المقطعية) تكون إجمالا صائتا، مصحوبة (أو غير مصحوبة في بعض اللغات) بصامت واحد أو أكثر وتتصف مكونات المقطع هذه بالاتحاد وبنوع من التماسك النطقي"[60] .

ويعرفه (كانتيتو) بقوله: "إن إصدار جملة من الجمل أو لفظا من الألفاظ هو عبارة عن إصدار سلسلة متتابعة من الأصوات يتطلب النطق بها القيام بطائفة من عمليات الانفتاح والانغلاق في جهاز التصويت وإن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت (سواء أكان الغلق كاملا أو جزئيا) هي التي تمثل المقطع"[61].

أنواع المقاطع: وتأتي على ستة أوجه، وهي كالتالي:[62].

- المقطع القصير: مثل ل–ع–ب فاللام المفتوحة، مقطع قصير، وكذا العين المكسورة، والباء المفتوحة فهن ثلاثة مقاطع قصيرة.
- المقطع الطويل المفتوح، مثل لا وفي ويا، فهن من صامت+ صائت طويل.
- المقطع الطويل المغلق: مثل: مَنْ– كَمْ– قمْ. مكونة من: صامت+ حركة قصيرة+ صامت ساكن.

[58] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص170.

[59] –مبارك مبارك: معجم المصطلحات الألسنية فرنسي– انكليزي– عربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1955، ص279.

[60] –بسام بركة: علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، لبنان، دط، دس، ص97.

[61] –جان كانتيتو: دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح قرمادي، الجامعة التونسية، تونس، دط، 1966، ص191.

[62] –عبد الرحمان العبيدي: معجم الصوتيات، مكتبة الدكتور مروان العطية، العراق، ط1، 2007، ص192.

- المقطع المديد: نحو: باب- ريم- خال، مكونة من صامت+ صائت طويل+ صامت ساكن. وهذا يتكون عند الوقف.
- المقطع المزيد: نحو (هزْل) من قوله تعالى ((وما هو بالهزْل)) بسكون الزاي واللام، أي متكون من صامت+ حركة قصيرة + صامت ساكن وصامت ساكن آخر، هذا يتولد عند الوقف.
- المقطع المتمادّ –بتشديد الدال: نحو: (ضال) من قوله تعالى ((**ولا الضالين**)) أي: من صامت تليه حركة طويلة ثم صامتان، ويتكون عند الوقف.

أما (تمام حسان) فيعالج هذه المسألة –المقطع- انطلاقا من كون هذا الأخير تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، وهذا باستخدامه للرمزين التاليين (ص،ح) فأما الأول فيدل على الصحيح، على خلاف الثاني والذي يدل على المعتل.

وفي نظره أن المقاطع تأتي على نوعين: أولهما هو المقطع التشكيلي، والآخر هو المقطع الأصواتي. أما أول هذين فهو تجريدي مكون من حروف، وأما الثاني فهو أصواتي محسوس مسموع مكون من أصوات. وهذه الثنائية في التناول نتيجة حتمية للاعتراف بالحقيقة القائلة إن ما هو تقعيدي لا يتحقق دائما في النطق بالضرورة. فالتقعيد نتيجة من نتائج النظر إلى التطريز والتوزيع اللغوي، فهو من عمل الباحث اللغوي لا من عمل المتكلم ويحتم بعض ظواهر الموقعية كالحذف، والطول والقلقلة، وما أشبه ذلك ألا يتغافل الباحث عن عدم اطراد الورود بين المقطع التشكيلي والمقطع الأصواتي. وإننا لنجد أحيانا مقطعا تشكيليا في صورة (ص ع ص ص) يقابله من الناحية الأصواتية مقطعان هما (ص ع+ ص ع ص) كنتيجة من نتائج قلقلة الصاد التي قبل الأخيرة في المقطع التشكيلي. مثال ذلك في الفصحى كلمة عقل بقاف مقلقلة ولام ساكنة. فعلم التشكيل يقول إن القاف ساكنة، ولكن بملاحظة الأصوات يدرك السامع أن بين القاف واللام صوت علة مركزيا هو صوت القلقلة فالكلمة إذا مقطع

واحد من الناحية التشكيلية، ومقطعان من الناحية الأصواتية. ومن هنا كان من الضروري التفريق بين هذين النوعين من أنواع المقاطع؛ المقطع المقعد والمقطع المسموع"[63].

أما فائدة دراسة المقطع حسب ما ذهب إليه (تمام حسان) أنها: "تساعدنا على أن نحكم على الصيغ المكونة أو شكل ما بأنه عربي أو غير ذلك"[64].

وبالتالي فالمقطع هو عبارة عن وحدة صوتية تتألف من صوائت أدناها صائت واحد، حيث يعتبر هذا الأخير النواة التي تتشكل منها المقاطع، أما بالنسبة للصوامت فقد تتعدد مع تغير موقعها، فإما أن تأتي قبل الصائت أو بعده. و(تمام حسان) من بين اللغويين الذين تناولوا هذا المصطلح من خلال مؤلفاتهم، ويقصد بها التتابع الصوتي لكل من الصوائت والصوامت بهدف الحصول على كلمة معينة تحمل في ذاتها معنى محدد. وقد استخدم الرمزين (ص، ع) ليدلا على الصحيح والعلة بالتتابع، وحسبه أن هناك نوعين من المقاطع هما: المقاطع التشكيلية، والمقاطع الأصواتية، فأما الأول فهو تجريدي يتكون من حروف، والثاني صوتي مسموع يتكون من أصوات.

1-1-8-التفخيم:

ورد في معجم (لسان العرب لابن منظور) في المادة اللغوية (ف خ م) قوله: " فَخُم الشيءُ يفخُمُ فخامةً، وهو فخْمٌ... وفخُمَ الرجل بالضم، فخامةً أي ضخُمَ. ورجل فخمٌ أي عظيم القدر. وفخّمه وتفخّمه، أجلّهُ وعظّمهُ... والتفخيم: التعظيم. وفخّم الكلام: عظّمه... وروي في حديث أبي هالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان فخما مفخّما: أي عظيما معظّما في الصدور والعيون، ولم تكن في خِلقته في جسمه من الضخامة. وقيل الفخامة في وجهه نبلُهُ وامتلاؤه مع الجمال والمهابة. وأتينا فلانا ففخمناه: أي عظمناه ورفعنا من شأنه. والتفخيم في الحروف ضد الإمالة. وألف التفخيم: هي التي تجدها بين الألف والواو كقولك سلام عليكم، وقام

[63] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص173.

[64] – المرجع نفسه، ص176.

زيدٌ، وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة، كل ذلك بالواو، ولأن الألف مالت نحو الواو، وهذا كما كتبوا احديها وسوّيهن بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة"[65].

لم يعط علماء اللغة القدماء حقا في تعريفهم لمصطلح "التفخيم" من خلال دراساتهم، بل اكتفوا بذكر المصطلح لا غير، ومن بين الذين عرّجوا عليه، نجد (سيبويه) في كتابه، حيث يقول في هذا الشأن: "وألف التفخيم، يعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة"[66].

أما (ابن جني) فقال عنه: "وأما ألف الإمالة فهي التي تجدها بين الألف والياء... وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو نحو قولهم: سلام عليك وقام زيد، وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو"[67].

وعلى الرغم من عدم وضع تعريف جامع مانع لمصطلح التفخيم عند اللغويين العرب القدماء، إلا أنهم استطاعوا إلى حد ما إضاءة مفهومه والذي يعني في مجمله تعظيم وتسمين الحرف. ويتضح مفهوم التفخيم جليا عند علماء التجويد، وعلى رأسهم (ابن الجزري) من خلال كتابه (التمهيد في علم التجويد)، وهذا في تعريفه له بقوله: "هو عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف، وامتلاء الحرف بصداه"[68]. ويأتي على عكس الترقيق، والذي هو: "تحول يدخل على جسم الحرف فلا يملأ صداه الفم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيق مفتوح، وترقيق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعيها، فكل فتح ترقيق، وليس كل ترقيق فتحا، وكل إمالة ترقيق، وليس كل ترقيق إمالة"[69]. فالتفخيم عند علماء التجويد هو تسمين يلحق بالحرف، ويصبح صفة يتميز بها عما عداه من الحروف.

---

[65] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج5، ج38، مادة (ف خ م)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص3362.

[66] –أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص432.

[67] –أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ص60.

[68] –محمد بن محمد بن الجزري: التمهيد في علم التجويد، تح: علي حسين التواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1958، ص58.

[69] –المرجع نفسه، ص58.

وهو ما ذهب إليه بعض اللغويين المعاصرين ومنهم (كانتيتو)، فنجده يعرف التفخيم وهذا بإضافة بعض المرادفات لهذا المصطلح ،حيث يقول في هذا الشأن: "ويسمى التفخيم أيضا "تغليظا" أو "تسمينا" ويقابله "الترقيق" ومن الراجح فيما يبدو أن لفظ التفخيم يطلق على بعض الحروف التي لها وقع خاص على السمع أي وقع "فخم" أو "غليظ" أو "سمين" على الأذن"[70].

وفي تعريف آخر له، وهذا نصه: "التفخيم Velarisation أثر سمعي ينتج عن عوامل فسيولوجية متداخلة، يأتي على عاملين مهمين أولهما: ارتفاع مؤخر اللسان اتجاه أقصى الحنك The velum أو The soft palats (الحنك اللين)، فيحدث تغير في التجويف الفموي محدثا رنينا مسموعا Resonance، ثانيهما (على ما يقال): رجوع اللسان إلى الخلف بصورة أسرع مما يحدث له في أثناء النطق بالأصوات المرققة، فكأن للتفخيم جانبين: جانبا عضويا (وهو موضع اللسان وما يتبعه في الفم) وجانبا سمعيا ذا خاصية مميزة[71]. وبهذا يتبين أن للصوت موضعين أو جانبين موضع النطق الأصلي وهو موقع اللسان أثناء النطق بالحرف، والثاني وهو موضعا سمعيا يصاحب عملية النطق.

أما (تمام حسان) فيعرف التفخيم من خلال قوله: "هو ظاهرة أصواتية ناتجة عن حركات عضوية تغير في شكل حجرات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المفخمة"[72].

وبالتالي فالتفخيم هو صفة صوتية تطرأ على الحرف فتكسبه قيمة صوتية مفخمة، وهذا من خلال تسمين هذا الحرف في أثناء النطق به، ويأتي على عكس الترقيق.

1-1-9-التنغيم:

ورد في معجم (لسان العرب لابن منظور) تحت المادة اللغوية (ن غ م)، قوله: "النغمة: جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، وهو حَسَنُ النغمة، والجمع نغْمٌ...والنغَم: الكلام الخفي. والنغمة: الكلام

[70] –جان كانتيتو: دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح قرمادي، الجامعة التونسية، تونس، دط، 1966، ص37.

[71] –كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، دط، 2000، ص394.

[72] – تمام حسان : مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص116.

الحسن، وقيل: هو الكلام الخفي، نَغَمَ يَنغَمُ ويَنغِمُ"[73]. وعليه تتعدد معاني التنغيم في اللغة، بين حسن الصوت في القراءة وبين ما خفي من الأصوات.

أما في الاصطلاح فيعرف (تمام حسان) النغمة ويقابلها باللحن في قوله: "فالنغمة نقصد بها تنغيم المقطع الواحد في عموم المجموعة الكلامية فتوصف هذه النغمة بأنها صاعدة أو هابطة أو ثابتة، ونقصد باللحن: مجموع النغمات التي في المجموعة الكلامية أي الترتيب الأفقي للنغمات التي يشمل النموذج أو الميزان عليها مع نظرة خاصة إلى النغمة المنبورة الأخيرة في هذا الترتيب[74].

وانطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن (تمام حسان) أدرج مصطلح التنغيم في كتابه (مناهج البحث في اللغة) ضمن المستوى الصوتي، إلا أننا حين نتفحص كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) نجد أنه قد أدرج هذا المصطلح ضمن النظام النحوي، حيث يقول في هذا الصدد: "والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة. وربما كان ذلك لأن ما يستعمله التنغيم من نغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات كالنقطة والفاصلة والشرطة وعلامة الاستفهام وعلامة التأثر"[75]. ومن ثمة فالتنغيم حسب ما تم التطرق إليه من إحدى أهم القرائن اللفظية التي اعتمدها (تمام حسان) لتبيان معنى الكلام، فهو عنده يوصل إلى المعنى بشكل أوضح من علامات الترقيم، فهو أسبق في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة.

ولعلّ دافع (تمام حسان) في إدراجه لمصطلح التنغيم تحت المستوى النحوي من المستويات اللغوية هو في نظره: أن اللغة كالجسم الإنساني، وأن المستويات أو الأنظمة اللغوية هي بمثابة الأعضاء التي يتشكل منها الجسم الإنساني، فهذا الأخير يحقق وجوده البيولوجي بتلاحم أعضاءه، ونفس الشيء بالنسبة للغة التي تعد منظومة

---

[73] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج6، ج49، مادة (ن غ م)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص4490.

[74] –تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1986، ص200.

[75] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص226.

متكاملة بتكامل مستوياتها اللغوية، فكل مستوى –حسبه– يخدم الآخر من أجل تحقيق غاية في نفس (تمام حسان) وهي الوصول إلى المعنى.

1-2-المصطلحات الصرفية

المصطلح	الكتاب	الصفحة
الاسم	اللغة العربية معناها ومبناها	ص91-92
الصفة	اللغة العربية معناها ومبناها	ص100-102
الفعل	اللغة العربية معناها ومبناها	ص104
الضمير	اللغة العربية معناها ومبناها	ص108
الخالفة	اللغة العربية معناها ومبناها	ص113
الظرف	اللغة العربية معناها ومبناها	ص119
الأداة	اللغة العربية معناها ومبناها	ص123
الصيغة	مناهج البحث في اللغة	ص207
الإعلال والإبدال	مناهج البحث في اللغة	ص29

إن ما يتبادر للذهن للوهلة الأولى فيما يخص الحديث عن المصطلح الصرفي عند (تمام حسان)، هو تقسيمه المنفرد للكلم، والذي ينبني في أساسه على التقسيم السباعي، وأهم ما يرتكز عليه هذا التقسيم هو الاعتماد على عنصري المعنى والمبنى، وهو كالتالي: الاسم، الصفة، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة، والصيغة. وبهذا يكون (تمام حسان) قد ألغى الحرف، والذي يحتل المرتبة الثالثة من أقسام الكلم عند النحاة القدامى.

1-2-1-الاسم:

عند البحث عن تعريف لمصطلح الاسم عند النحاة العرب القدامى، وعلى رأسهم (سيبويه)، نجد أنه لم يضع تعريفا مباشرا له، وإنما مثّل له بأمثلة ثلاث، هي في عمومها ترمز إلى الإنسان والحيوان والأشياء أو الجمادات، حيث يقول: "فالاسم: رجل وفرس، [وحائط]"[76]. فعدم تعريف (سيبويه) للاسم راجع إلى أنه عرّف القسمين الآخرين من أقسام الكلم –الفعل والحرف– وبهذا يستبين مفهوم الاسم من خلال ذلك. إضافة إلى أنه لجأ إلى تعريفه عن طريق الأمثلة وهي من أنواع التعريف التي يُعتمد عليها.

أما (تمام حسان) فقد جعله القسم الأول من أقسام الكلم، بحيث جعله قائما بذاته، وهذا بفصل كل من الصفة والضمير والظرف عنه –كانت تندرج تحت الاسم عند النحاة القدامى–. وهو عنده مقسم إلى خمسة أقسام، هي كالتالي:[77].

1–الاسم المعين: وهو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة بما ورد في قول ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

2–اسم الحدث: وهو يصدق على المصدر واسم المرة واسم الهيئة وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه فهذه الأسماء تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

3–اسم الجنس: ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي كعرب وتُرك ونبق وبجع واسم الجمع كإبل ونساء.

4–مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة: وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ويمكن أن يطلق على هذه المجموعة أسماء يشملها هو قسم "الميميات". وليس منها المصدر الميمي على رغم ابتدائه بالميم الزائدة لأنه إن اقترب من هذه الثلاثة صيغة فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدل عليه

[76] – سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص12.

[77] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص91–92.

المصدر، فإذا نظرنا إليه في ضوء تعدد أبنية المصادر لم نجد صعوبة تحول دون عده واحدا من هذه الأبنية لا واحدا من الميميات.

5-الاسم المبهم: هو طائفة من الأسماء التي تدل على معين إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام، فمعناها معجمي لا وظيفي ولكن مسماها غير معين وذلك مثل فوق وتحت وقبل وبعد وأمام ووراء وحين ووقت وأوان إلخ. ما نلاحظه حول هذا القسم من أقسام الكلم –الاسم المبهم- أن (تمام حسان) قد اعتبر بعض الظروف أسماء.

والمخطط التالي يوضح أقسام الاسم الخمسة وعلاقة كل قسم بالآخر:[78].

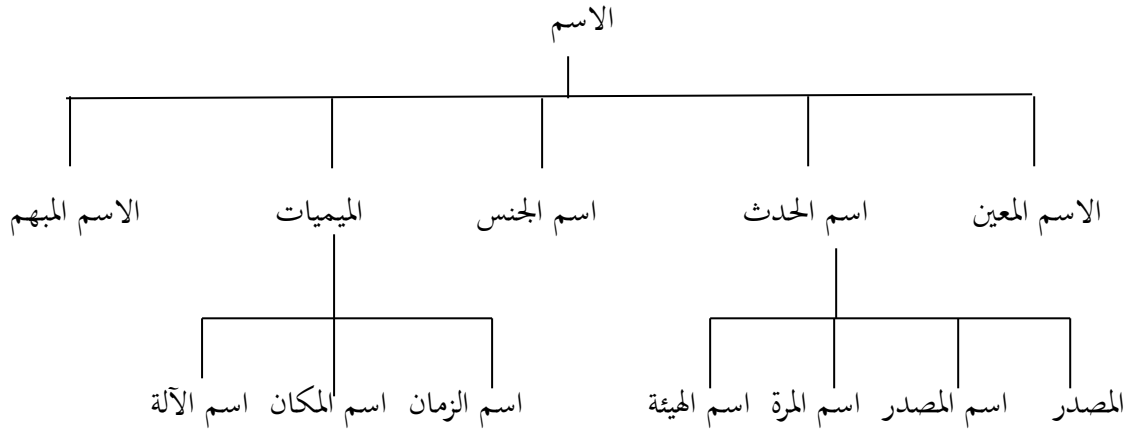

هذه هي التقسيمات الخاصة بالاسم، حيث فرّق (تمام حسان) بينه وبين باقي أقسام الكلم، وهذا بذكر سمات تدل عليه سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى، وقد لخّصها على النحو التالي:

[78] -المرجع السابق، ص91.

- **من حيث الصورة الإعرابية:**

يرى (تمام حسان) بأن الاسم "يقبل الجر لفظا ولا تشاركه في ذلك من أقسام الكلم إلا الصفات أما الأفعال والخوالف والأدوات فلا يدخل عليها حرف الجر وأما الضمائر والظروف فيجرّ محلها لا لفظها لأن جميع الضمائر وجميع الظروف من المبنيات إلا ما شذّ من مثنى الإشارة والموصول"[79].

- **من حيث الصيغة الخاصة:**

حدد النحاة أبنية المصادر وصيغتي المرة والهيئة وصيغ الزمان والمكان والآلة فالاسم يمتاز بهذه الصيغ عما عداه من أقسام الكلام ويمتاز كذلك عن الصفة بأقسامها الخمسة (الفاعل والمفعول والمشبهة والمبالغة والتفضيل)"[80].

- **من حيث قابلية الدخول في جدول:**

الجداول ثلاثة أنواع:[81].

1–جدول إلصاق: كأن نحاول أن نعرف ما يلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز ذات المعنى الصرفي فنكشف بالجدول ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللواصق.

2–جدول تصريف: كأن نعمد إلى الفعل الماضي من مادة ما فننظر فيما إذا كان له مضارع وأمر أو لم يكن وكأن نعمد إلى صفة الفاعل فنرى ما إذا كان لها صفة مفعول أو مشبهة أو تفضيل أو مبالغة.

3–جدول إسناد: وذلك أن نعمد إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر فنسنده بحسب الضمائر.

[79] –المرجع نفسه، ص92.
[80] –المرجع نفسه، ص92.
[81] –المرجع نفسه، ص92-93.

- **من حيث الرسم الإملائي:**

"يمتاز الاسم والصفة من هذه الناحية بقبول التنوين إملائيا بالضمتين في حالة الرفع وبالألف والفتحتين في حالة النصب وبالكسرتين في حالة الجر، فإذا وجدت هذه السمات في كلمة فإما أن تكون هذه الكلمة اسما أو صفة"[82].

- **من حيث اتصاله باللواصق وعدمه:**

"إن الأسماء (فيما عدا اسم الحدث والميميات) لا تقبل الدخول في جدول غير الجدول الإلصاقي. وفي هذا الجدول نجد الأسماء تقبل أنواعا خاصة من اللواصق كأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة وتاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمع فالأسماء تتصل بهذه اللواصق سواء منها اسم المعنى والميميات وغيرهما ولا يشارك الاسم في هذه السمات إلا الصفات، ولكن معنى بعض اللواصق مع الأسماء غير معناها مع الصفات فالأداة مثلا مع الأسماء معرفة ومع الصفات موصولة"[83].

- **من حيث التضام وعدمه:**

المقصود بالتضام في هذه الحالة "غير اتصال اللواصق بالكلمة فاتصال اللواصق ضم جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة أما التضام فهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى. فياء النداء كلمة مستقلة وليست جزء كلمة والعلاقة بينها وبين المنادى علاقة التضام لا علاقة الإلصاق والمضاف إليه كلمة غير المضاف ولكن العلاقة بين الكلمتين أن إحداهما تستدعي الأخرى"[84]. وهذا يعني تضافر كل من المبنى والمعنى من أجل اكتمال هذا الأخير.

[82] -المرجع نفسه، ص93.
[83] -المرجع نفسه، ص93.
[84] -المرجع نفسه، ص94.

- **من حيث الدلالة على مسمى:**

حسب ما تم ذكره آنفا وجدنا أن الصفة تشارك الاسم في مجموعة من السمات "أما هنا فيفترق الاسم والصفة. فيمتاز الاسم عن جميع الأقسام الأخرى. أما الصفة فلا تدل على مسمى وإنما تدل على موصوف بالحدث وأما الفعل فلا يدل على مسمى وإنما يدل على اقتران حدث وزمن. وأما الضمير فلا يدل على مسمى وإنما يدل على مطلق "حضور أو غيبة". وأما الخالفة فإنها تدل على الإفصاح. وأما الظرف فإنه يدل على "الظرفية". فبهذا يمتاز الاسم عن بقية أقسام الكلم فلا يشابه واحدا فيها من حيث المعنى"[85].

- **من حيث الدلالة على حدث:**

ذكرنا أن من أقسام الاسم ما يسمى "اسم الحدث وهو يضم أنواع المصادر المختلفة فهذه المصادر تدل على الحدث أو عدده أو نوعه وقد لخص ابن مالك تعريف المصدر بقوله:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن

والمعروف أن الفعل يدل على حدث وزمن والذي سوى الزمن من هذين المدلولين هو الحدث ومن ثم يكون ابن مالك كأنه قد عرف المصدر بأنه "اسم الحدث" ولكن دلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات فهي تدل على "موصوف بالحدث" ولا من الأفعال فهي تدل على "اقتران الحدث والزمن". فالصلة بين الاسم وبين معنى الحدث تختلف عن صلة الصفة والفعل كليهما بهذا المعنى فصلة الاسم به صلة لاسم بالمسمى أما مدلول الصفة فهو الموصوف وأما مدلول الفعل فهو الاقتران وهما غير الحدث نفسه"[86].

- **من حيث التعليق:**

"العلاقات النحوية هي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية. فأما من جهة الإسناد فإن الاسم بكل أنواعه يقع موقع المسند إليه ولكن المصادر (اسم الحدث) منه تقع أحيانا في موقع المسند بواسطة إضافة معنى الزمن

[85] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص94-95.

[86] –المرجع نفسه، ص95.

إليها، أما من جهة التخصيص، فإن الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة فتكون منصوبة على معنى التعدية أو السببية أو المعية أو الظرفية أو التوكيد أو بيان النوع أو العدد أو الحالية أو التمييز أو الإخراج أو الخلاف والأفعال لا تقع هذا الموقع ولكن الصفات والضمائر والظروف تقعه. وأما من حيث السببية فإن الأسماء تجر على هذا المعنى إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة وتشاركها أيضا الصفات والضمائر والظروف. وأما التبعية فإن الأسماء لا تقع نعوتا، ولا تقع توكيدا معنويا منها إلا النفس والعين وكل ولكنها تقع توكيدا لفظيا، وهي جميعها تقع معطوفة ومعطوفا عليها كسائر الأقسام"[87].

يتبين مما تم التطرق إليه بخصوص مصطلح الاسم عند (تمام حسان) بأن هذا الأخير يمتاز بسمات يتقاطع فيها مع الصفة في بعضها، ومع الضمير في بعضها الآخر ومع الظرف في حالات أخرى، دون التطابق التام بينه وبين بقية الأقسام، وهو ما دفع (تمام حسان) إلى إفراد الاسم بقسم خاص به دون أن تلحقه الصفة ولا الضمير ولا الظرف ولا الخالفة، وعموما فالاسم ينفرد بصيغ خاصة، كما ينفرد أيضا بالدلالة على مسمى كما تمّ الإشارة إليه آنفا.

1-2-2-الصفة:

أضاف (تمام حسان) قسما آخر مستقلا لأقسام الكلم خصّه للصفة، وهي عنده تتفرع إلى خمسة أقسام، وهي:

- صفة الفاعل.
- صفة المفعول.
- صفة المبالغة.
- الصفة المشبهة.
- صفة التفضيل.

[87] -المرجع السابق، ص95-96.

وفي هذا يقول: "فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا، وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد، وصفة المبالغة تدلّ على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة، والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصفه به على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة أي من الصفات السابقة"[88]. وبالتالي فالصفة لا تدل على مسمى مثل الاسم، وإنما تدل على موصوف، وبهذا فهي تختلف اختلافا تاما عن الاسم، وهو ما جعل (تمام حسان) يفرد لها قسما خاصا بها. وفي معرض قوله فرّق بين الصفة وأقسام الكلم الأخرى على النحو التالي:

-من حيث الصورة الإعرابية:

"تشارك الصفات الأسماء في قبول الجر لفظا أو في ظهور حركة الكسرة على آخرها لإفادة حالة الجر وتوكيدا لهذه المشاركة أيضا تأبى الصفات ما يأباه الاسم من الجزم والإسكان في غير الوقف وبهذا تتميز الصفات عن الأفعال والخوالف والأدوات على نحو ما تميزت الأسماء عنها أيضا ولكن الصفات بهذا تفارق الضمائر والظروف التي لا تقبل الجر لفظا وإنما تقبله محلا فقط"[89].

-من حيث الصيغة:

"تمتاز الصفات عن بقية أقسام الكلم بصيغ خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافا فإذا اتفقت صيغة الصفة وصيغة الاسم كما يلي:

الصيغة	الاسم	الصفة
فَعْل	فَلْس	سَهْل
فَعَل	فَرَس	بَطَل
فَعِل	كَبِد	حَذِر

[88] – المرجع نفسه، ص99.

[89] –المرجع نفسه، ص100.

فَعُل	عَضُد	يَقُظ
فِعْل	عِدْل	نِكْس
فِعَل	عِنَب	قِيَم أي قيِّم (دينا قيّما)
فِعِل	إِبِل	أتان إِبِد أي ولود
فُعْل	قُفْل	حُلْو
فُعَل	صُرَد	حُطَم
فُعُل	عُنُق	جُنُب

كان الجدول عونا في تحديد ما كان من الأمثلة اسما أو صفة فما كان له فعل من مادته أو كان صالحا لذلك فهو صفة وما لم يكن له فعل من مادته فهو اسم"[90].

-من حيث الجدول:

يرى (تمام حسان) بأن ما يساعد على نسبة الصيغة إلى الاسم أو إلى الصفة عند اتفاقهما هو ما أطلق عليه اسم الجدول التصريفي "الذي يحكي قصة العلاقات الاشتقاقية بين الصيغة والصيغة الأخرى من خلال المثال فإذا أخذنا كلمة فَلْس مثلا لم نجد تحت مادتها فعلا ثلاثيا ماضيا ولا مضارعا ولا أمرا ولا صفة فاعل ولا مفعول ولا مبالغة ولا تفضيل ومن ثم نعزف عن أن نعتبرها صفة مشبهة كما نعتبر الكلمة التي تقف بإزائها (سَهْل). أما سهل فإن مادتها الاشتقاقية تمتد على صيغ فعلية ووصفية أخرى مثل سَهُل ويَسهُل وأسهَلُ من غيره ومن ثم تكون الكلمة صفة لا اسما. وهذا هو المعنى الذي قصدنا إليه عند الكلام عن الأسماء حين ذكرنا أن الأسماء تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي ولا تقبل الدخول في الجدول التصريفي على عكس الصفات فهي تقبل الدخول فيهما جميعا ويمكن إيضاح هذا الكلام بالشكل التالي:

[90] - المرجع نفسه، ص99 ، ص101.

جدول إلصاقي	جدول تصريف	جدول إسناد
الاسم الصفـــــــــــــــــــــــــــــ الفعـــــــــــــــــــــــــــــ	ـــــــــــــــــــــــــــــة ـــــــــــــــــــــــــــــ	ـــــــــــــــــــــــــــــل

وهكذا تمتاز الصفة عن الاسم والفعل من جهة الجدول"[91].

–من حيث الإلصاق وعدمه:

يرى (تمام حسان) فيما يخص الإلصاق وعدمه أنْ " لا فرق بين الأسماء والصفات من جهة ما يلصق بهما فكلاهما يقبل الجر والتنوين وأل والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة وهما يمتازان معا هنا عن بقية أجزاء الكلم، ولكننا سنرى أنهما مع اتفاقهما مبنى سيفرق معنى الإلصاق بينهما"[92]. وهذا من خلال التضام.

–من حيث التضام:

"الصفة من حيث التضام تلتقي مع الاسم من ناحية ومع الفعل من ناحية أخرى، فتقبل كما يقبل الاسم النداء وأن تكون مسندا إليه وأن تكون مضافا أو مضافا إليه، وتقبل كما تقبل الأفعال أن تكون مسندا وكذلك تكون متعدية أو لازمة فتضام المفعول به مباشرة أو بواسطة الحرف فمشابهتها للأسماء تنفي عنها أن تكون فعلا، ومشابهتها للأفعال تنفي عنها أن تكون اسما. وإذا لم تكن الصفة اسما من الأسماء ولا فعلا من الأفعال فلا بد لها أن تكون قسما قائما بذاته من أقسام الكلم"[93].

[91] – المرجع نفسه، ص101.

[92] – المرجع نفسه، ص101.

[93] – المرجع نفسه، ص102.

-من حيث الدلالة على الحدث:

"تدل الصفة على الموصوف بالحدث فلا تدل على الحدث وحده كما يدل المصدر ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدل الفعل ولا على مطلق مسمى كما تدل الأسماء"[94].

-من حيث الدلالة على الزمن:

"إذا كان الفعل يدل على الزمن دلالة صرفية بحكم مبناه حتى وهو خارج السياق، فإن الصفات لا تدل دلالة صرفية على الزمن وإنما تُشرب معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد. ومعنى هذا أن زمن الفعل يكون صرفيا في الإفراد ونحويا في السياق ولكن ما ينسب إلى الصفة من معنى الزمن لا يمكن أن ينسب إليها مفردة خارج السياق وإنما يكون الزمن وظيفة الصفة في السياق فقط أي أن زمن الصفة نحوي ولا يكون صرفيا أبدا"[95]. وعليه تختلف الصفة عن الاسم بقبولها معنى الزمن في السياق على خلاف الاسم، كما أنها تتسم برفضها في الدلالة عليه وهذا بصيغتها الصرفية، أما الأفعال فتعتبر الزمن جزءا من معناها صرفيا ونحويا أيضا.

-من حيث التعليق:

يقول (تمام حسان) بشأن التعليق: "ذكرنا من قبل أن الاسم يكون مسندا إليه فقط (إلا مع النقل وتعدد المعنى الوظيفي في حالة المصدر) وأن الفعل يكون مسندا فقط، أما الصفات فتقبل أن تكون مسندا فتؤدي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعليق حيث تطلب مسندا إليه أو منصوبا أو تكون خبرا لمبتدأ ثم هي كذلك تقبل أن تكون مسندا إليه فتكون فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ نحو خير منك يفعل هذا، وجاء الحسن وجهه، وحُمِد المصون شرفه فالحسن في الجملة الثانية والمصون في الجملة الثالثة كان من قبيل المسند إليه باعتبار ما قبله ومن قبيل

[94] -المرجع نفسه، ص102.

[95] -المرجع نفسه، ص102.

المسند باعتبار ما بعده"[96]. وبالتالي فالصفة كما تقبل أن تكون مسندا تقبل أيضا أن تكون مسندا إليه وهي في هذا تختلف مع كل من الاسم والفعل، وانطلاقا من هذه النقطة وما قبلها –السمات التي تتميز بها الصفة عن الأقسام الأخرى– يمكن القول أنها مبررات تدعم إفراد الصفة بقسم خاص بها من أقسام الكلم.

1-2-3-الفعل:

يعرف (سيبويه) الفعل، فيقول: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ وحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهَب واقتُل واضرِب، ومخبرا: (يَقْتُلُ) ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلْ ويُضْرَبْ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[97]. فالفعل هو مادلّ على زمن ماض، أو حاضر، أو مستقبل.

أما (تمام حسان)، فيقول عن الفعل بأنه: "ما دلّ على حدث وزمن. ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، والمعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميميات، لا بد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو على موصوف بالحدث أو على مكان الحدث أو زمانه أو آلته. وأما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وأن الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق وليس وظيفة صيغة الفعل، لأن الفعل الذي على صيغة فَعَل قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي"[98]. معنى هذا أن دلالة الفعل على الحدث تتأتى باشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، أما معنى الزمن على المستوى الصرفي مقترن بوظيفة الصيغة المفردة، وعلى المستوى النحوي مقترن بمجرى السياق. وقد مثل (تمام حسان) للعلاقة بين الحدث والزمن من الناحية الصرفية بالمخطط التالي:[99].

---

[96] –المرجع نفسه، ص103.

[97] –سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ص12.

[98] –المرجع نفسه، ص104.

[99] –المرجع نفسه، ص104.

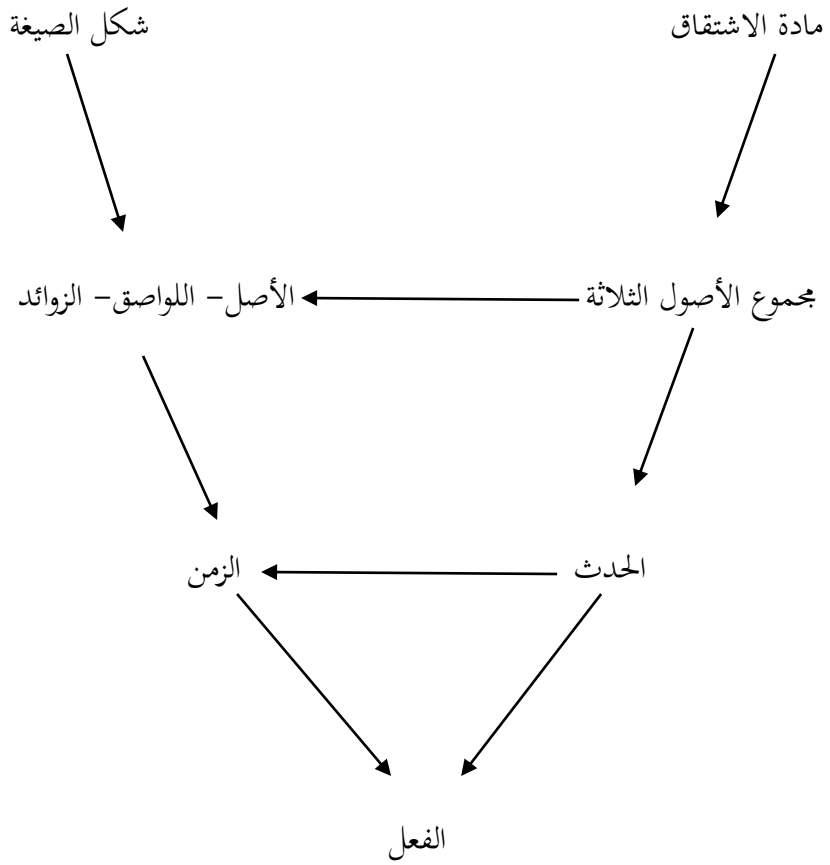

أما من حيث المبنى والمعنى فيشير (تمام حسان) إلى أن: "الفعل من حيث المبنى الصرفي ماض ومضارع وأمر. فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى وهي فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي الزمني أيضا. فأما من حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة ومزيدة من الثلاثي أو الرباعي كما أن كل واحد منها يمتاز عن صاحبيه بسمات خاصة، فالماضي يستبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ويقبل لام الأمر ونوني التوكيد والإناث ويضام السين وسوف ولم ولن. والأمر يضام النونين دون غيرهما من هذه القرائن. وأما من حيث المعنى فإن هذه الأفعال الثلاثة تختلف في دلالتها بصيغتها على الزمن على النحو التالي:

زمن الفعل

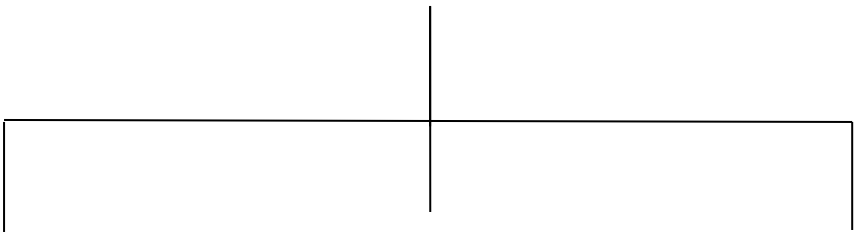

صيغة فَعَل ونحوها الماضي صيغة يفعل ونحوها الحال أو الاستقبال صيغة أفعل ونحوها الحال أو الاستقبال

وحسب تمام حسان يتميز الفعل عن بقية أقسام الكلم بسمات تمسّ كل من المبنى والمعنى، وهي كالتالي:

-من حيث الصورة الإعرابية:

"يختص الفعل بقبول الجزم (وهو المضارع من بين الأفعال) فلا يشاركه فيه قسم آخر من أقسام الكلم"[100].

-من حيث الصيغة الخاصة:

"هناك صيغ محفوظة قياسية مبوبة إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي وهناك صيغ أخرى محفوظة قياسية للأفعال مما زاد على الثلاثة ثم هناك صيغ لما بني للمعلوم وصيغ أخرى لما بني للمجهول ومن هنا يمكن لنا أن نميز الفعل بهذه الصيغ من غيره من أقسام الكلم بمجرد معرفة الصيغة. وبهذا تمتاز الأفعال عن بقية الأقسام"[101]. إلا أن (تمام حسان) في هذه الحالة لم يذكر لنا الصيغ بالتفصيل.

-من حيث الجدول:

يرى (تمام حسان) بأن "الأفعال تقبل الدخول في جميع أنواع الجداول، فإذا وصفنا الفعل في جدول إلصاقي فإننا نستطيع أن نخبر بهذا الجدول مدى تقبل الفعل للتاءين أو لحروف المضارعة أو النونين...، وإذا وضعنا الفعل في الجدول التصريفي أمكننا أن نعرف ما إذا كان الفعل متصرفا أو غير متصرف، أما إذا وضعنا الفعل في جدول

[100] -سيبويه: المرجع السابق، ص106.

[101] -المرجع نفسه، ص106.

إسنادي فإننا سنتعلم من الجدول طريقة إسناد الفعل إلى الضمائر المختلفة وما يترتب على ذلك في بعض الإسنادات من إعلال أو إبدال أو نقل أو حذف أو غير ذلك. ولا يقبل الدخول في جميع أنواع الجداول على هذا النحو إلا الفعل"[102]. وهذا ما يميز الفعل عن بقية أقسام الكلم الأخرى.

-من حيث الإلصاق وعدمه:

"تمتاز الأفعال من هذه الناحية بقبول طائفة من اللواصق التي لا تُلصق بغيرها ومنها الضمائر المتصلة في حالة الرفع والسين ولام الأمر وحروف المضارعة وتاء التأنيث"[103].

-من حيث التضام:

"تقبل الأفعال بقبول التضام مع قد وسوف ولم ولن ولا الناهية وحين يكون الفعل لازما يكون وصوله إلى المفعول به ضميمة مختارة من حروف الجر"[104].

-من حيث الدلالة على الحدث والزمن:

"تدل الأفعال على الحدث دلالة تضمنية، لأن الحدث جزء معناها، وتدل إلى جانبه على الزمن"[105].

-من حيث التعليق:[106].

يبدو الفعل في السياق في صورة المسند ولا يكون مسندا إليه أبدا فهو بذلك عكس الاسم تماما ومختلف عن الصفة كما يبدو في الشكل التالي:

[102] - سيبويه: المرجع السابق، ص106.
[103] -المرجع نفسه، ص107.
[104] -المرجع نفسه، ص107.
[105] -(ينظر): المرجع نفسه، ص107.
[106] -المرجع نفسه، ص106-107.

مسند إليه	مسند	ملاحظات
الاسم الصفـــــــــــــــــــــــــــــــ	ـــــــــــــــــــــــــــــــة الفعل	الضمير في ذلك كالاسم والخوالف كالفعل

وبهذا يتميز الفعل عن غيره من أقسام الكلم الأخرى بسمات هي في مجملها؛ انفراده بقبول الجزم –الفعل المضارع–، ومن حيث انفراده بقبول الدخول في جدول إسنادي، وقبوله بإلصاق ضمائر الرفع المتصلة به، وقبوله التضام مع عناصر لا تضام سوى مع الفعل، وكذا أداء وظيفة المسند في السياق، دون أداء وظيفة المسند إليه والتي تختص بالاسم والصفة.

1-2-4-الضمير:

لقد كانت الضمائر تندرج تحت قسم الاسم، إلا أن (تمام حسان) جعلها مستقلة بقسم خاص بها، وهو رابع قسم من أقسام الكلم، حيث يقول في شأنها: "لا يدل الضمير على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة ولا على حدث وزمن كالفعل، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي أطلقنا عليها معاني التصريف، والتي قلنا إنها يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها. والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر وهذا هو المقصود بقول ابن مالك:

وما لِذي غيبة أو حضور كأنت وهو سمِّ بالضمير

والحضور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعه، وقد تكون موصولية كما في الذي وفروعه"[107]. والجدول التالي يلخص العلاقة بين هذه الأقسام:[108].

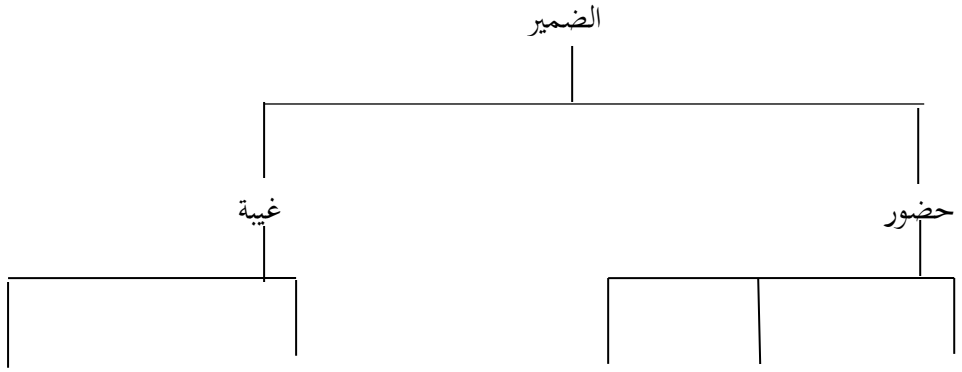

أنا–تُ– ي	أنتَ–تَ–كَ	هذا– ذلك	هو– .– ه	الذي– من– ما– أي
نحن–نا	أنتِ–تِ– كِ	هذي– هذه– تلك	هي– .– ها	التي
	أنتما–تما– كما	هذان– ذانك	هما– ا– هما	اللذان
	أنتم– تم– كم	هتان– تانك	هم–وا–هم	اللتان
	أنتن– تن– كن	هؤلاء– أولئك	هن– ن– هن	اللذين
		هنا– هناك		الأولى
		ها هنا– هنالك		اللائي

وحسب (تمام حسان) أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام:[109].

– ضمائر الشخص.

[107] – سيبويه: المرجع السابق ، ص108.

[108] –المرجع نفسه، ص109.

[109] –المرجع نفسه، ص110.

- ضمائر الإشارة.

- ضمائر الموصول.

ويتميز الضمير بسمات خاصة، وهذا من حيث المبنى والمعنى، وهي كالتالي:

-من حيث الصورة الإعرابية:

"كلها مبنيات لا تظهر عليها الحركات وإنما تنسب إلى محلها الإعرابي"[110].

-من حيث الصيغة:

"كل الضمائر لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية ولا تتصل أسبابها من ثم بصيغ أخرى. وهذه السمة في الضمائر تقرب بها من حيث المبنى من طابع الظروف والأدوات"[111].

-من حيث الرتبة:

يرى (تمام حسان) أن الضمائر "تكون ذات مراجع متقدمة عليها في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معا، والأغلب في هذا المرجع أن يكون اسما ظاهرا محدد المدلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظاهر قرينة لفظية تعيّن الإبهام، الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع، لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما فلا يدل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع لفظا أو رتبة أو هما معا ضروري للوصول إلا هذه الدلالة. أما ضمير الموصول فقد يصف اسما ظاهرا متقدم الرتبة واللفظ فيكون الظاهر مرجعا له، وقد لا يصف ظاهرا فتكون الصلة أيضا للمقصود بالموصول فهي تحدده، كما تحدد الصفة الموصوف أي كما يتحدد المنعوت بالنعت"[112]. أي أن الضمير بمفرده لا يوصِل إلى المعنى إلا باقترانه باسم ظاهر محدد المدلول يتقدمه في الرتبة، على خلاف الضمير الموصول الذي يصف اسما ظاهرا أو غير ظاهر يتقدمه أيضا في الرتبة.

---

[110] - سيبويه: المرجع السابق ، ص111.

[111] -المرجع نفسه، ص111.

[112] -المرجع نفسه، ص111.

-من حيث الإلصاق:

"كما تكون الضمائر المنفصلة مباني تقسيم تكون الضمائر المتصلة مباني تصريف فتقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها من الكلمات سواء أكان الضمير مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا"[113].

-من حيث التضام:

"الضمائر تضام الأدوات في حالة النداء والقسم...، وهي كذلك تضام حروف الجر والعطف والاستثناء...ولقد رأينا كيف يحتاج الضمير إلى ضميمة توضحه من مرجع أو صلة ويكون الضمير مضافا إليه فيضام المضاف ولكنه لا يكون هو مضافا أبدا"[114]. هذه السمة الأخيرة جعلت الضمير يفترق عن الاسم والصفة وتصبح قسما مستقلا قائمة بذاتها.

-من حيث الرسم الإملائي:

"الضمائر المتصلة لواصق لا تستقل في الكتابة عمّا لصقت به فهي من وجهة النظر الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات، وهي بذلك تشارك الأدوات في سمة من سماتها حين تكون الأداة على حرف واحد فإنها تلتصق بالكلمة وتصير كالجزء منها نحو باء الجر ولامه وباء القسم وفاء الجواب وهلم جرا. وبهذا تمتاز الضمائر عن بقية الأقسام إلا الأداة، لأن فعل الأمر مثلا حين يصير على حرف واحد لا يلتصق بالكلمة التي تجاوره وإنما يظل كلمة قائمة بذاتها نحو: "ق نفسك" وبهذا تصبح الضمائر ذات طابع كتابي خاص يبعد بها عن بقية الأقسام"[115].

[113] – سيبويه: المرجع السابق ، ص112.

[114] -المرجع نفسه، ص112.

[115] -المرجع نفسه، ص112-113.

-من حيث المسمى:

حسب ما ذكر (تمام حسان) أن الضمائر تدل دلالة وظيفية على غائب أو حاضر "فهي لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء، فإذا أريد لها أن تدل عليه فتنقلب دلالتها من وظيفية إلى معجمية كان ذلك بواسطة المرجع. فدلالتها على المسمى لا تتأتى إلا بمعونة الاسم"[116].

-من حيث التعليق:

"تلعب الضمائر دورا هاما جدا في علاقة الربط، فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة"[117]. فعدم تكرار اللفظ يجعل الجملة واضحة بعيدة عن كل غموض.

ومن ثم فهذه السمات التي يمتاز بها الاسم عن بقية أقسام الكلم، جعلته يحظى بالانفراد بقسم خاص به، ودفعت (تمام حسان) إلى ضرورة إخراجه من حيز الأسماء في التقسيم الثلاثي القديم.

1-2-5-الخوالف:

مصطلح الخالفة مصطلح تراثي، حيث ظهر في النحو العربي "والذي ابتدأه النحوي أحمد بن صابر أو ابن جابر الأندلسي وهو أحد نحاة القرن السابع الهجري"[118]. وقد اعتبر هذا الأخير الخالفة قسما رابعا من أقسام الكلم، وهو ما ذهب إليه أيضا (تمام حسان) في ضوء حديثه عن هذا المصطلح. ولإضاءته لا بد من التعريج أولا على تعريف الخالفة في اللغة، فهي كما ورد في معجم "لسان العرب لابن منظور" تحت المادة اللغوية (خلف): "خَلَفَهُ يَخْلُفُهُ: صار خلفه...وجاء خلافَه أي بَعْدَه...وخلف فلان فلان إذا كان خليفته"[119]. فالخالفة هي كل ما

[116] – سيبويه: المرجع السابق ، ص113.

[117] –المرجع نفسه، ص113.

[118] – juhaina.net/؟=artc&id=2705- يوم01-02-2022، الساعة 17:42.

[119] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب ، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج02، ج14، مادة (خ ل ف)، دار المعارف، القاهرة، دط،1981 ، ص1234-1235.

يأتي بعد شيء أو بدلا منه، وبمعنى أدقّ هي أخذ مكان الطرف السابق أو المتقدم، مع أخذ جزء من صفات المتقدّم أو جلّها.

الخالفة عند تمام حسان:

هي خامس قسم من أقسام الكلم، وهي كما عرفها (تمام حسان) عبارة عن: "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"[120]. وهي بدورها تنقسم إلى أربعة أنواع، وهي التالي:[121].

1–خالفة الإخالة: ويسميها النحاة (اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطا ودون سند إلى المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهيهات واسم فعل مضارع كوى واسم فعل أمر كصه.

2–خالفة الصوت: ويسميها النحاة (اسم الصوت) ولا يقوم دليل على اسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى فهي لا تقبل علامات الأسماء (إلا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال والجمل). وذلك نحو هلاّ لزجر الخيل، وكخّ للطفل، وعاه للإبل، وهجّ للغنم، وحرِّ للحمار وبس للقطة. وكذلك أصوات دعوة الحيوان وحكاية الأصوات مثل هأهأ لحكاية الضحك وطاق للضرب وطَقْ لوقع الحجر وهلم جرا.

3–خالفة التعجب: ويسميها النحاة صيغة التعجب، وليس هناك من دليل على فعليتها، مثل: **ما أفعل** زيدا و**أفعل** بزيد.

4–خالفة المدح، أو الذم: ويسميها النحاة (فعلي المدح والذم) "نعم" و"بئس".

هذا وتتميز الخوالف بسمات عن غيرها من أقسام الكلم، وهذه السمات تمس كلاّ من المبنى والمعنى على حد السواء، وهي كما يلي:

[120] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص113.

[121] –المرجع نفسه، ص113.

-من حيث الرتبة:

"الملاحظ أن جميع هذه الخوالف تأتي مع ضمائم معينة وأن الرتبة بين الخالفة وبين ضميمتها المصغرة للمخصوص والرتبة بين خالفة التعجب وبين الأداة وكذلك بينها وبين المتعجب منه وكالرتبة بين "أفعل" وبين ما لحقت به الباء بعده وكالرتبة بين الإخالة وما يأتي معها"[122]. وبالتالي فرتبة جميع هذه الخوالف محفوظة بينها وبين ضميمتها.

-من حيث الصيغة:

"جميع هذه الخوالف مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية"[123].

-من حيث الإلصاق:

"تلحق نون الوقاية بصيغة واحدة من هذه الخوالف هي "ما أفعل" كما تلصق بهذه الصيغة ضمائر النصب المتصلة وتلتصق تاء التأنيث بنعم وبئس، كما تلصق ضمائر الجر المتصلة "بإيا" حين تستعمل استعمال الخوالف نحو "إياك" ومن هذا نرى أن الخوالف تشارك من حيث الإلصاق الأفعال حينا والأسماء والصفات حينا والأدوات حينا ثالثا ولكنها لا تعد واحدة من أي قسم منها"[124].

الخوالف من حيث الزمن لا ترتبط بزمن خاص، وهي بهذا لا تتصرف تصرف الفعل، ولا توصف بتعدّ أو لزوم، كما أن الجمل المركبة من الخوالف تعتبر جمل إفصاحية إنشائية، هذه الصفات وما قبلها دفعت (تمام حسان) ليفرد لها قسما خاصا بها.

[122] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق، ص117.

[123] –المرجع نفسه، ص117.

[124] –المرجع نفسه، ص118.

1-2-6- الظرف:

أفرد (تمام حسان) قسما مستقلا من أقسام الكلم، وهو القسم السادس منه والذي خصّه للظرف، فاصلا إياه عن الاسم، حيث يرى بشأن هذا القسم من أقسام الكلم –وهو الظرف– أن النحاة توسعوا في فهمه وهذا "بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى. والظروف: هي مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات[125]، وقد مثّل لها على النحو التالي:[126].

ظرف زمان	ظرف مكان
إذ	أين
إذا	أنى
إذاً	حيث
لما	
أيان	
متى	

حيث يرى (تمام حسان) كما أسلفنا الذكر أن هناك كلمات تستعمل استعمال الظروف، بحيث تشهد هذه الكلمات تعددا في المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، ومن ذلك : "أنهم عدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا...فنجد مجموعات من الكلمات ذات المعاني المختلفة والمباني المختلفة أيضا قد نسبها النحاة إلى الظرفية وما هي بظروف من حيث التقسيم"[127]. وقد أورد أمثلة على ذلك، وهي كالتالي:[128].

[125] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق، ص119.

[126] –المرجع نفسه، ص119.

[127] –المرجع نفسه، ص119.

[128] –المرجع نفسه، ص119–120.

- المصادر: نحو آتيك طلوع الشمس والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف.
- صيغتا اسمي الزمان والمكان، نحو آتيك مطلع الشمس وأقعد مقعد التلميذ والصيغتان من الميميات والتي هي أسماء لا ظروف.
- بعض حروف الجر نحو مذ، ومنذ لأن معناهما ابتداء الغاية، وهما يجران ما بعدهما ولكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفي.
- بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو هنا وثمّ أو إلى الزمان نحو الآن وأمس وهي ليست ظروفا في الأصل.
- بعض الأسماء المبهمة ومنها:

أ-ما دل على مبهم من المقادير نحو كم.

ب-ما دل على مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان نحو خمسة أيام وثلاث ليال.

ج-ما دل على مبهم من الجهات وهو فوق وتحت وأمام ووراء ويمين وشمال وخلف.

د-ما دل على مبهم من الأوقات وهو حين ووقت وساعة ويوم وشهر وسنة وعام وزمان وأوان.

هـ-بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة والمفيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان أو معنى المكان بحسب ما تضاف إليه، وذلك هو قبل وبعد ودون ولدن وبين ووسط وعند.

فهذه محاولة من (تمام حسان) استطاع من خلالها غربلة ما اعتبره النحاة ظروفا، لينفرد بذلك في تقسيم الظرف على أساس من اجتماع كل من المعنى والمبنى معا.

وحسب ما ذهب إليه (تمام حسان) فيما يتعلق بالظروف التي ذكرناها سابقا، أنها تتميز عن بقية أقسام الكلم بالسمات التالية:

-من حيث الصورة الإعرابية:

بما أن الظروف تصنف من المبنيات "والمعروف أن البناء مما يقرب الكلمة من الحروف ومن هنا كان البعد الكبير بين طابع الظرف وطابع الاسم"[129].

-من حيث الرتبة:

"الظروف رتبتها التقدم على مدخولها سواء أكان مفردا أم جملة ولكنها تكون حرة الرتبة في الجملة عامة"[130].

-من حيث الصيغة:

تعتبر الظروف جميعها-التي ارتضاها (تمام حسان)- "من غير المشتقات مثلها مثل الضمائر والأدوات ومن هنا لا تكون لها صيغ معينة ولا تتصرف إلى صيغ غير صيغها"[131]. وهذا من بين الأسباب التي تجعلها قريبة من الحروف، وفي نفس الوقت بعيدة عن الأسماء.

-من حيث الجدول:

"ما دامت هذه الظروف غير متصرفة فإنها لا تدخل في علاقات مع غيرها أيا كان نوع هذه العلاقات"[132].

-من حيث التضام:

"بعض هذه الظروف قد يسبقه الحرف نحو منذ متى ومن أين وإلى أين، ومن حيث وإلى حيث والظروف ذات افتقار إلى مدخول لها يعين معناها الزماني المبهم والضمائم التي بعد هذه الظروف إما أن تكون كلا من المفرد والجملة كما في أيان ومتى وأين وأنى، وإما أن تكون الجمل فقط كما في حيث وإذا وإذْ ولما وبعض هذه الظروف

[129] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق، ص.121

[130] -المرجع نفسه، ص121.

[131] -المرجع نفسه، ص121.

[132] -المرجع نفسه، ص121.

تتبعه ما وهو إذ وإذا ومتى وأين وحيث. وهذه الصورة من صور التضام تفرد الظروف بطابع خاص لا تشاركها فيه الأسماء، ولا الصفات ولا الأفعال ولا الضمائر"[133]. وبهذا تستقل عنها.

–من حيث التسمية:

"هذه الظروف لا تسمي شيئا معينا وهي من ثم لا تدل على مسمى وليس معناها معجميا وإنما هو معنى وظيفي قريب الشبه من معنى الأدوات، فهذه الظروف تؤدي وظيفة الكناية على زمان أو مكان مع اختلاف بين كل واحد منها وبين الآخر"[134]. ولعل هذه السمة مما تقارب بينها وبين الحروف.

–من حيث الزمن:

يفرق (تمام حسان) بين الظرف وبقية أقسام الكلم فيما يخص الزمن، على النحو التالي:

"–الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن.

–الزمن في الفعل ماضي أو حالية أو استقبال ولكنه في الظرف كناية عن زمان اقتران حدثين، والفرق بين الزمن في الصفة وزمان الظرف أن زمان الظرف معنى للظرف وهو مفرد وأن زمن الصفة وظيفة لها في السياق دون الإفراد لأن معناها وهي مفردة هو –كما سبق– الدلالة على موصوف بالحدث.

أما الأسماء فليس الزمن جزءا من دلالتها وإذا دل بعضها على زمان فإنه يدل عليه من طريق التسمية، فالزمن هو مسمى الاسم كالليل والنهار لتسمية الوقتين المذكورين أو عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل ليلا ونهارا حين يكون الوقتان وعاء لحدث ما"[135]. فالزمن في الظرف يتجلى في الوصول إلى معناه وهو في حالته المفردة دونما وظيفته في السياق. وبهذا يفرد (تمام حسان) قسما خاصا بالظرف بعدما أدرج السمات التي تميزه عن

[133] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق، ص122.

[134] –المرجع نفسه، ص122.

[135] –المرجع نفسه، ص122.

بقية أقسام الكلم، هذا السمات تمس المعنى والمبنى، وهو المبتغى الذي من أجله ألف كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها).

1-2-7- الأداة:

ورد في (معجم المصطلحات النحوية والصرفية) تعريفا شاملا لمصطلح الأداة، وهذا نصّه: "هي الكلمة التي يتوسل بها قائلها إلى إفادة معان مختلفة يقتضيها التعبير كأدوات الاستفهام والاستثناء. كما أن من شأن هذه الأدوات في بعض الأحيان جلب الحركة أو السكون لما يقع بعدها من كلمات. ويلاحظ على النحويين غالبا استعمال لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة. كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف، كعوامل الاستثناء أو من حروف وأسماء فقط كعوامل الاستفهام والجزم: إذ يقال لهذه العوامل جميعها: أدوات الاستثناء وأدوات الاستفهام وأدوات الجزم في حين يقل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجر والعوامل الناصبة للأفعال المضارعة لكونها حروفا ليس غير" [136]. ففي ضوء هذا التعريف نلمس أن هناك فصل واضح بين كل من الأداة والحرف، كون هذه المسألة أسالت الكثير من الحبر حيث ذهب البعض إلى اعتبار الأداة والحرف شيئا واحدا.

الأداة عند تمام حسان:

تعتبر الأداة آخر قسم من أقسام الكلم وتصنف في المرتبة السابعة، ومفهومها حسب ما ذهب إليه (تمام حسان) أنها: "مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة وتنقسم الأداة إلى قسمين:

1- الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف إلخ.

2- الأداة المحولة، وقد تكون هذه:

- ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط.
- أو اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضا.

[136] -محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص10.

- أو فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها.
- أو ضميرية: كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب إلخ[137].

وقد أورد (تمام حسان) السمات التي تميز الأداة عن غيرها من أقسام الكلم السابقة الذكر، وهذا من حيث المبنى والمعنى، وهي كالتالي: [138].

-**رتبة** أدوات الجمل جميعا هي الصدارة، كما أن رتبة حرف الجر هي التقدم على المجرور ورتبة حرف العطف هي التقدم على المعطوف...

-تفتقر الأدوات إلى **الضمائم**، إذ لا يكتمل معناها إلا بها فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور ولا العطف إلا مع المعطوف...

-من حيث الرسم الإملائي:

الأدوات كالضمائر منها المنفصل ومنها المتصل، فإذا كانت الأداة حرف واحد كانت أداة متصلة بما يأتي بعدها من ضميمة مثل باء الجر في "بمحمد" وكذلك في "به" و"له"، أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد فإن النظام الإملائي يفصلها في الكتابة عن ضميمتها مثل "عن محمد" و"على محمد". فأما "منه" و"عنه" و"عليه" فالوصل هنا للضمير لا للأداة فإن الضمير حين أصبح على حرف واحد لحق بما قبله وأما في "به" و"له" فإن كل واحد منهما لحق بالآخر لاحتياج كل منهما إلى الاتصال.

-أما **من حيث التعليق**: فلا بيئة للأدوات خارج السياق.

-من حيث المعنى الجملي: إن الأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة قد تحمله إيجابيا بوجودها أو سلبيا بعدمها حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة وذلك كالاستغناء عن أداة الاستفهام أو العرض عند

[137] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص123.

[138] -المرجع نفسه، ص ص125-128.

الاتكال على قرينة النغمة. وذلك كأن تقول لرجل رآك تأكل تمرا مثلا: "تأكل؟" بنغمة العرض والمعنى "ألا تأكل"؟ فهنا حيث تغني النغمة عن الأداة فيصبح معنى الأداة قد تحقق على رغم حذفها.

وبهذا يكون (تمام حسان) قد انفرد بتقسيم سباعي ينبني في أساسه على اعتباري المعنى والمبنى، وكان منطلقه في ضوء ذلك هو الرفض التام للتقسيم الثلاثي التقليدي، والذي ينبني على الاسم، والفعل والحرف، حاذفا هذا الأخير –الحرف– ومضيفا خمسة أقسام أخرى كما أسلفنا الذكر وتتمثل في كل من (الصفة، الضمير، الخالفة، الظرف، والأداة). بحيث أدرج سمات كل قسم من هذه الأقسام، ووقف على مواطن الاختلاف بينها ليعلل سبب إفراد كل قسم من هذه الأقسام السبعة في صورة متسلسلة بدءا بالتعريف فذكر خصائصها وسماتها.

ومجمل ما يمكن ملاحظته حول التقسيم السباعي الذي ارتضاه (تمام حسان) لنفسه، نجد:

- إدراجه لبعض الظروف تحت قسم الاسم ومن ذلك: (فوق، وتحت، وقبل، وبعد، وأمام، ووراء، وحين، ووقت...).
- حذف (تمام حسان) قسما مهما من أقسام الكلم وهو الحرف، هذا الأخير يعتبر ثالث قسم عند النحاة العرب القدامى.
- إفراد (تمام حسان) قسما خاصا بالصفة، على الرغم من أن القدامى عدّوها من ضمن الأسماء.
- إدراجه لأسماء الإشارة (هذا هذان...)، والأسماء الموصولة (الذي، التي...) ضمن قسم الضمائر.

1-2-8-الصيغة:

لقد اتفق علماء اللغة العربية على تكوين عدد الأحرف الأصلية للكلمات، فتوصلوا أن تكون هذه الأخيرة مشتملة على ثلاثة أحرف أو ستة أحرف في الأفعال، أما الأسماء فقد تصل إلى سبعة أحرف، وجنحوا في ضوء ذلك إلى وضع ميزان توزن به هذه الكلمات، فتبنّوا أحرف (ف ع ل) لهذا الميزان، ومن ثمة قابلوا كل حرف من

الكلمة بهذه الصيغة على التوالي، وهذا من خلال تسمية الحرف الأول من الكلمة بفاء الكلمة، والحرف الثاني بعين الكلمة، والحرف الثالث بلام الكلمة.

يعرف (تمام حسان) مصطلح الصيغة، وهذا في قوله: "والصيغة بالنسبة إلى المورفيم علامة، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي؛ فلها هذان النوعان من التسمية. وهي بالاعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته. ثم إنها باعتبارها علامة لا بد لها أن تدل على معنى خاص هو معنى المورفيم، غير أن هناك فرقا بين معنى العلامة الصرفية التي هي الصيغة، وبين معنى الكلمة التي هي المثال؛ فالمعنى الأول وظيفي، والثاني معجمي"[139].

ففي حدّ قوله عن الصيغة أنها ميزان صرفي: عبارة عن ملخص شكلي لطائفة من الكلمات أي أنها تمسّ دراسة المبنى، وفي المقابل هي بالنسبة للمورفيم علامة من خلال دلالتها على معناه (المورفيم)، وبالتالي فصيغة أي كلمة عند (تمام حسان) تمس كلاّ من المبنى والمعنى فالأول هو الصيغة ذاتها والثاني هو المثال الذي نضعه من خلال هذه الصيغة.

1-2-9-الإعلال والإبدال:

1-1-لغة:

الإعلال والإبدال مصطلحان من مصطلحات الصرف العربي، وإذا تصفحنا المعاجم اللغوية وبحثنا عن مفهوم كل منهما، نجد أن الإعلال يندرج تحت المادة اللغوية (ع ل ل) ومعناه: "العلة: المرض...واعتل أي مرض فهو (عليل). ولا (أعلَّك) الله أي لا أصابك (بعلة)"[140].

فالإعلال في اللغة هو الإصابة بعلة. هذا بالنسبة للإعلال، أما الإبدال، فهو كما ورد في اللسان: "بدّل الشيءَ: غيره...وتبدّل الشيءَ وتبدّل به واستبدله واستبدل به، كله: اتّخذ منه بدلا. وأبدل الشيءَ من الشيء

[139] -تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، دط، 1986، ص207.

[140] -محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان، دط، 1986، ص189.

وبدّله: تخِذهُ منه بدلا، وأبدلت الشيء بغيره وبدّله الله من الخوف أمنا. وتبديل الشيء: تغييره وإن لم تأت ببدلٍ. واستبدل الشيء بغيره وتبدَّله به إذا أخذ مكانه. والمبادلة: التبادل. والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر كإبدالك من الواو تاء في تالله"[141].

1-2-اصطلاحا:

أما في الاصطلاح فيراد بالإعلال: "تغيير حرف العلة بالقلب أو الإسكان أو الحذف للتخفيف، ويسمى تعليلا واعتلالا أيضا. وحروف العلة الألف والواو والياء"[142].

أما فيما يخص الإبدال في الاصطلاح، فهو: "حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه، بحيث يختفي الأول؛ سواء أكان الحرفان من أحرف العلة، أم كانا صحيحين أم مختلفين. وأحرف الإبدال ثمانية يجمعها قولك: "طويت دائما" وهو أعم من الإعلال، مثل: "قال" من "القول" أُبدلت الواو ألفا، و"اتّعد" من "وعد" أبدلت الواو تاء"[143]. فالإبدال هو جعل شيء مكان شيء آخر، أو تغيير حرف بحرف آخر.

وقد عرف (تمام حسان) كلا المصطلحين بقوله: "الإعلال تغيير شكل في مكان معين، والإبدال إنما يتم بوضع شيء مكان شيء آخر[144]. ويرى (تمام حسان) في ضوء ذلك بأن الإبدال يتخذ الصور الآتية:[145].

1- إبدال الصحيح بالصحيح كإبدال الطاء من تاء الافتعال إذا كانت فاؤه حرفا مطبقا وهو الصاد والضاد والطاء والظاء، وكإبدال الدال بهذه التاء إذا كانت فاء الكلمة دالا أو ذالا أو زايا. فمثال الأربعة الأوائل اصطبر واضطر واطلع واظطلم ومثال الثلاثة الأخيرة ادّان وادّكر وازداد.

---

[141] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج1، ج4، مادة (ب د ل)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص231.

[142] –محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996، ص234.

[143] –محمد إبراهيم عبادة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011، ص61.

[144] –تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، دط، 1986، ص29.

[145] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص275.

2- إبدال الصحيح باللين وذلك كإبدال الهمزة بالواو والياء في كساء وقاتل وصحائف وقوائل وكإبدال الهمزة بأولى الواوين في أول الكلمة مثل أوائل وأواق وأواصل والأولى. ومن ذلك أيضا إبدال التاء بالواو وإذا كانت الواو فاء للافتعال نحو اتّكل.

3- إبدال المد بالصحيح كجعل ثانية الهمزتين حين تكون ساكنة في الكلمة نفسها مدا لحركة أولاها نحو آثر وإيتمن.

4- إبدال اللين باللين كجعل الواو ياء في رضيّ وعيادة وديار وحياض.

5- إبدال اللين بالمد كجعل الألف ياء في غزيّل.

6- إبدال المد بالمد كجعل الألف ياء مد في دنانير ومصابيح وجعلها واوا ممدودة في بويع وقوتل.

ويرى (تمام حسان) فيما يخص الإعلال أنه يتم بإحدى طرق ثلاث، ويمس حرفي العلة الواو الياء دونما الألف، وهذه الطرق هي:[146].

1-القلب:

وملخصه أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا كما في قال وباع ونوى ورمى وغزا ولا تقلبان إذا سكن ما بعدهما أو كانتا عينا لفعَل كحَوَرٍ وعَيَنٍ أو لفَعِلَ الذي الوصف منه على وزن أفعل نحو عور وعين.

2-النقل:

فإذا كانت الواو أو الياء عينا للفعل أو الاسم الجاري مجرى المضارع مسبوقة بساكن صحيح نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها. نحو يقوم ويبيع ومقول ومبيع إلا إذا كان الفعل تعجبا أو مضعف اللام نحو ما أقْوَله ويَبْيَضُّ فإذا أُعلّت عين المصدر هذا الإعلال بالنقل نقلت حركتها إلى الفاء وقلبت الواو أو الياء ألفا نحو استقامة

[146] -المرجع نفسه، ص276.

وإقامة وحذفت من المصدر إحدى الألفين لالتقاء الساكنين فيكون هذا النوع من المصادر مجالا للقلب والنقل والحذف جميعا.

3-الحذف:

تحذف الواو والياء عند التقاء الساكنين كما في قاضٍ وغازٍ والاستثقال ونقل الحركة أو حذفها هو الذي يؤدي إلى التقاء الساكنين وتكون الواو أو الياء أول هذين الساكنين فتحذفان في هذا الموقع.

نتوصل مما سبق التطرق إليه بأن مفهوم كل من الإعلال والإبدال عند (تمام حسان) يتوافق مع غيره من علماء اللغة فالإبدال هو تغيير حرف مكان حرف آخر، أما الإعلال فهو مختلف التغيرات الصرفية التي تطرأ على حروف العلة، وتتم بإحدى الطرق الثلاثة التالية: القلب أو النقل أو الحذف وتمس حرف الألف والواو والياء، أما (تمام حسان) فقد أسقط الألف ولم يعتبره من الحروف التي يمسها الإعلال.

الفصل الرابع: المصطلحات النحوية والبلاغية

تمهيد:

بما أن المصطلح في عمومه هو كل لفظ يتشكل من تسمية ومفهوم، بحيث لا بد أن يؤدي معنى معينا واضحا، جليا، دقيقا، ولا تتحقق هذه الصفات إلا من خلال انتمائه إلى مجال معرفي معين، وبالتالي فالمصطلح الذي ينتمي إلى مجال ما فهو بالضرورة يحمل مفهوما مغايرا تماما لما يحمله في مجال أو حقل آخر، حتى وإن كانت التسمية هي نفسها، فالمجال هو المعيار الذي يتحدد من خلاله المفهوم الذي يحمله المصطلح وصولا إلى المعنى المراد. وعليه كان لا بد من التفريق بين المصطلحات انطلاقا من هذا الأساس. ومن ثمة فالمصطلحات الدلالية يمكن إدراجها في مجال علم الدلالة، والمصطلحات الصرفية تدرج ضمن علم الصرف، والمصطلحات النحوية تدرج في مجال النحو وهلم جرا. والمصطلح النحوي هو ما نستهل به دراستنا، ويعني: "الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية"[1]. كما أننا نطلق لفظ (المصطلح النحوي) "على كل اسم بسيط أو مركب يعيِّن مفهوما خاصا بالحقل النحوي سواء أكتب له الشيوع أم التداول، أم لم يكتب له، فقولنا: (على كل اسم) يحترز به من الفعل والحرف؛ إذ إن كل المصطلحات النحوية أسماء في الأصل، دالة على مسميات هي المفاهيم، ولا نريد بالاسم هنا معناه المقولي النحوي، وإنما نريد به معناه الطبيعي الذي يفيد التسمية"[2].

[1] –عوض محمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط1، 1981، ص22–23.

[2] –زكريا أرسلان: البنية المصطلحية النحوية مقاربة لسانية –نصية، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 2018، ص53.

1-1-المصطلحات النحوية:

المصطلح	الكتاب	الصفحة
النحو	اجتهادات لغوية+ مناهج البحث في اللغة	ص90_ ص226-229
نظرية العامل/تضافر القرائن(التعليق)	اللغة العربية معناها ومبناها	ص189
القرينة	اللغة العربية معناها ومبناها+ البيان في روائع القرآن	ص189_ ص07
السماع	الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة	ص91-92
الاستصحاب	الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة	ص62
القياس	الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة	ص58

إنّ زبدة ما نتج عن آراء (تمام حسان) النحوية هو حضور المصطلحات الخاصة بهذه الأخيرة في مؤلفاته القيّمة، فقد أسس نظريته النحوية انطلاقا من الجمع بين الفكر اللغوي العربي التراثي والنظرية النحوية الغربية الحديثة، وبالتالي الخروج بآراء تكاد تكون في مجملها أولويات تنسب إليه، وعليه بات من الضروري الوقوف على أهم هذه الآراء انطلاقا من وضع المصطلحات النحوية التي تناولها في ضوء ذلك تحت مرآة العين، وهذا من خلال إحصائها ودراستها دراسة وصفية، وهي كما وردت في مؤلفاته كالتالي:

1-1-1-النحو:

يعدّ النحو جوهر الدراسة اللغوية العربية والأساس الذي ترتكز عليه، ولهذا لقي عناية كبيرة من قبل العلماء واللغويين على وجه الخصوص، فهو ما ساعد على حفظ اللغة العربية من اللحن. وإذا ما تكلمنا على مصطلح النحو فإن ما يتبادر إلى أذهاننا، أن أول من استعمل هذا المصطلح وتلفّظ به هو (علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–) أثناء حديثه مع أبي الأسود الدؤلي، وهذا يعود إلى أن "سبب وضع علي عليه السلام لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعني الأعاجم، فأردت أن أضع شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما أفاد معنى، وقال لي أنح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك"[3]. ومنذ ذلك الحين بدأ هذا المصطلح بالشيوع من خلال تداوله بين العلماء اللغويين من القديم وحتى العصر الحالي.

أ–النحو في اللغة:

لإضاءة مفهوم النحو لا بد من العودة إلى المعاجم اللغوية، حيث نجد بأن هذا المصطلح مأخوذ من المادة اللغوية (ن ح ا).فقد ورد في معجم (العين) أن النحو هو: "القصد نحوَ الشيء نحوْتُ نحوهُ، أي قصدْتُ قصدَهُ"[4]. كما ورد في اللسان قول (ابن منظور): "النحو: إعراب الكلام العربي. والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاهُ ينحُوه نحواً وانتحاهُ"[5]. فحسب ما تم التطرق إليه بخصوص النحو يتبين أنه يفيد معنى "القصد".

---

[3] –محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995، ص24.

[4] –الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، ج4، مادة (ن ح ا)، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، 2003، ص201.

[5] –جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج06، ج49، مادة (ن ح ا)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص4371.

ب-النحو في الاصطلاح:

أما في الاصطلاح فقد خُصّ هذا المصطلح بالدراسة والبحث من قبل جملة من العلماء واللغويين، ومن بينهم (سيبويه ت 180هـ) الذي اكتفى بذكر المصطلح فقط، ولم يتعداه إلى تحديد مفهومه، ونجد هذا في قوله: "هذا باب استكرهه النحويون، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب"[6]. ويقول في موضع آخر: "إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك، مررت برجل ملازم أباك، ومررت برجل ملازم أبيك، أو ملازمك، فإنه لا يجد بدّا من أن يقول نعم، وإلا خالف جميع العرب والنحويين"[7]. ويقول أيضا: "وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين"[8]. فمن خلال إشارة (سيبويه) لمصطلح النحو وبالضبط النحويين نستنتج أنه على دراية بهذا المصطلح وأنه لم يعرفه فقط لحاجة في نفسه لا يعلمها إلا هو، فالنحويون – حسبه- هم من يدرسون أواخر الكلم أي التركيب.

ومن أقدم التعريفات التي خُصصت لهذا المصطلح، تعريف (ابن السراج) له(ت316هـ)، حيث يقول في هذا الشأن: "النحو: هو أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رُفع، والمفعول به نُصب ..."[9]. وبالتالي نجد بأن (ابن السراج) قد حاول من خلال تعريفه للنحو بيان الغرض الذي وضع من أجله هذا العلم.

ليضيف (ابن جني ت392هـ) تعريفا له في باب (القول على النحو)، وهذا نصه: "هو انتحاء سَمْت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كاتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم

[6] -أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، ط3، 1988، ص334.
[7] -المرجع نفسه، ج2، ص19.
[8] -المرجع نفسه، ج2، ص21.
[9] -أبو بكر بن سهل بن السراج النحوي البغدادي: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، دط، دس، ص35.

عنها رُدَّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوتُ نحواً، كقولك: قصدت قصدا، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم"[10]. هذا التعريف الدقيق للنحو والذي وضعه (ابن جني) يبيّن من خلاله أنه –أي النحو– يساعد على إلحاق غير الفصيح من كلام العرب إلى الفصيح منه.

أما (ابن عصفور ت 696هـ) فيعرف النحو بقوله: "هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، أردت بذلك أن النحو علم أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وغير ذلك من أحكام كلامهم"[11]. وعليه نجد أن (ابن عصفور) يتوافق بعض الشيء مع (ابن السراج) من خلال تعريفه لمصطلح النحو بحيث سلط الضوء على الغرض أو الهدف الذي وضع من أجله هذا العلم.

فيما ذهب (الشريف الجرجاني) إلى القول بأن النحو هو: "علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[12]. وعليه فالنحو يختص بدراسة التركيب العربي بغية حفظه من اللحن.

أما (خالد الأزهري ت905هـ) فيضع تعريفا للنحو، وهذا نصه: "هو علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلمات العربية، لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه"[13]. نلحظ من خلال تعريف (الأزهري) للنحو أنه جعل الغرض الأسمى له هو معرفة أحوال الكلام إعرابا وبناءً قصد بلوغ الفائدة المنشودة والمتمثلة في تمييز صحيح الكلام من زائفه وبالتالي حفظه من كل شائبة.

[10] –أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، المكتبة العلمية، لبنان، دط، 1952، ص34.

[11] –ابن عصفور الإشبيلي: مُثُل المقرب، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2006، ص98.

[12] –علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دط، دس، ص202.

[13] خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 2006، ص11–12.

أما محور اشتغالنا –الدكتور تمام حسان– فقد عرف النحو كالتالي: "هو شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها في السياق مقام القرينة المعنوية التي تتآخى مع القرينة اللفظية في إيضاح المعنى"[14]. ينطلق (تمام حسان) في تعريفه للنحو من فكرة مفادها أن هذا الأخير قائم على تضافر القرائن اللفظية والمعنوية بغية تحقيق المعنى المراد الوصول إليه، والذي تحمله الجملة أو النص من خلال الرجوع إلى السياق.

وفي تعريف آخر له، يقول (تمام حسان): "النحو هو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص، فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقتها النحوية"[15]. وعليه فالنحو عند (تمام حسان) قائم على العلاقات التي تتشكل نتيجة تآلف الكلمات بعضها مع بعض في سياق معين، وهذا ما يؤدي إلى الوصول إلى المعنى المنشود، والذي لا يتحقق إلا من خلال تضافر هذه الكلمات.

ويعرفه في موضع آخر، بقوله: "هو دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السنتاجماتية syntagmatic relations أو السياقية، في مقابل الصرف الذي يدرس العلاقات البراديجماتية paradigmatic relations أو الجدولية، وإلى جانب ذلك يدرس النحو الأبواب العامة لمعاني الجملة كالتقرير والنفي والاستفهام وهلم جرا"[16]. يقصد (تمام حسان) بالعلاقات السانتجماتية والعلاقات البراديجماتية العلاقات الأفقية والعلاقات الرأسية أو العمودية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن تمام حسان قد تأثر بالدراسات الغربية كون هذين المصطلحين غربيين.

كما نلاحظ أن (تمام حسان) في سياق تعريفه لمصطلح النحو قد قابله بمصطلح الصرف، وبالتالي فقد لجأ إلى التعريف بالضد لبيان المفهوم الذي يحمله كلا المصطلحين وبيان أهم الفروق بينهما وهذا ما يساعد على الوصول إلى المعنى وتبسيطه للقارئ، والنحو عنده يرتكز على دراسة التركيب واستعماله هنا كلمة –تام– إنما تدل

[14] –تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007، ص90.

[15] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، دط، 1986، ص226.

[16] –المرجع نفسه، ص229.

على أن (تمام حسان) يقصد الجمل المكتملة المعنى. وعليه فالهدف الأسمى والغاية القصوى التي وضع من أجلها النحو هو المحافظة على سلامة اللغة العربية من اللحن، ونلمس هذا عند (تمام حسان) وغيره من العلماء واللغويين الذين خصّوا هذا المصطلح بالدراسة والبحث، وهذا نظرا لأهميته في الساحة اللغوية على وجه الخصوص. هذه نقطة اتفاقه مع غيره من اللغويين، أما نقطة اختلافه معهم فنجد أن (تمام حسان) قد أعطى لمصطلح النحو تعريفا جديدا خاصا به غير التعريف الذي ارتضاه النحويون والذي ينطلق من فكرة مفادها أن النحو علم يعرف به أحوال وأحكام الكلام العربي، هذا المفهوم الذي خصه (تمام حسان) لمصطلح النحو إنما يفِع نتيجة تشرّب تمام حسان بأفكار المدارس الغربية، وبخاصة المدرسة السياقية، وعليه أعاد وصف النحو العربي انطلاقا من تبنيه مناهج ومفاهيم النظريات الغربية، ومحاولة تطبيقها على اللغة العربية، ومن ثمة فالتسمية –النحو– تراثية عربية، والمفهوم غربي حديث.

1-1-2-نظرية العامل- تضافر القرائن (التعليق/ العلاقات السياقية):

لقد ثار (تمام حسان) ورفض رفضا قاطعا ما جاءت به نظرية العامل النحوي، فنجده يقف موقف المعارض لها، حيث يقول في هذا الشأن: "الحقيقة أن لا عامل... فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول به مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه، فالمقصود من أية حركة إعرابية إذا هو الربط بينهما وبين معنى وظيفي خاص... وبهذا نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل"[17].

فـ(تمام حسان) يرى بأن العامل لا يوصل إلى المعنى بمفرده، وأن الحركة الإعرابية أو العلامة الإعرابية لا تحدد أيضا المعنى المراد، وفي مقابل ذلك جعل تحقق الوصول إلى المعنى ينحصر في تضافر القرائن اللفظية وكذا المعنوية

[17] –تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001، ص57.

منها، فأما القرائن اللفظية فهي إلى جانب العلامة الإعرابية، تتمثل في الرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة. أما فيما يخص القرائن المعنوية فتتمثل في: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة. فهو يرى بأن تضافر القرائن –اللفظية والمعنوية– هو السبيل الوحيد للوصول إلى المعنى الذي تحمله الجملة من خلال تآلف كلماتها.

ولعل رفض (تمام حسان) لنظرية العامل لم يأت من العدم، وإنما كان نتيجة أسباب دعته إلى رفض انفرادية العلامة الإعرابية، وهذه الأسباب تتمثل فيما يلي:[18].

1- أن المعرّبات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات، فهناك الإعراب بالحذف والمقدر للتعذر أو النقل أو لاشتغال المحل وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل وكلها لا تتمّ بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

2- أن الحركة الإعرابية الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

لقد استبدل (تمام حسان) نظرية العامل القائمة على العلامة الإعرابية بمصطلح تضافر القرائن، وبالضبط فكرة التعليق والتي تعود إلى (عبد القاهر الجرجاني)، حيث نتج ذلك من خلال تأثره بآراء وأفكار هذا الأخير، حيث يقول في هذا الشأن: "أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه "عبد القاهر الجرجاني" صاحب مصطلح "التعليق"، وقد كتب دراسته الجادة في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان النظم"[19]. ويقول أيضا: "وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر الجرجاني على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما التعليق وقصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى

[18] –تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص232.

[19] –المرجع نفسه، ص 186.

بالقرائن اللفظية والمعنوية الحالية"[20]. فالتعليق إذا –حسب تمام حسان– هو ما يساعد على إبراز العلاقات التي تنتج بين الكلمات من خلال السياق، كما يعتبر الوسيلة التي تساعد على تفسير العلاقات السياقية.

ويقول مبرّرا رأيه حول هذه الفكرة: "وفي رأيي –كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينهما على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[21].

وانطلاقا من هذا الطرح استبدل (تمام حسان) نظرية العامل (العلامة الإعرابية) بتضافر القرائن، وبالضبط مصطلح التعليق الذي يعود إلى (عبد القاهر الجرجاني)، والذي من خلاله يمكن إبراز العلاقات السياقية في الجملة أو النص، كل هذا نتج عن توجه (تمام حسان) والذي يتركز منطلقه على رفض العامل، كون العلامة الإعرابية لا توصل بمفردها إلى المعنى المقصود، وإنما يتحقق ذلك نتيجة تضافر القرائن بنوعيها اللفظية والمعنوية. وهذه المحاولة الجريئة من طرف (تمام حسان) أوخذ عليها، وعليه لا يمكن استبدال نظرية العامل كليا وإلغاء العلامة الإعرابية، وهذا نظرا لدورها في تعليم النحو، كونها من أبرز النظريات التفسيرية التي لا يمكن تجاوزها بسهولة، ولعلّ ما دفع (تمام حسان) إلى تبنّي هذا الرأي هو المنهج الوصفي الذي تأثر به والذي يكتفي بالوصف فقط ولا يتعداه إلى التفسير.

1-1-3-القرينة:

القرينة من المصطلحات التراثية التي استعملها النحويون العرب، كما درسه (تمام حسان) وهذا دونما الإشارة إلى مفهومه كمصطلح، بل وضع مفهوما لكلٍّ من القرائن اللفظية والمعنوية، وخصص لهما جانبا من البحث من خلال كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها). والقرينة في اللغة كما وردت في معجم (لسان العرب لابن منظور)،

[20] – تمام حسان : المرجع السابق، ص 188.

[21] – المرجع نفسه، ص 189.

تعني: "قرن الشيء وقرنه إليه يقرِنه قرنا: شدّه إليه... وقارن الشيء مقارنة وقرانا: اقترن به وصاحبه. واقترن الشيءُ بغيره وقارنتُه قرانا: صاحبته. وقرنتُ الشيءَ بالشيءِ: وصلتُه. والقرين: المصاحب"[22]. أما في الاصطلاح، فهي: "الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحص المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه، ومثال هذه القرينة: حذف الحال في قوله تعالى: ﴿ الْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ حيث حذف الحال المقدرة بقائلين سلام عليكم. والقرينة كون الحال قولا أغنى عنه المقول. والقرينة قد تكون لفظية كتعيين أل والصلة لما تدخلان عليه من الأسماء فيجعلانها معرفة، أو معنوية كما في دلالة الحضور والغيبة على تعريف مسمياتها"[23]. فالقرينة تساعد على تحديد المقصود من التركيب، وفك اللبس عنه حتى يتسنى الوصول إلى المعنى المراد.

كما ذكرنا آنفا فإن القرينة تأتي على نوعين لفظية ومعنوية:

أ-القرائن المعنوية:

القرائن المعنوية أو ما يطلق عليها (تمام حسان) مصطلح (العلاقات السياقية) هي أيضا: "ما يسميه الغربيون Syntagmatic relations هي التي تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب"[24]. ويعرفها في موضع آخر من خلال قوله: "هي العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، وذلك كعلاقة الإسناد التي هي نسبة عنصر الحدث الذي في معنى الفعل أو الوصف إلى فاعله أو واسطة وقوعه أو محل وقوعه، وذلك كالذي في قام زيد ومات عمرو وانكسر الإناء، وزيد قائم وعمرو هالك والإناء متحطم أو مكسور"[25]. فالقرينة المعنوية أو العلاقات السياقية هي روابط تساعد على تآلف وترابط العناصر المكونة للجملة، ومن ثم فالهدف الأسمى الذي وضعت من أجله هو بيان المعنى النحوي الذي يحمله كل عنصر من عناصر التركيب أو الجملة.

والقرائن المعنوية تشتمل على خمس قرائن رئيسية، تندرج تحت كل منها قرائن أخرى ثانوية، وهي كالتالي:

---

[22] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج05، ج40، مادة (ق ر ن)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص3610-3611.

[23] –محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص186.

[24] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص189.

[25] –تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص07.

1-الإسناد:

من الأوائل الذين تناولوا مفهوم هذا المصطلح (سيبويه) في كتابه، بل وخصص له بابا منفردا له، حيث يقول تحت هذا الباب والذي وسمه ب (باب المسند والمسند إليه): "وهو ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك. وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[26]. فالإسناد إنما يساعد على إبراز العلاقة الموجودة بين عناصر الجملة وبيانها.

أما المفهوم الحديث للإسناد فلا يختلف عنه في القديم، حيث ورد في (معجم المصطلحات النحوية والصرفية)، أنه يعني: "ضم شيء إلى شيء، وهو في اصطلاح النحاة: ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي: على وجه يحسن السكوت عليه، وبالإسناد يتم بناء الجمل، وبدونه لا يمكن للجملة أن تكتمل"[27].

كما عُرِّف الإسناد في (موسوعة النحو والصرف والإعراب) كالتالي: "هو إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، أو طلبه منه، ففي قولك: وطني جميل تكون قد أسندت الجمال إلى وطنك... فالمسند إليه هو موضوع الكلام أو المتحدَّث عنه، أو المحكوم عليه، أما المسند فهو المتحدَّث به أو المحكوم به أو المحمول، أو الخبر... والمسند والمسند إليه يسميان (عمدة) لأنهما ركن الكلام، فلا يُستغنى عنهما بحال من الأحوال، وما عداهما يسمى (فُضلة)"[28]. فقرينة الإسناد تساعد على الربط بين عناصر الجملة قصد تشكل المعنى المراد.

والإسناد عند (تمام حسان) هو: "العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل

[26] –أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، ط3، 1988، ص23.

[27] –محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص107.

[28] –إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط1، 1988، ص82–83.

ويصل المعرب إلى قراره أن ذلك كذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزئين"[29]. وفي موضع آخر يعرف (تمام حسان) الإسناد الخاص بالجملة الاسمية –وبالضبط الجملة المتكونة من المبتدأ والخبر–، فيقول: "الإسناد هو نسبة المسند (وهو في الجملة الاسمية الخبر) إلى المسند إليه (وهو المبتدأ)"[30]. وبالتالي فالإسناد عند (تمام حسان) هو قرينة معنوية وظيفته في الجملة –سواء الاسمية أو الفعلية–، هو بيان العلاقة التي تربط بين طرفيها (أي المسند والمسند إليه).

2-التخصيص:

ورد في معجم (لسان العرب لابن منظور) تحت المادة اللغوية (خ ص ص) ما يلي: "خَصَّهُ بالشَّيءِ: يَخُصُّهُ خَصًّا وخُصُوصاً وخصوصية، والفتحُ أفصحُ، وخِصِّيصٌ وخَصَّصهُ واختصَّهُ: أفرده به دون غيره"[31]. وعليه فالتخصيص في اللغة يتمحور حول معنى التفرّد بالشيء دون غيره. أما في الاصطلاح فمن بين الذين عرفوا التخصيص نجد (الجرجاني) من خلال كتابه (التعريفات)، وهذا نص تعريفه له: "هو عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، نحو: رجلٌ عالمٌ"[32]. وبالتالي فالتخصيص يفيد معنى تبيين المعنى وتجليته بصورة أدق مما كان عليه. ومن بين النحويين الذين عرّفوا هذا المصطلح في تراثنا النحوي العربي نجد على رأسهم (سيبويه)، وهذا في ضوء حديثه عن الاستثناء، حيث يقول: "كما أنك إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهما فقد اختصَصْت نوعا، وبه يُعرف من أيّ نوع ذلك العدد"[33].

وفي تعريف حديث للتخصيص ورد في (موسوعة النحو والصرف والإعراب)، وهذا نصّه: "تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات والمعارف، النكرة إلى النكرة، نحو: (زارني رجلٌ فلسفةٍ)، (فبإضافة رجل) إلى (فلسفة) خفّفت

---

[29] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص191–192.

[30] –تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص105.

[31] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج02، ج14، مادة (خ ص ص)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص1173.

[32] –علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دس، ص56.

[33] –سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992، ج2، ص172.

تنكيره. وإضافة العلَم الذي يشترك فيه عدة أشخاص إلى النكرة، نحو: (جاء محمودُ رجل)"[34]. فالتخصيص في عمومه إنما يرفع الإبهام عن النكرات، وفي نفس الوقت يفيد معنى التفسير.

أما (تمام حسان) فيعرف مصطلح التخصيص على أنه: "علاقة سياقية كبرى وإن شئت فقل: قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، وهي التعدية، والغائية، والمعية، والظرفية، والتحديد والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج، والمخالفة. هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة. فإذا قلنا ضرب زيد عمراً، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان مخصصا بوقوعه على عمرو أي أن الوقوع على عمرو كان قيدا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه وكان أيضا جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه فطوعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو"[35]. فالتخصيص عند (تمام حسان) يعني حصر معنى الإسناد وتخصيصه، وهذا من خلال تضييق دائرة استعماله في الجملة ما يؤدي بالضرورة إلى تجلية المعنى وإبانته بشكل واضح.

وتتلخص القرائن الفرعية في الجدول التالي:[36].

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
1-التعدية	المفعول به
2-الغائية (وهي تشمل غائية العلة وغائية المدى)	المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن إلخ
3-المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
4-الظرفية	المفعول فيه
5-التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
6-الملابسة	الحال
7-التفسير	التمييز
8-الإخراج	الاستثناء
9-المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

[34] -إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1988، ص221.

[35] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص194-195.

[36] -المرجع نفسه، ص194.

1- التعدية:

هي قرينة فرعية أو ثانوية عن قرينة التخصيص. وتعني: "جعل الشيء متجاورا عن الشيء ومتباعدا عنه، وفي علم النحو والتصريف هي أن لا يقتصر الفعل على التعلق بالفاعل بل يتعلق بالمفعول أيضا"[37]. كما تعرف أيضا على أنها: "مصدر الفعل عدى وهو على وزن تفعلة ويعني النحاة بالتعدية جعل الفعل اللازم متعديا أو المتعدي إلى واحد متعديا إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين متعديا إلى ثلاثة"[38]. وهي أيضا: "إيصال أثر الأفعال إلى الأسماء، ويقابلها اللزوم"[39]. فالتعدية مصطلح يختص بالفعل اللازم، بحيث يجعله متعديا إلى مفعول به أو أكثر، وهذا من أجل اكتمال المعنى الذي تحمله الجملة.

ويعرف (تمام حسان) التعدية، بقوله: "هي تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الفعل وما أسند إليه"[40]. أي بين الضرب وما أسند إليه حسب المثال الذي ذكره آنفا. وهي أيضا: "قرينة معنوية إذا اتضحت كان في استطاعة السامع والمعرب أن يدركا معنى المفعول به، ذلك أن التعدية في حقيقتها علاقة قائمة بين معنى الحدث الذي في جملة الإسناد وبين المنصوب المعيّن الذي نسميه المفعول به"[41]. فتمام حسان يتوافق مع غيره حول مفهوم مصطلح التعدية، وتتلخص في المقولة الشهيرة التي قالها النحاة، وهي (ما وقع عليه الفعل) –أي المفعول به–، فحسب ما ذهب إليه يمكن القول بأنها قرينة معنوية فرعية عن التخصيص، تقوم على تعدي الفعل إلى المفعول به، وبذلك تتشكل علاقة بين كل منهما على هذا الأساس.

---

[37] –محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروح وآخرين، ج1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996، ص476.

[38] –محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، 146.

[39] –إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت –لبنان، ط1، 1988، ص259.

[40] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دط، 1994، ص195.

[41] –تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ج11، مج11، مجلة اللسان العربي، المغرب، 1974، ص42.

2-الغائية:

يعرف (كوليزار كاكل عزيز) الغائية بقوله: "تشمل هذه القرينة المفعول لأجله والمضارع بعد (اللام وكي والفاء ولن وإذن) ...نحو قولك (جئت قضاء حقه) أو (لا قضي حقه) فقضاء الحق عذر لحدث المجيء، وهنا أسندت المجيء إلى نفسك مقيّدا بسبب خاص، وهذا القيد هو الغائية"[42]. وهو ما ذهب إليه أيضا (تمام حسان) من خلال تعريفه لمصطلح الغائية، حيث يقول: "وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله أو على معنى المضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن... ومقيدة للإسناد الذي لولاها لكان أعم وتكون أيضا بسبب تقييدها هذا للإسناد دالة على جهة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل...وهي أيضا قرينة نصب المضارع بعد الفاء واللام وكي وحتى"[43]. وتنقسم الغائية إلى ثلاث أقسام، وهي:[44]

أ-غائية السبب: وهي المعنى الذي يعبر عنه بالمفعول لأجله، والسببية هنا واضحة في (لأجله) وكذلك يُعبَّر عن هذا المعنى بنصب المضارع بعد اللام وكي والفاء وحتى، نحو: جئت لأتحدث إليك وكي أتحدث إليك وحتى أتحدث، ولكن هل لقيتك فأتحدث إليك، وكل هذا غرضه بيان الغاية.

ب-غائية الزمان: وهي المعنى الذي يُعبَّر عنه بالمضارع بعد لن وإذن وحتى لأن لن تفيد نفي الغاية الزمانية، فإذا قلت: لن تطلع الشمس من المغرب، فالمعنى من طلوعها منفي إلى آخر الزمان، ولذلك تصاحبها أبدا، وإذن تحدد غاية زمانية يترتب عندها حدث على حدث آخر، تقول (أزورك) فأجيبك (إذن أكرمك) أي عند هذه الغاية الزمانية. وحتى تفيد استمرار حدث إلى غاية زمانية.

ج-غائية المكان: وهي المعنى الذي يعبر عنه بالمضارع بعد حتى خاصة إذ تقول: (سر حتى تصل إلى المدينة)، فالغائية هنا تتمثل في الوصول إلى النقطة المكانية التي يبدأ عندها وجود المدينة.

---

[42] -كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص149.

[43] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص196.

[44] -تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ج11، مج11، مجلة اللسان العربي، المغرب، 1974، ص43-44.

وبالتالي فالغائية بأنواعها مشتقة من الغاية، بمعنى أنها تهدف إلى الوصول إلى شيء محدد، ويتمثل في توضيح وتجلية المعنى الذي تحمله الجملة دونما احتمالات أخرى له.

3-المعية:

إذا عدنا إلى معجم اللسان، وبالضبط إلى المادة اللغوية (م ع ي)، نجد أن المعية تتركز على المعنى التالي: "قالوا جاءا معا وجاءوا معا، أي جميعا، قال أبو الحسن: معا على هذا اسمٌ وألفه منقلبة عن ياء كرحى، لأن انقلاب الألف في هذا الموضع عن الياء أكثر من انقلابها عن الواو"[45]. وعليه فالمعية تفيد معنى المصاحبة.

أما في الاصطلاح، تعرف المعية على أنها: "علاقة مصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب بعدها، وتكون على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية لأن اصطلاح المعية مقصود على قرينة المفعول معه (الذي يذكر للبيان عن مصاحبته الفعل ومقارنته)، أي أريد بها التنصيص على المعية، ليدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته –أي معه بلا قصد في اشتراكه في حكم ما قبله نحو(مشيت والنهر)، وإنما سمي مفعولا معه لأنه يقدر ب(مع) وهو حرف يفيد المصاحبة الظرفية ثم حذفت (مع) وأقامت الواو مقامها ونقل إعراب المفعول أو الاسم الواقع بعده من الجر إلى النصب"[46]. وعليه فمفهوم المعية: هي قرينة خاصة بالمفعول معه، تدل على مصاحبة الفعل للمفعول معه، وتأتي قبل واو المعية والمنصوب ما بعهدها، وكذا المضارع بعد الواو.

أما (تمام حسان) فيعرف مصطلح المعية من خلال قوله: "هي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية... واصطلاح المعية مقصود على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو، ومن أمثلة المضارع (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) و مع أن معنى الواو هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه كما يتشابه المعنى هنا والمعنى هناك أحب النحاة أن يفرقوا بين معنيين متشابهين بسبب الاختلاف في التضام بين الواو

[45] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج06، ج47، مادة (م ع ي)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص4238.

[46] –كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص151. (نقلا عن القرائن النحوية، ص43-44).

وما يتبعها فالذي يضام الواو في المعية اسم منصوب والذي يضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب ومن هذا يتضح أن نصب المضارع بعد الواو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها"[47]. وبالتالي يتحدد مفهوم المعية انطلاقا من تحديد معنى ما بعد الواو (أي الضميمة الواقعة بعد الواو)، والتي تفيد معنى (مع) أي المعية، سواء كان ذلك بالإثبات أو النفي موازاة مع ما قبلها، وهذا بالرجوع إلى المثال المذكور آنفا (لا تأكل السمك وتشرب اللبن).

4-الظرفية:

إذا ما تكلمنا عن الظرفية فلابد لنا أن نعود إلى الحديث عن مصدرها، وهو الظرف، حيث يعرّف هذا الأخير على أنه: "الظرف بالفتح وسكون الراء عند أهل العربية يطلق على معان منها اسم ما يصحّ أن يقع فيه فعل زمان كان أو مكان، والأول ظرف زمان كاليوم والدهر، والثاني ظرف مكان كاليمين والشمال... وظرف الزمان ما يصلح جوابا لمتى وظرف المكان ما يصلح جوابا لأين"[48]. وبالتالي فالظرفية تختص بالمفعول فيه، وهو ما ذهب إليه (كوليزار كاكل عزيز) في ضوء تعريفه لمصطلح الظرفية، حيث يقول: "هي قرينة معنوية على إرادة المفعول فيه"[49]. وهو المفهوم نفسه الذي قرنه (تمام حسان) بهذه التسمية (الظرفية)، حيث يقول في هذا الشأن: "والظرفية قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه، والظروف في اللغة العربية قسم من أقسام الكلم قائم بذاته وأن بعض ما ينتمي إلى الأقسام الأخرى من الكلم ينقل إلى معنى الظرف فيستعمل كما يستعمل الظرف مفعولا فيه ويسمى معظمه متصرفا وذلك كالمصدر وصيغتي الزمان والمكان وبعض حروف الجر كمذ ومنذ وبعض الضمائر الإشارية كهنا وثم وبعض المبهمات مثل كم والأعداد والجهات وأسماء الأوقات المبهمة وأسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة كقبل وبعد وتحت وفوق وأسماء الأوقات المحددة المعينة كالآن وأمس وسحر وبكرة إلخ. كل هذه الكلمات

[47] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص196.

[48] -محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج وآخرين، ج2، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996، ص1146.

[49] -كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص152.

ليست ظروفا ولكنها تشترك مع الظروف في أمر هام هي أنها تنقل إلى الظرفية فتفيد معنى المفعول فيه فتخصص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران. والظرفية هنا غير الظرفية التي يفيدها حرف الجر (في) أو ما يأتي بمعناها...لأن الظرفية هنا للتخصيص أي لتقييد زمن الإسناد أو مكانه والظرفية هناك لنسبة الحدث إلى ظرف يحتويه فالمعنيان من القرائن المعنوية وهما على ما بينهما من تشابه شديد جدا لا ينبغي اعتبارهما معنى واحدا لما بينهما من اختلاف المبنى"[50]. فالظرفية إذا قرينة معنوية تختص بالمفعول فيه، هذا الأخير يأتي على نوعين إما لزمان الحدث أو مكانه، وهدف الظرفية من كل هذا هو بيان أو نسبة المفعول فيه على نوعيه.

5-التحديد والتوكيد:

عند العودة إلى معجم (لسان العرب لابن منظور) فيما يخص مصطلحي التحديد والتوكيد، يتبين أن معناهما يتلخص فيما يلي: فأما **التحديد**، فهو مأخوذ من المادة اللغوية (ح د د)، "والحدّ: الفصل بين الشيئين لئلاّ يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلاّ يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين كل شيئين: حدٌّ بينهما، ومنتهى كل شيء: حدّه"[51]. أما **التوكيد**، فيراد به: "وكَّدَ العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة. يقال: أوكدتُهُ وأكَّدته وآكدته إيكادا، وبالواو أفصح، أي شدَدْتُهُ... وقال أبو العباس: التوكيد دخَلَ في الكلام لإخراج الشك وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء"[52]. هذا في اللغة، أما في الاصطلاح فالتحديد هو: "تعريف الشيء بما يدل على حقيقته دلالة تفصيلية، أو جامعة مانعة"[53]. فالتحديد هو إعطاء الشيء حقه، وهذا من خلال تعريفه بدقة دون زيادة أو نقصان. هذا بالنسبة للتحديد، أما التوكيد في الاصطلاح، فهو: "التوكيد أو التأكيد تابع يُقصد به

[50] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص196-197.

[51] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج02، ج10، مادة (ح د د)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص799.

[52] –المرجع نفسه، مادة (و ك د)، مج06، ج54، ص4905.

[53] –إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1988، ص217-2218.

أن المتبوع على ظاهره، وليس في الكلام تجوّز أو حذف، أو هو كل ثانٍ ذُكر تقريرا لما قبله"[54]. أي أن التوكيد يفيد تقوية الكلام، وجعله مثبتا في ذهن السامع أو المخاطَب.

أما (تمام حسان) فيعرّف التحديد والتوكيد على أنهما مصطلح واحد من خلال قوله: "وأما التحديد والتوكيد فهي القرينة المعنوية الدالة على المفعول المطلق والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته لأن المصدر هو اسم الحدث ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل، وتكون التقوية بواسطة ذكره مفردا منونا على سبيل التأكيد أو مضافا لمعين لإفادة النوع أو موصوفا لإفادة النوع أيضا أو مميزا لعدد فيكون العدد نفسه مفعولا مطلقا والمصدر تمييزا وقد يكون المصدر اسم مرة أو مثنى اسم المرة فيفيد العدد أيضا"[55]. وعليه يختص التحديد والتوكيد بالمفعول المطلق، ومنه يمكن القول بأن هدف كل منهما يكمن في تقوية المعنى وتثبيته وتعزيزه.

6-الملابسة:

وهي مشتقة من الجذر اللغوي (لبس)، حيث ورد في معجم (لسان العرب لابن منظور): "واللَّبْسُ، بالفتح، مصدر قولك لبَستُ عليه الأمر أَلْبَسُ خلَطْتُ... والتبس عليه الأمر أي اختلط واشتبه. والتلبيسُ: كالتدليس والتخليط...واللّبْسُ: الخلط. يقال: لبَسْتُ الأمر، بالفتح، ألبِسهُ إذا خلطتُ بعضه ببعض، أي يجعلكم فرقا مختلفين"[56]. فالملابسة في اللغة تعني اختلاط الأمر واشتباهه.

أما في الاصطلاح، فتعرّف الملابسة على أنها: "قرينة معنوية وظيفتها تخصيص عموم الدلالة في الإسناد وتوضيح قرينة الإسناد"[57]. وبالتالي فهي قرينة تختص بالحال والذي يبين هيئة الفاعل والمفعول على حد السواء.

---

[54] -المرجع نفسه، ص277.

[55] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص198.

[56] - جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج06، ج45، مادة (ل ب س)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص3986-3987.

[57] -كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص167. (نقلا عن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص228).

أما (تمام حسان)، وبعدما أشار إلى أن هذه القرينة خاصة بالحال عرفها على أنها: "قرينة معنوية على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها، فإذا قلت (جاء زيد راكبا) فالمعنى جاء زيد ملابسا لحال الركوب وكذلك إذا قلت جاء زيد وهو يركب فالحال هنا عبر عنها بالجملة والواو وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء"[58]. فدخول الواو على هذه الجملة، جعل أيضا ورود الحال جملة، وهو ملابسة زيد لحال الركوب. كما يعرفها في موضع آخر من خلال قوله: "الملابسة اتفاق أمرين أو اشتراكهما في المكان أو الزمان أو كليهما وهي العلاقة النحوية التي تقوم بين الفعل والحال في نحو: (جاء زيد راكبا) إذ يتفق المجيء والركوب في المكان والزمان"[59] . فهذا المثال يبين الحالة التي جاء بها زيد وهي الركوب، بمعنى أن الملابسة تفيد ملابسة زيد للركوب أو حالة الركوب.

7-التفسير:

مصطلح التفسير في اللسان مشتق من المادة اللغوية (ف س ر)، وهو يعني: "الفسْر: البيان. فسَر الشيء يفسِره بالكسر، ويفسُره، بالضم، فسْرا وفسَّره: أبانه...وقوله عز وجل: ﴿ **وَأَحسَنَ تَفسِيرًا** ﴾. الفسْر: كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكِلِ...واستفسرته كذا، أي سألته أن يفسِّر لي"[60]. فالتفسير يعني الإبانة عن الشيء.

أما في الاصطلاح، فيراد بقرينة التفسير على أنها: "القرينة الدالة على التمييز وعلة المجيء بها البيان وتسمى تفسيرا وتبيينا، وكله بمعنى واحد، لأنها ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا"[61]. كما ورد في (موسوعة النحو والصرف

---

[58] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص198.

[59] -تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007، ص310.

[60] - جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج05، ج38، مادة (ف س ر)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص3412-3413.

[61] -كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص168. (نقلا عن: شرح عمدة الحافظ: 249. ينظر: شرح شذور الذهب 254، شرح الأشموني: 226/2).

والإعراب) فيما يخص معنى التفسير ما يلي: "هو الإبانة والإيضاح والشرح ، وحرفا التفسير هما: أنْ، وأيْ"[62]. وبالتالي فالتفسير في عمومه يعني التبيين والإيضاح المؤديان إلى التمييز.

وهو ما ذهب إليه (تمام حسان) أيضا في ضوء تعريفه لقرينة التفسير، وهذا في قوله: "والتفسير قرينة معنوية على باب التمييز. وواضح أن التفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم، والمبهم الذي يفسره التمييز إما أن يكون:

1- معنى الإسناد: نحو طاب محمد نفسا.

2- معنى التعدية: نحو زرعت الأرض شجرا.

3- اسم مفرد دال على مقدار مبهم: نحو اشتريت مترين حريرا (فهذا مبهم من حيث المقياس والعدد).

ولا شك أن الإبهام عموم وأن التقييد تخصيص لهذا العموم وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم. وكون التمييز تخصيصا هو ما نسعى إلى إثباته هنا من دعوى أن كل المنصوبات مخصصات لعموم الدلالة في الإسناد أو في نطاق الإسناد وهي من ثم دالة على (جهة) معينة في فهم علاقة الإسناد. ومن هنا يصدق على الأسماء المنصوبة أنها تعبيرات عن (الجهة)"[63]. فمعنى التفسير عند (تمام حسان) قائم على التمييز، وهو وإن تعددت أنواعه (المقياس، العدد، الذوات)، فهو يهدف إلى إيضاح المبهم من خلال تخصيص عموم الدلالة في الإسناد.

8-الإخراج:

إذا عدنا إلى معجم اللسان بشأن مصطلح الإخراج نجد أنه مشتق من المادة اللغوية (خ ر ج) والتي معناها: "خرج: الخروج: نقيض الدخول. خرجَ يخرُج خروجاً وخرجاً، فهو خارجٌ وخَروجٌ وخرّاجٌ، وقد أخرجه وخرج

[62] -إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1988، ص266.

[63] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص199.

به"[64]. أما في الاصطلاح فيعرف الإخراج على أنه: "علاقة الإخراج قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى (فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين تفهم هذه القرينة المعنوية من السياق"[65] . فالإخراج هو خروج المستثنى من خلال تخصيصه من عمومه، والسياق هو الذي يحدد ذلك.

ونجد أن (تمام حسان) يتوافق مع غيره حول مفهوم مصطلح الإخراج، وهذا من خلال تعريفه له، حيث يقول: "الإخراج قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق. فإذا قلنا جاء القوم إلا زيداً فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد. وكما أن المعية والمصاحبة والملابسة والعطف وغيرها من القرائن المعنوية تتضافر معها الواو لبيان إعراب ما بعد هذه الواو، ...فتسمى الواو واو المعية أو المصاحبة أو الحال أو العطف فكذلك تتضافر (إلا) وهي قرينة لفظية مع معنى الإخراج و هي قرينة معنوية ليفهم من كليهما ومعهما (النصب) وغيره من القرائن معنى الاستثناء وكذلك تتضافر (أو) مع الإخراج لنصب المضارع فيكون نصبه على معنى نصب المستثنى- وفي الإخراج، تقييد للإسناد وتخصيص له"[66].

وبالتالي فالإخراج يحمل المفهوم ذاته الذي يحمله عند باقي النحويين، وهو علاقة معنوية تختص بالمستثنى وتدل عليه، هذا الأخير هو محور هذه القرينة وركيزتها التي وضعت من أجله، بحيث يتم ذلك من خلال استثنائه أو خروجه من عموم الإسناد في الجملة، وهذا باستعمال أداة الاستثناء "إلا"، وانطلاقا من ذلك تتشكل قرينة الإخراج.

---

[64] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج02، ج14، مادة (خ ر ج)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص1125.

[65] –كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص170. (نقلا عن: شرح الوافية 209. شرح الأشموني 290/2).

[66] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص199-200.

3-المخالفة:

مصطلح المخالفة مشتق من المادة اللغوية (خ ل ف)، وفي هذا يقول (ابن منظور) في (اللسان): "وتخالفَ الأمران واختلفا: لم يتفقا... والخلاف: المضادة، وقد خالفه مخالفةً وخلافاً"[67]. فالمخالفة في اللغة تدل على نقيض الشيء وضده.

أما في الاصطلاح فلا نكاد نعثر على دراسات تخص مصطلح المخالفة، وإذا وجدنا ذلك نلاحظ أن جل من درسوا هذا المصطلح قد استندوا إلى مؤلفات (تمام حسان) واقتبسوا منها، ولا نجد إلا النذر القليل منهم ومن بينهم (كوليزار كاكل عزيز) الذي جعل أقوال (تمام حسان) فيما يخص هذا المصطلح –المخالفة– قاعدة انطلق منها ليخلص إلى القول بأن المخالفة هي: "قرينة معنوية، ويدخل ضمن هذا الباب موضوع الاختصاص، وحده حكم علّق بالبناء للمفعول بضمير ما أو شيء تأخر عنه أي عن الضمير"[68].

وخصّص (تمام حسان) لهذا الموضوع جانبا من البحث في ضوء تعريفه للمخالفة بقوله: "هي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية يجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة. ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أننا لا نحس ارتياحا إلى تفسير النحاة لمعنى باب الاختصاص إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا لفعل محذوف تقديره (أخص) أو (أعني) ومع أن تقدير (أخص) منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان (التخصيص) إلا أنني أحس عزوفا تاما عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال. والذي يبدو لي هنا أن القيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب. نحو:

- نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.
- نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف.

---

[67] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج02، ج14، مادة (خ ل ف)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص1239-1240.

[68] –كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص171.

فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف والعرب في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر. ولو اتحد المعنى لاتّحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما ولكن إرادة (المخالفة) بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختصّ"[69]. فالمخالفة إذا قرينة معنوية دالة على الاختصاص، وهي في ذاتها تقوم على مبدأ الضدية، فالأشياء –أو بالتحديد الكلمات– حسب (تمام حسان) تعرف بمقابلتها بغيرها واختلافها في سمة من السمات هو ما يميزها ويظهر المعنى الذي تدل عليه بدقة.

4-النسبة:

النسبة مشتقة من المادة اللغوية (ن س ب)، وهي كما ورد تعريفها في معجم (لسان العرب لابن منظور): "والنَّسَبُ: القرابة...النسبة مصدر الانتساب"[70]. وعليه فمعنى النسبة في اللغة يفيد القرابة.

أما في الاصطلاح فيراد بالنسبة ما يلي: "هي من معاني حرف الجر (اللام) ويفيد أن المجرور بحرف الجر هو صاحب المذكور في الكلام، نحو: (القلم لسميرٍ)"[71]. وهي حسب هذا المثال نسبة القلم لسمير بواسطة حرف الجر (اللام). وبالإضافة إلى حرف الجر تفيد النسبة أيضا الإضافة، وهذا حسب ما تعريف (كوليزار كاكل عزيز) لها، حيث يقول في هذا الشأن: "النسبة هي قرينة معنوية كبرى، وتعني إضافة شيء إلى شيء آخر وربطه به ومن أجل ذلك، كان بها حاجة دائما إلى طرفين منسوب ومنسوب إليه"[72]. وبالتالي فالنسبة قرينة معنوية تختص بحرف الجر وكذا بالإضافة.

ونجد أن (تمام حسان) يتفق مع غيره حول مفهوم القرينة، حيث نلاحظ أنه جمع بين التعريفين السابقين للنسبة، وهذا في تعريفه لها: "هي قرينة كبرى كالتخصيص وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية كما دخلت القرائن

---

[69] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص199–200.

[70] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج06، ج49، مادة (ن س ب)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص4405.

[71] –إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط1، 1988، ص683.

[72] –كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص173. (نقلا عن: البحث النحوي عند الأصوليين، ص180).

المعنوية المتعددة تحت عنوان التخصيص. والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية. وواضح أن معنى النسبة غير معنى التخصيص لأن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق. والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة هي ما نسميه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة"[73].

وقد فصل (تمام حسان) في الحديث عن حروف الجر والإضافة، كونهما قرينتان فرعيتان عن قرينة النسبة، أو الركيزتين الأساسيتين التي بُنيت عليهما، حيث يقول في هذا الصدد: "وحروف الجر حتى في اصطلاح النحاة القدماء (أدوات تعليق) ومن عباراتهم المشهورة قولهم: (والجار والمجرور متعلق)، فكلمة (متعلق) هنا تفيد أن النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معاني الجر (أي القرائن المعنوية المفهومة من حروف النسبة) من تعليق على أن التعلق بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به إنما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن. فإذا قلنا: جلس زيد على الكرسي فإن الكرسي تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالمضي.... وأما معنى الإضافة فيكفي لبيان قوة التعليق فيه أن النحاة لم يغفلوا النص على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة"[74].

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن قرينة حروف الجر هي نسبة بين الحدث في الإسناد وبين المجرور، أما قرينة الإضافة هي نسبة بين المضاف والمضاف إليه.

5-التبعية:

ويطلق عليها أيضا مصطلح (التابع) وهو في اللغة يعني: "التالي، والجمع تُبع وتبّاع ويقال: تبعت الشيء تبوعا أي: سرت في أثره. وفي الاصطلاح يطلق على مجموعة من الأسماء تلازم ما قبلها ولا تنفك عنه وتتبعه في أمور كثيرة. والتابع الاصطلاحي يجمع على توابع والتوابع هي: النعت والعطف بنوعيه البيان والنسق وكذلك البدل والتوكيد. وتشترك التوابع كلها في تبعيتها لمتبوعاتها في حالات الإعراب الثلاث الرفع والنصب والجر، ولكنها

[73] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دط، 1994، ص201.

[74] -المرجع نفسه، ص202-203.

تختلف في تبعيتها لما قبلها من الأمور الأخرى كالتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث"[75]. فموقع التابع والمتبوع من الجملة بمثابة مصطلح مفرد من حيث التسمية، أو كلمة منفردة، وبالتالي يأتي كل من التابع والمتبوع متتابعين من دون فصل بينهما أو تغيير في موقعهما أو تبديل.

ولا يبتعد (تمام حسان) عن غيره من اللغويين في وضع مفهوم لمصطلح التبعية، فهي كما عرفها: "قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثم إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية كما أن هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعا هي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائما أيا كان نوعهما"[76].

وما نلحظه أن الرتبة هي معيار أساسي تقاس عليه التبعية فحضورها يؤدي بالضرورة إلى تشكل هذه الأخيرة. أما عن القرائن الأربعة التي تندرج تحت مسمى التبعية فقد فصّل (تمام حسان) في الحديث بشأنها، وفي هذا يقول: "فأما النعت فهو يصف المنعوت ويكون مفردا حقيقيا وسببيا وجملة وشبه جملة. وأما التوكيد فمنه لفظي ومعنوي فاللفظي بتكرار المؤكد والمعنوي بألفاظ معينة. وأما عطف البيان فليس يتم بواسطة الحرف وإنما يفسر التابع فيه ما كان في متبوعه من إبهام فهو مما قبله في وضع يقترب نوع اقتراب من معنى المفعول المطلق المبين للنوع من جهة ومن معنى التمييز أو النعت من جهة أخرى إلا أنه يمتاز عنهما بقرينة التبعية وبعض القرائن اللفظية. وتفسير متبوعه يكون بتخصيصه إذا كان نكرة وتوضيحه إذا كان معرفة. والنسق تتضافر فيه قرينة التبعية وقرينة الأداة ومطابقة الحركة. والبدل إما مطابق أو اشتمال أو بعض أو إضراب وكل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلا إلا عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه فإذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال"[77]. وبالتالي فالتبعية قرينة معنوية كبرى تشتمل على قرائن ثانوية هي النعت

[75] –محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص32.

[76] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص204.

[77] –المرجع نفسه، ص204.

والتوكيد والعطف والبدل، وقوام التبعية هو حضور كل من التابع والمتبوع على حد السواء من حيث الرتبة وكذا العلامة الإعرابية.

ب-القرائن اللفظية:

القرائن عند (تمام حسان) نوعان معنوية ولفظية، وهدفه من هذا التقسيم هو تضافر هذه القرائن بعضها مع بعض لكي تؤدي إلى الوصول إلى المعنى، هذا الأخير يعد قوام النظرية اللغوية عند (تمام حسان). وقد تطرقنا إلى مفهوم القرينة المعنوية وأنواعها، أما القرينة اللفظية فهي: "الدليل المقالي، أي ما يعود إلى القول والكلام، نحو: (هل صبرت على المكاره؟ –صبرا جميلا–) أي: صبرتُ صبرا جميلا"[78]. أما (تمام حسان) فيرى أنها: "عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك. ومَثَلُ هذه القرائن كمثل معالم الطريق التي يهتدي بها المرء إلى المكان الذي يقصده"[79]. والقرائن اللفظية كما ارتضاها (تمام حسان) هي كالتالي: العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، النغمة.

1-العلامة الإعرابية (الإعراب):

لقد كان الإعراب ولا زال من أهم القضايا التي شغلت بال النحاة العرب، بل واعتبره بعضهم الأساس الذي تنبني عليه اللغة العربية وبخاصة المستوى النحوي، والإعراب في عمومه هو: "تغيير أواخر الكلمات، لفظا أو تقديرا، بتغيير وظائفها النحوية ضمن الجملة... واللفظ المعرب هو الذي يدخله الإعراب، نحو كلمة (المعلم) في قولك: جاء المعلمُ) و(شاهدت المعلمَ) و(مررت بالمعلمِ)"[80]. وعليه فوظيفة الإعراب هي الكشف عن المعاني النحوية في الجملة والسير وفقها يؤدي بالضرورة إلى ضبطها.

---

[78] –راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مر: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1993، ص334.

[79] –تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص07.

[80] –إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت –لبنان، ط1، 1988، ص109.

أما (تمام حسان) فيرى أن العلامة الإعرابية لا توصل إلى المعنى منفردة إلا بتضافرها مع قرائن أخرى، ولهذا فهو ينتقد النحاة القدماء منهم والمحدثين حول نظرية العامل (العلامة الإعرابية)، وحجته في ذلك أنها قاصرة على تأدية المعنى، حيث يقول في هذا الشأن: "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أو لفظية وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها"[81]. ويقول أيضا في موضع آخر فيما يخص انتقاده لنظرية العامل: "أما الذين اعترفوا بصلة الإعراب بالمعنى فقد بالغوا في ذلك حتى خرجوا عن جادة الصواب فلم يكن خطؤهم أقل من خطأ أولئك المنكرين.. لقد لقيت قرينة الإعراب من هؤلاء قدرا من الحفاوة جعلهم يتجاوزون النظر إلى وضعها بين قرائن إلى أن يجعلوها النحو كله تقريبا، وبنوا على الإعراب هيكلا نظريا أطلقوا عليه اسم (العمل النحوي) صيروا هذا الهيكل غاية تقصد إليها دراسة النحو وينتهي إليها فهمه ويسعى إلى تحصيلها تعليمه. وهكذا أصبح النحو عندهم ضبط أواخر الكلم بحسب المعنى"[82]. فهو يدعو إلى ضرورة تضافر القرائن، كون العلامة الإعرابية لا توصل بمفردها إلى المعنى المراد. وهذا انطلاقا من رفضه التام لنظرية العامل بنعته إياها قاصرة أو بالأحرى غير موصلة إلى المعنى المقصود.

2-الرتبة:

الرتبة في اللغة مشتقة من المادة اللغوية (ر ت ب)، والتي تعني: "رَتَبَ الشيءُ يرتُب رتُوباً، وترتّب: ثبتَ فلم يتحرك. يقال: رَتَبَ رُتوب الكعب، أي انتصب انتصابه، ورَتَبَهُ ترتيبا: أثبته... والتُّرتُّب والتُّرتَّبُ كله: الشيء المقيم الثابت، والتُّرتُّب: الأمر الثابت"[83]. فهي بذلك تفيد معنى ثبوت الشيء وعدم تحركه.

---

[81] –تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص207.

[82] –تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص198.

[83] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج03، ج18، مادة (ر ت ب)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص1574.

أما في الاصطلاح فقد عرفت الرتبة على أنها: "هي الموقع الذِّكري للكلمة في جملتها. فيقال مثلا: رتبة الفاعل التقدم على المفعول ورتبة المبتدأ التقدم على الخبر"[84]. ويضيف (محمد سمير نجيب اللبدي) قائلا: "فإن تقدمت الكلمة في الجملة بحسب رتبتها المقررة لها –قيل فيها إنها متقدمة رتبة وإن تأخرت عما هو مقرر لها قيل إنها متأخرة رتبة. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، يقال في المفعول به: متقدم لفظا ومتأخر رتبة، كما يقال في الفاعل وهو ربه- متأخر لفظا متقدم رتبة"[85]. وفي تعريف أكثر دقة ووضوح لمصطلح الرتبة، يرى (كوليزار كاكل عزيز) أن الرتبة هي: "النظام الذي تشكله الوحدات في سياق أفقي محدد كأن تتقدم وحدة على وحدة أخرى، أو تتأخر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت، نحو تقدم العمدة على الفضلة، والمتبوع على التابع فعلى سبيل المثال: للتوابع مكان ثابت في الجملة فلا تتقدم الصفة على الموصوف نحو قولنا: (جاء محمدٌ الكريمُ) فالترتيب فيها سياقي ثابت لأن (الكريم) لا يمكن أن يسبق (محمداً)، في حين يجوز تقدم المفعول به على الفاعل أو الفعل نحو قولنا: (ضرب محمدٌ علياً، ضرب علياً محمدٌ، عليا ضرب محمدٌ"[86].

ومن ثمة فالرتبة هي التسلسل الكلامي الذي ترتَّب وفقه الكلمات كلٌّ ورتبتها في أية جملة، أو بالأحرى موقع الكلمة بإزاء الجملة، وهذا الترتيب هو ما يكسب الكلمات معناها الخاص.

أما (تمام حسان) فيعرف الرتبة على أنها: "قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية: أي أنها في النحو على المعنى، وفي الأسلوب مؤشر أسلوبي ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبي"[87]. وحسب (تمام حسان) وغيره من اللغويين تقسم الرتبة إلى نوعين، فهي إما محفوظة وغير محفوظة:

أ–الرتبة المحفوظة: ونجدها: "بين الفعل والفاعل وبينه وبين نائب الفاعل وهي كذلك بين حرف الجر والمجرور، وحرف العطف والمعطوف، والموصول وصلته، وأداة الاستثناء والمستثنى وكذلك الواو والحال الجملة، والواو والمفعول

[84] –إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت –لبنان، ط1، 1988، ص192.

[85] –محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص92.

[86] –كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص98.

[87] –تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص91.

معه ومن الأدوات ما يحفظ رتبة الصدارة فلا يتقدم عليه جزء من الجملة كأدوات الشرط والاستفهام والتمني والترجي والعرض والتخصيص إلخ، ولا يتقدم النعت على المنعوت ولا المضاف إليه على المضاف وهلم جرا. ومعنى أن الرتبة قرينة هنا أنها معلم من معالم الطريق في السياق تتعين بها مواقع الكلام ويعرف الباب النحوي حينئذ بموقع الكلمة من السياق"[88].

ب–الرتبة غير المحفوظة: وهي: "الرتبة التي قد تهدر إذا أمن اللبس أو اقتضى السياق تخلفها ولكنها تحفظ إذا توقف المعنى عليها أو اقتضى السياق الاحتفاظ بها وتلك هي الرتبة بين المبتدأ والخبر وبين الفاعل والمفعول به، وبين المفعول الأول والثاني وبين اسم إن وخبرها واسم كان وخبرها وبين نعم والمخصوص وهلم جرا. فمثال إهدارها عند أمن اللبس تقدم الخبر على المبتدأ ومثاله حين يقتضي السياق تقدم المفعول على الفاعل في زيد ضربه عمرو، ومثال ضرورة حفظها لتوقف المعنى عليها ضرب موسى عيسى، ومثال حفظها حين يقتضي السياق ضربت زيدا"[89]. فاقتضاء المعنى والمبنى معا يساهم في جعل الرتبة غير المحفوظة محفوظة، أما عدم اقتضاء أحدهما في حفظ الرتبة يجعل حرية التقديم والتأخير قائمة.

ويلخص (تمام حسان) مفهوم كل من الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة في قوله: "فأما الرتبة المحفوظة فيتعلق المعنى بحفظها، ويعد انتهاكها غريبا في الكلام...أما في الحرة غير المحفوظة فكل واحد من طرفيها صالح أن يتقدم أو يتأخر بحسب المقاصد الأسلوبية. ومن هنا كانت الرتبة غير المحفوظة مسرحا للتنظير البلاغي في باب التقديم والتأخير"[90]. ويقول أيضا في هذا الشأن: "والرتبة نوعان: محفوظة وغير محفوظة. أما المحفوظة فلا سبيل إلى تشويشها في الاستعمال المعاصر، وكل ما ورد من ذلك في عصر الفصاحة فهو ترخص... ولا دخل للدراسات البلاغية في الرتبة المحفوظة، لأن الرتبة المحفوظة قرينة من قرائن النحو، ومن ثم يعد التصرف فيها إخلالا بوظيفة

[88] –تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ج11، مج11، مجلة اللسان العربي، المغرب، 1974، ص50.
[89] –المرجع نفسه، ص50.
[90] –تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007، ص51–52.

القرينة ومدعاة للبس. أما الرتبة غير المحفوظة فهي التي تسمح بالتقديم والتأخير، وكل جهود البلاغيين في هذا المجال محصورة في حدودها"[91].

فلم يكتف (تمام حسان) في ضوء تفريقه بين كل من القرينة المحفوظة وغير المحفوظة على أساس الموقع فحسب، بل تعدى ذلك إلى جعل الاختصاص معيارا أيضا تقاس عليه نوعية الرتبة، وهذا بإدراج الرتبة المحفوظة في مجال أو من اختصاص النحو، في مقابل الرتبة غير المحفوظة والتي تدرج في البلاغة.

3-الصيغة (البنية):

وهناك من يطلق عليها أيضا مصطلح (البنية). —سبق تعريف الصيغة في الفصل الخاص بالمصطلح الصرفي، لكن من زاوية نظر صرفية– وإذا ما استعمل هذا المصطلح ليمسّ مجال النحو، وبخاصة ضمن القرائن اللفظية فنجد أن (تمام حسان) يعرفها على أنها: "دلالة صورة الكلمة على المعنى النحوي"[92]. ويعرفها في موضع آخر من خلال قوله: "هي المبنى الصرفي أو مبنى التقسيم للأسماء والأفعال والصفات، فالصيغة قرينة لفظية تبين المعنى النحوي، فلا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم"[93].

وعليه نجد أن مصطلح الصيغة يمسّ في جانب منه علم الصرف وفي جانب آخر علم النحو، كونه مصطلح صرفي إلا أن مفهومه يتبلور بشكل عام في مجال النحو، وهذا انطلاقا من كون التتابع الحرفي للكلمة والذي هو الصيغة يدل على معنى في نفسه، وإذا ما أُلحق بالتركيب فهو يدل على معنى نحوي عام، وهذا من خلال تضافر قرائن أخرى تساعد على الإيصال إلى المعنى الذي تحمله الجملة.

4-المطابقة:

إذا ما بحثنا عن المعنى اللغوي لمصطلح المطابقة في طيات اللسان نجد أنها تعني: "...وقد طابقه مطابقة وطباقا. وتطابق الشيئان: تساويا والمطابقة: الموافقة. والتطابق: الاتفاق. وطابقتُ بين الشيئين إذا جعلتهما على

[91] –تمام حسان: التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1984، ص127–128.

[92] –تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص17.

[93] –(ينظر): تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص210.

حذو واحد وألزقتهما. وهذا الشيء وَفقُ هذا ووفاقه وطباقه وطابَقَه وطِبقُهُ وطبيقُه ومطبِقُهُ وقالِبُه وقالِبُه بمعنى واحد"[94]. فالمطابقة تعني التساوي والموافقة والاتفاق.

أما في الاصطلاح فلا نكاد نعثر على تعريف خاص بالمطابقة سوى التعريف الذي وضعه (أحمد مختار عمر) لها من خلال (معجم اللغة العربية المعاصرة)، وهذا نصه: "المطابقة هي توافق بين جزأين مترابطين من أجزاء الكلام في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث"[95]. وعليه فالمطابقة تسهم بشكل أو بآخر في انسجام الكلمات بعضها مع بعض، وبالتالي توصل إلى تجلية المعنى الذي يحمله التركيب أو الجملة.

وإذا ما تفحصنا مؤلفات (تمام حسان) لا نكاد نعثر على تعريف لمصطلح المطابقة، على الرغم من تسليطه الضوء على جوانب هامة تخص المطابقة منها الحالات التي تحدث فيها المطابقة، حيث يقول في هذا الصدد: "مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف مثلا إلا النواسخ المنقولة عن الفعلية فإن علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة وأما الخوالف فلا مطابقة فيها إلا ما يلحق (نعم) من تاء التأنيث. وتكون المطابقة فيما يلي:

1- العلامة الإعرابية.

2- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).

3- العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

4- النوع (التذكير والتأنيث).

5- التعيين (التعريف والتنكير)"[96].

---

[94] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج04، ج30، مادة (ط ب ق)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص2636.

[95] –أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مج01، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ص1388.

[96] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص211-212.

وتتمثل أهمية المطابقة من خلال هذه المجالات الخمسة في كونها: "تقوّي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى. وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كل منهما. فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال"[97]. وعليه تظهر المطابقة من خلال الكلمة المفردة، إلا أن أثرها يتبين بين أجزاء التركيب، فبتراصها أو مجاورتها أو بالأحرى مطابقة بعضها لبعض يتحقق المعنى المراد من هذه القرينة اللفظية.

5-الربط:

الربط في عمومه يرتبط بأحرف الربط وهي: "الكلمات التي ليست فعلا أو اسما، والتي هي قسم من أقسام الكلمة، وهي قسمان: قسم يسمى (حروف المعاني) وهي التي تفيد معنى جديدا تحلّيه معها. نحو: (من، إلى، على) ونوع ليس للمعاني، وإنما هو زائد أو مكرر، وكلاهما لتوكيد معنى موجود، نحو: ما، الباء، من وغيرها من الحروف التي تأتي زائدة"[98]. فالربط يختص بتوكيد المعنى الذي يحمله أي تركيب، وهذا باستعمال حروف معينة.

و الربط قرينة بالغة الأهمية كونها "سمة غالبة في التركيب النحوي ويعتمد عليها في التحليل الشكلي للتركيب النحوي، إذ يحتم الترابط السياقي النحوي أن يشتمل السياق على قرينة الربط لأنها تربط بين أجزائها"[99].

ويعرفها (تمام حسان) على أنها: "قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر. والربط ينبغي أن يتم بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين القسم وجوابه وبين الشرط وجوابه إلخ. ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط أو بالحرف أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى أو باسم الإشارة أو أل أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر"[100]. وبالتالي فتحقق قرينة الربط يكون

---

[97] -المرجع نفسه، ص212-213.

[98] -إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت –لبنان، ط1، 1988، ص384.

[99] -كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص112. (نقلا عن: من أسرار اللغة، 327).

[100] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص213.

باتصال طرفين من أطراف الجملة بعضها مع بعض دون ترتيب عشوائي لعناصرها، وهذا باستعمال إحدى وسائل الربط المذكورة آنفا. وفي هذا يقول (تمام حسان): "وعلاقة الربط وظيفتها إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية"[101].

وعليه فالهدف الأسمى من قرينة الربط هو رفع كل لبس وغموض عن التركيب، وهذا من خلال الوصل أو الربط بين عناصر الجملة بغية الوصول إلى المعنى الذي تحمله هذه الأخيرة.

6-التضام:

يعتبر مصطلح التضام من المصطلحات التراثية التي لاقت اهتمام العلماء والباحثين، وإذا ما بحثنا عن معناه اللغوي نجد أنه يعني: "ضمم. الضمُّ: ضمُّك الشيء إلى الشيء، وقيل قبض الشيء إلى الشيء، وضمَّه إليه يضُمُّه ضمًّا فانضمَّ وتضامَّ. تقول: ضَمَمْتُ هذا إلى هذا، فأنا ضام وهو مضموم...وضامَّ الشيءُ الشيءَ: انضمَّ معه. وتضام القوم إذا انضم بعضهم إلى بعض"[102]. وبهذا فالتضام في اللغة يعني اجتماع الشيء مع الشيء.

وفي الاصطلاح نجد من بين الذين أشاروا إلى مصطلح التضام (عبد القاهر الجرجاني) في كتابه (دلائل الإعجاز)، حيث يقول: "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد"[103]. فالكلمات إنما وضعت لتضام مع بعضها البعض في التركيب، ولتؤدي وظيفتها الرئيسية وهي تأدية المعنى.

ومن التعريفات الحديثة للتضام نجد: "هو إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أكثر عموما، فالتضام هو اتصال سياقي كاتصال القسم بالمقسم به والمستثنى بالمستثنى منه والمعطوف بالمعطوف عليه معنى. وهو من القرائن الشكلية التي تعين على تحديد مواضع الكلمات بين أقسام الكلم فهي ذات علاقة بقرينة الرتبة، لأنها محددة لمواقع

---

[101] –تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص109.

[102] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج04، ج29، مادة (ض م م)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص2609.

[103] –عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص539.

الكلم في داخل السياق، لذا كانت من العناصر البارزة المكونة لنظام تأليف الجملة"[104]. فالتضام إنما وضع إلا نتيجة لتوضيح التركيب النحوي.

أما (تمام حسان) فيعرف التضام على النحو التالي: "هو أن يكون أحد عنصرين من عناصر اللغة طالبا لعنصر آخر أو قابلا لصحبته أو رافضا لها؛ ومن هنا نشأت المصطلحات الثلاثة: التلازم والتوارد والتنافي"[105]. ويقول في موضع آخر، مشيرا إلى أن التضام يأتي على وجهين هما:[106].

أ- الوجه الأول أن التضام هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا وهلم جرا، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح (التوارد) وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية.

ب- الوجه الثاني أن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضام هنا (التلازم) أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا (التنافي) وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف.

وعليه فالتضام يأتي بإحدى الطرق الثلاثة وهي على الترتيب: التلازم، والتوارد، والتنافي، وفي هذا يقول: "إن ما يقصد بلفظ التضام (واللفظ قديم ولكن معناه هنا من وضعنا) إما أن يكون لزوم لفظ وهو (التلازم) أو مناسبته له بحيث لا يمتنع أن يصاحبه (وهو التوارد) أو تنافره معه بحيث لا يردان معا متواليين في تركيب واحد (وهو التنافي) وقلنا أيضا إن التلازم قد يكون افتقارا أو اختصاصا وأن الافتقار قد يكون بأصل الوضع وقد يكون

---

[104] – كوليزار كاكل عزيز: القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009، ص111.

[105] –تمام حسان: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرةط1، 2007، ص95.

[106] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص216-217.

بنمط التركيب (والأول يسمى المتأصل ويسمى الثاني غير المتأصل)"[107]. فالتضام عند (تمام حسان) يكون بتتبع طريقة من الطريقتين، فأما الأولى فإيجابية فيندرج تحت مسماها كل من التلازم والتوارد، وإما سلبية ويندرج تحتها التنافي. والتضام في عمومه هو طلب كلمة لأخرى في السياق.

7-الأداة:

لقد سبق وأن عرفنا مصطلح الصيغة في الفصل الخاص بالمصطلح الصرفي، كون الأداة آخر قسم من أقسام الكلم، إذ تصنَّف في القسم السابع منه، إلا أن ما تمت الإشارة إليه بخصوص هذا المصطلح هو تسليط الضوء على مفهومه والإشارة إلى منزلته في مقابل المصطلحات الأخرى التي يتشكل منها الكلم، إلا أن ما سيتم التطرق إليه وإضاءته في هذا الصدد هو التركيز على كون الأداة قرينة لفظية، حيث يقول (تمام حسان) بشأنها: "وهذه القرينة اللفظية المستخدمة في التعليق تعتبر من القرائن الهامة في الاستعمال العربي... والأدوات على نوعين: أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل والثاني الأدوات الداخلة على المفردات. فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدم. ومثال أدوات الجمل النواسخ جميعا وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والتمني والترجي والعرض والتخصيص والقسم والشرط والتعجب والنداء، ومثال الأدوات الداخلة على المفردات حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا"[108]. وبخصوص التضام يرى (تمام حسان) أنّ: "لكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة فهي تتطلب بعدها شيئا بعينه فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة حيث تدل بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها. وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق

[107] -تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، ط1، 1993، ص244.

[108] -تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص224-225.

النحوي قرينة لفظية هامة جدا"[109]. وبالتالي فالموقع الذي تحتله الأداة وكذا تضامها مع كلمات أخرى هو ما يجعلها أداة مساعدة بشكل واضح وجلي على تأدية المعنى وتشكله بالرجوع إلى التركيب.

8-النغمة:

لقد سبق وأن أشرنا إلى هذا المصطلح في الفصل الخاص بالمصطلح الصوتي، وهذا في ضوء مقابلة (تمام حسان) لمصطلح النغمة باللحن، والنغمة في نظر (تمام حسان): "من قرائن التعليق اللفظية في السياق للتنغيم وهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق... فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة. فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة. فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة فاؤها وعينها ولامها وزوائدها وملحقاتها نغمات معينة بعضها مرتفع وبعضها منخفض وبعضها يتفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه. وبعضها صاعد من مستوى أسفل وبعضها هابط من مستوى أعلى. فالصيغة التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي"[110]. وعليه تتمثل أهمية النغمة كونها قرينة لفظية في المساعدة على فهم نوع الجملة؛ أهي استفهامية أم تعجبية أم مثبتة أم منفية... وعليه يمكن للنغمة أن تؤدي دور علامات الترقيم في الجملة وتحلّ محلها من حيث الوصول إلى المعنى الذي تحمله الجملة.

9-أصول النحو:

هناك أدلة لأصول النحو وهي كما ذكرها (تمام حسان) في كتابه (الأصول) ثلاثة أدلة، وهي كالتالي: السماع، الاستصحاب، والقياس.

[109] – تمام حسان: المرجع السابق، ص225.

[110] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص226.

1-1-4-السماع:

يعتبر السماع الدليل الأول الذي ارتضاه (تمام حسان) من أدلة أصول النحو الثلاثة، وإن الغاية الأولى والأساسية التي وضع من أجلها السماع هي حماية اللغة العربية من اللحن. وإذا ما عدنا إلى التعريف اللغوي للسماع، نجد (ابن منظور) في اللسان يقول: "والسماع كله: الذكر المسموع الحسن الجميل... والسماع ما سمّعت به فشاع وتُكُلِّمَ به"[111]. وحسب ما ذهب إليه (ابن منظور) فالسماع هو الأخذ من كلام السابقين والسير وفقه.

أما في الاصطلاح فإذا ما بحثنا عن أدق تعريف للسماع، فإننا نجد تعريف (جلال الدين السيوطي) له (ت911هـ)، حيث يقول في شأنه: "هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كل منها من الثبوت"[112]. فالسيوطي جعل من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وكذا كلام العرب مصدرا يتم العودة إليه في قضية السماع.

وإذا ما تفحصنا مؤلفات (تمام حسان) فإننا لا نقع على تعريف لمصطلح السماع، غير إشارته إلى النصوص التي يجب الأخذ بها، حيث يقول بهذا الخصوص: "كان النحاة يسمون المادة المسموعة (الفصيح)، ويقصدون بذلك النصوص المأثورة التي تتسم بالنقاء اللغوي وعدم التأثر بلغة الأمم المجاورة، ويستتبع ذلك بالطبع أن يكون قائلوها من العرب الفصحاء. وكانت هذه النصوص المأثورة تقع على ثلاثة أنواع:

1- القرآن الكريم.

2- الحديث الشريف.

---

[111] – جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج03، ج24، مادة (س م ع)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص2096.

[112] –جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، دب، ط2، 2006، ص39.

3- كلام العرب الفصحاء، شعرا كان أم نثرا"[113].

وعليه بات من الضروري بالنسبة لـ (تمام حسان) ولغيره بخصوص قضية السماع الرجوع إلى كل من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب وبالذات الفصيح منه. وعلى الرغم من عدم تعريف (تمام حسان) للسماع فإنه وفي إشارة مهمة منه جعله يرتكز على نصوص ثلاثة -كما أسلفنا الذكر بشأنها-، وبالتالي فهو يتوافق مع سابقيه حول قضية السماع.

1-1-5-الاستصحاب:

إذا ما عرفنا مصطلح الاستصحاب في اللغة فإننا نعود إلى المادة اللغوية (ص ح ب)، والتي يدور معناها حول التالي: "صحب. صحِبَهُ يصحَبُهُ صُحْبَةً، بالضم، وصَحَابَةً، بالفتح، وصاحَبَهُ: عاشره... واصطحب الرجلان، وتصاحبا، واصطحب القوم: صحب بعضهم بعضا... واستصحب الرجُلَ: دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئا فقد استصحبه"[114]. فالاستصحاب في اللغة يعني الملازمة وعدم المفارقة.

أما في الاصطلاح، فنجد أن أصل هذا المصطلح إنما هو فقهي في الأساس، وانتقل بعدها إلى علم أصول النحو، ومن أبرز النحاة الذين عرفوا هذا المصطلح (ابن الأنباري) في قوله: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على الأصل في البناء"[115].

أما (تمام حسان) فيقول عن الاستصحاب: "ومعنى الاستصحاب البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف أم صورة الكلمة أم صورة الجملة، وكل صورة من هذه الصور

---

[113] -تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص91-92.

[114] - جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، مج04، ج28، مادة (ص ح ب)، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981، ص2400-2401.

[115] -أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1957، ص46.

الأصلية المجردة تسمى (أصل الوضع). وكما جرّد النحاة أصل الوضع جردوا كذلك (أصل القاعدة). والمقصود بكون الاستصحاب دليلا من أدلة النحو أن العنصر التحليلي النحوي حرفا كان أم كلمة أم جملة، وكذلك الحكم الذي يتوصل إليه النحوي، إذا جاء على أصله فلا يسأل عن علته لأن استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل من الأدلة المعتبرة"[116].

وفي سياق حديثه عن الاستصحاب يرى (تمام حسان) أن من قبله لم يعطوا للاستصحاب عناية فائقة، وفي مقابل ذلك يرى بضرورته الحتمية كونه من أدلة أصول النحو التي لابد من الرجوع إليها، حيث يقول عن سابقيه ممّن لم يأخذوا بالاستصحاب وجعلوه من أضعف الأدلة: "فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر، وأن يرددوا مصطلحات مثل أصل الوضع وأصل القاعدة والأصل المهجور والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل والوجه إلخ تاركين للقارئ أن يفهم معاني هذه المصطلحات من سياق الكلام، ولست أتهم المؤلفين في أصول النحو بأن تفاصيل نظرية الاستصحاب لم تكن واضحة في أذهانهم إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن يحسنوا التطبيق، وكل ما أوجهه إليهم أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات، لأنهم اتكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنهم لم يجدوا من الضروري إثباتها، لأن الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة"[117]. ونتيجة لذلك أعطى (تمام حسان) للاستصحاب عناية كبيرة، حيث يقول في هذا الشأن: "وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطا بين السماع والقياس، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد من الشاذ، فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها (المسموع) ويجري عليها الاستقراء والملاحظة ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا ما استقامت له الأصناف (الأبواب) واتضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي

[116] –تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص62.
[117] –المرجع نفسه، ص107.

مجرد يمثل تصورا ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة"[118]. وعليه فلدينا أصل الوضع، وأصل القاعدة. – سنفصل الحديث حولهما–.

أولا: أصل الوضع:

1–الحرف:

إن السبيل إلى معرفة أصل وضع الحرف هو (ذوق الحروف)، ما يساعد في بادئ الأمر على تبيان مخرج وصفات كل حرف من الحروف، ولعل القدماء قد استعانوا على معرفة ذلك بطريقة تتمثل في نطقهم بالحرف ساكنا مسبوقا بهمزة مكسورة، وبالتالي يظهر مخرج الحرف وأهم الصفات التي تميزه عما عداه من الحروف (وهو ما نطلق عليه الأصل). وفي هذا يقول (تمام حسان): "فإذا أردنا معرفة الأصل وتمييزه من الفروع بالنسبة للنون مثلا تذوقنا النون بنطقها ساكنة بعد همزة مكسورة، وعندئذ سنجد أصل النون مكونا من العناصر التالية:

1– الأصل في النون أن تنطق في اللثة.

2– الأصل في النون أن تكون أنفية.

3– الأصل في النون أن تكون مجهورة.

4– الأصل في النون أن تكون مرققة.

وكل واحد من هذه العناصر الأربعة التي يتكون منها (أصل وضع النون) صالح (من الناحية النظرية البحتة) لأن يعدل عنه إلى غيره، فيعدل عن اللثة إلى أحد المخارج الأخرى، وعن الأنفية إلى الفموية، وعن الجهر إلى الهمس، وعن الترقيق إلى التفخيم. ولكننا من الناحية التطبيقية نجد اللغة العربية تحصر العدول عن أصل النون في المخرج والترقيق وتحتفظ للنون بصفتي الأنفية والجهر دائما وفي جميع الحالات"[119]. وبالتالي فالمخرج والصفات التي

[118] – تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة المرجع السابق، ص107.

[119] –المرجع نفسه، ص109.

يتميز بها حرف النون هي أصل وضعه، أما دخول هذا الحرف في السياق أو تركيب كلامي فهو ما يؤدي إلى انتقاله من أصل الوضع إلى عدوله وعليه يشهد بعض التغيرات التي من شأنها أن تمس بعضا من صفاته.

2-الكلمة:

ويقصد بأصل وضع الكلمة أصلها المجرد، وقد درسهما (تمام حسان) انطلاقا من تصنيف الكلمات إلى صنفين: كلمات تركيبية وأخرى اشتقاقية على النحو التالي:

أ-الكلمات التركيبية: حيث يقول بشأنها: "والأصل في كل الكلمات التركيبية المحصورة العدد هو الجمود والبناء والرتبة والافتقار المتأصل وكلها يتجه إلى التقييد لا إلى الإطلاق. ولعل أكبر قيد على هذا النوع من الكلمات أنها مجموعات مقفلة، فهي محدودة العدد غير قابلة للاقتراض من لغة إلى لغة، وتستعصي على أن تكون بين المهجور أو المهمل ولا توصف بالقرابة ولا بكونها من الدخيل أو المعرب"[120]. وبالتالي فهي تتسم بالجمود وعدم قابلية الاشتقاق منها.

ب-الكلمات الاشتقاقية: أما بالنسبة لهذا النوع من الكلمات فلها معنى في ذاتها عند الإفراد، وتأتي على عكس الكلمات التركيبية التي لا تقبل الاشتقاق، فأما هذا النوع فيخضع للاشتقاق، وكذا الزيادة والنقصان بالرجوع إلى أصل الكلمة. وفي هذا يقول (تمام حسان): "فيبدو أن النحاة لم يصلوا إلى أصل الوضع إلا بعد أن جردوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع من الناحية الإبستيمولوجية المحضة، لقد كان على النحاة أن يجردوا أصول المادة الثلاثة وأنا أسميها أصل الاشتقاق) بواسطة إدراك علاقات القرابة بين أفراد طوائف الكلمات. فحين وضع النحاة جنبا إلى جنب كلمات مثل: قتل- يقتل- اقتل- قاتل- مقتول... لاحظوا أن الرحم التي تربط هذه الكلمات هي اشتراكها في حروف ثلاثة ترد في كل الكلمات بترتيب معين هو (ق- ت- ل) فكان من اليسير عليهم بالملاحظة الحسية أن ينسبوا هذه الكلمات جميعا إلى هذه الحروف الثلاثة باعتبارها مظهرا للقربى بينهما.

[120] - تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة ، المرجع السابق، ص115.

وهكذا أنشأ النحاة هذا الأصل الأول (أصل الاشتقاق) من خلال الملاحظة الحسية. ثم حين نظر النحاة في هذه الكلمات السابقة ومثيلاتها أدركوا أمرين:

(أ) أن هذه الكلمات تختلف في صورتها مع اتحادها في أصل الاشتقاق.

(ب) أن صورة كل كلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة، وإنما هي قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى.

وهكذا عرف النحاة (أو اكتشفوا) أصلا آخر لا يكون أصل الوضع إلا به وهو ما يعرف ب(أصل الصيغة). والعلاقة بين أصل الاشتقاق (فاء الكلمة وعينها ولامها) وبين أصل الصيغة هي علاقة التقاطع"[121]. هذا التقاطع بين أصل الاشتقاق والذي هو المادة اللغوية أو الجدر اللغوي الذي يجمع الكلمات من نفس العائلة، وأصل الصيغة والتي تعتبر البنية الصرفية للكلمات ومن ذلك (صيغة فاعل، مفعول، فعال...) ولنضرب مثالا عن ذلك فكلمة (كاتب) تعود إلى الجدر اللغوي (كتب)، وأصل صيغتها (فاعل) بالتالي فعلاقة التقاطع بينهما ساهمت في خلق كلمة جديدة.

3-الجملة:

يشتمل أصل الجملة في الأساس على ركنين هما: المسند والمسند إليه ويعدان عمدة في أية جملة، وما عداهما يعتبر فضلة. إلا أن (تمام حسان) قد أضاف أصولا أخرى، وتتمثل فيما يلي:[122].

1- الأصل الذكر، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

2- الأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

3- الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل.

4- الأصل الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها إلى التقدير والتأخير.

[121] - تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة ، المرجع السابق، ص116.

[122] -المرجع نفسه، ص121.

5- الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة، وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس.

إذ هناك شروط وجب تحققها لجواز العدول عن أصل من هذه الأصول لأمن اللبس من أجل حصول الفائدة "ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل، ولا يكون الإضمار إلا عند وجود المفسر، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي، ولا التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ"[123]. إذ لا بد من الالتزام بهذه الشروط حتى تحصل الفائدة ويزول كل لبس عن الجملة.

ثانيا-أصل القاعدة:

يقصد (تمام حسان) بأصل القاعدة: "تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ وتقدم الفعل على الفاعل وتقدم الموصول على صلته وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلم جرا"[124]. وبالتالي فمقصود (تمام حسان) بأصل القاعدة، أن هذه الأخيرة لا يطرأ عليها تغيير أو تبديل حيث تبقى كما وضعت لأول مرة، وإذا ما حدث العكس يختل المعنى.

ثالثا: العدول عن الأصل:

أ-العدول عن أصل وضع الحرف: سبق وأن أشرنا إلى أن أصل وضع الحرف يقوم على أساس تذوق الحرف "ولكن هناك ذوقا وعرفا لغويا عند العرب أصحاب السليقة جعلهم يكرهون توالي الأمثال وتوالي الأضداد ويألفون توالي الأشتات، فإذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كره العرب تواليهما ومن ثم عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته، فآلوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب إلخ. ولكن الخط العربي لم يعترف بظاهرة العدول عن الأصل فخصص لكل أصل رمزا هجائيا، وتغاضى عن الفروع التي جاء بها العدول وجعل ذلك أيضا من قبيل الاقتصاد، ومعنى هذا أن الاقتصاد في جهد المتكلم أدى إلى العدول ولكن

[123] - تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة ، المرجع السابق، ص122.

[124] -المرجع نفسه، ص123.

الاقتصاد في جهد الكاتب أدى إلى الاستصحاب"[125]. ومعناه أن الكاتب يسعى إلى التفريق بين الأصول دونما التفريق بين الفروع التي تمس الحرف.

ب–العدول عن أصل وضع الكلمة: ويكون على شاكلتين "مطرد أو غير مطرد. فإذا لم يكن العدول مطردا فذلك ما سماه النحاة (شاذا) فإن كان فصيحا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه– من أمثلة ذلك قول الراجز: الحمد لله العلي الأجلل (أي الأجل). أما إذا كان العدول مطردا فإنه يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة إلخ. وهي قواعد تشبه طابع قواعد الإدغام، لأنها تنبئ عن الذوق العربي بالنسبة للاستثقال والاستخفاف"[126]. أي أن سبب هذا العدول هو الثقل الذي يمس الكلمة، ومن ذلك المثال الذي ضربه (تمام حسان)، نذكر ما يلي: "(إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. (نحو قال وبذع)"[127].

ج–العدول عن أصل وضع الجملة: يتحقق العدول عن أصل وضع الجملة كما ارتضاه (تمام حسان) بواسطة "الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسع في الإعراب، وهذا العدول إما أن يكون مطردا أو غير مطرد. فإن كان غير مطرد فالنحاة يسمونه (شاذا) أو (ضرورة) أو (قليلا) أو (نادرا) أو (خطأ) ويمكن تفسيره بفكرة الترخص عند أمن اللبس. أما إذا كان العدول مطردا فإنه عندئذ يخضع للاعتبارات الآتية:

1– الفائدة أو أمن اللبس.

2– الخضوع لقواعد معينة يتم هذا العدول في ضوئها ويطرد في ضوئها.

3– الإطار العام لصناعة النحو كما يبدو من خلال قواعد التوجيه"[128].

---

[125] – تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة، المرجع السابق، ص127.

[126] –المرجع نفسه، ص128.

[127] –المرجع نفسه، ص129.

[128] –المرجع نفسه، ص130–131.

وفي توضيح من (تمام حسان) حول هذه الاعتبارات، يقول: "ويتضح خضوع العدول لأمن اللبس في وجوب أن يكون هناك دليل على المحذوف وضرورة التفسير عند الإضمار وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين وعلى التقديم والتأخير وهلم جرا. والقواعد التي تحكم ذلك هي المقصودة بالاعتبار الثاني مما سبق ويكفي أن تنظر في قواعد تقديم الخبر وجوبا أو جوازا وكذلك قواعد تقديم المفعول به أو الحال الخ. أما المقصود بالاعتبار الثالث السابق فهو أن قواعد التوجيه في عمومها تشكل إطارا للصناعة النحوية لابد أن تخضع له قواعد الأبواب سواء ما كان منها أصليا أو فرعيا"[129].

رابعا: الرد إلى الأصل (التأويل):

فأما **الرد إلى أصل الحرف** فيجب التنبيه إلى أن "ظاهرتي العدول والرد يتقاسمهما المتكلم والكاتب أو السامع فيما بينهما. فالمتكلم يعدل عن أصول الأصوات إلى فروعها لأن الأصول لا تنطق وإنما تنطق الأصوات وهي الفروع، والكاتب لا يرمز في الكتابة إلى الأصوات المنطوقة وهي كثيرة متشعبة وإنما يرمز إلى أصول الحروف...وإذا كان للمتكلم والكاتب والسامع حدس بأصول الأصوات دون فروعها فإنهم بالنسبة للكلمات يعرفون الفروع دون الأصول لأن الأصول من تجريدات النحاة، وهل يمكن للعربي الفصيح حين ينطق بلفظ (قال) أن يفكر غي أن الأصل (قول)"[130]. وبالتالي فالرد إلى أصل الحرف يقوم على الأصل، في مقابل الرد على أصل الكلمة فيقوم على الفرع.

أما بالنسبة للرد إلى أصل الجملة، فيقول (تمام حسان) في هذا الصدد: "لقد سبق أن عرفنا أن للجملة أصل وضع هو نمطها المكون من ركنيها في الأساس، وقد يلحق بهذا النمط من الفضلات ما يكمل معناه، وعرفنا كذلك أن أصل الأصول بالنسبة للجملة هو الإفادة. فلا يمكن العدول عن هذا الأصل ولا يقبل هذا العدول مهما كان ولكن العدول عن هذا الأصل أي النمط يكون بالاستتار أو الحذف أو الزيادة أو الفصل أو التقديم

[129] – تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة ، المرجع السابق، ص131.

[130] –(ينظر)، المرجع نفسه، ص ص138–140.

والتأخير أو الإضمار أو التضمين، بالاستتار يكون في ضمائر الرفع ويكون الحذف في أجزء من أجزاء الجملة، ويكون الفصل بين المتلازمين، وتكون الزيادة بالحرف أو الناسخ، ويكون التقديم والتأخير حتى لا تكون الرتبة محفوظة ويكون الإضمار عند وجود العمل دون العامل، ويكون التضمين إما في معنى أحد أجزاء الجملة أو في ضرب أسلوبها. وفي كل حالة من هذه الحالات يمكن أن يكون هناك رد إلى الأصل بصورة من الصور في ضوء أصل الوضع أو النمط، ففي الاستتار والحذف نرد الفرع إلى أصله بواسطة المتغير أو المحذوف فنقول في (زيد قام) إن في قام ضميرا مستترا تقديره هو يعود على زيد، أما في الزيادة والفصل والتقديم والتأخير فالتقدير ليس لجزء الجملة وإنما هو لأصل وضع الجملة بواسطة استبعاد الزائد أو الفاصل أو تصحيح الرتبة. ففي (ما زيد بقائم) نقول: "الباء زائدة والأصل ما زيد قائم. أما بالنسبة للإضمار فلا يكون الرد إلى الأصل بالتقدير إلا بعد إستيفاء التفسير"[131].

وانطلاقا مما سبق التطرق إليه وإضاءته بخصوص مصطلح الاستصحاب، يتبين أن (تمام حسان) قد أضفى لمسة جديدة من خلال انفراده في طرح مسألة الاستصحاب، وهذا من خلال توصله إلى أن دراسة هذا الأخير تقوم على دعامتين هما فكرة الأصل والفرع، وتحت مسمى الاستصحاب قام بتناول قضايا جد مهمة تتمثل في أصل وضع الحرف والكلمة والجملة، وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل، والرد إلى الأصل أو ما أطلق عليه مصطلح التأويل، وبالتالي يكون تما(م حسان) متميزا عن غيره انطلاقا من أفكاره التي تتسم بالجدة والجدية في الآن نفسه.

1-1-6-القياس:

سبق وأن عرفنا مصطلح القياس في الفصل الأول تحت عنوان (آليات وضع المصطلح)، وهذا بتسليط الضوء على مفهومه عموما، والتركيز أيضا على القياس الاستعمالي كونه يمس جانب وضع المصطلحات، وخلصنا إلى القول بأن القياس من الآليات التي يُلجأ إليها في وضع المصطلحات. أما في هذا العنصر فيجب الإشارة إلى

[131] -(ينظر)، تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة ، المرجع السابق، ص144.

أمور تخص القياس في عمومه، ومن أهمها أركان هذا الأخير والتي ركز عليها (تمام حسان) وأفرد لها جانبا من البحث، وهي أربعة أركان: (المقيس عليه، المقيس، التعليل أو العلة، والحكم).

أ–المقيس عليه: ويطلق عليه (تمام حسان) أيضا مصطلح الأصل، ويقول بشأنه: "ذلك هو المطرد سواء أكان أصلا أم فرعا. والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معا. أما الاطراد في السماع فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلا أو نادرا أو شاذا. وأما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف الخ"[132].

ب–المقيس: وفي مقابل المقيس عليه يطلق عليه (تمام حسان) مصطلح الفرع، وهو الركن الثاني من أركان القياس، وهو عند تمام حسان: "المجال الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها أيضا. فاختلط في مجال المقيس قياس الأنماط بقياس الأحكام، وجعل النحاة كل ذلك تمارين للمتعلمين في إلحاق الكلمات وبناء الجمل، وشعارهم في ذلك: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب). وكان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع (أصل الاشتقاق وأصل الصيغة) وقواعد التصريف (من إعلال وإبدال وزيادة وحذف ونقل وقلب) وكان المقيس من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة (من ذكر أو حذف، وإظهار أو إضمار، ووصل أو فصل، ورتبة أو تقديم وتأخير الخ) وقواعد النحو في عمومها (أصلية أو فرعية)، ولم يقتصر الأمر على صياغة الجديد من الكلمات والتراكيب، وإنما كان المقيس في كثير من الأحيان يبدو في صورة مسألة من المسائل النحوية يختلف النحاة حول قياسها بالأصول في ضوء القواعد، وهذا ما كان يعرف عندهم بالحمل. وفي كلتا الحالتين (الصوغ والحمل) كان الأهم دائما تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى

[132] – تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة، المرجع السابق، ص156.

المقيس"[133]. وبالتالي يكون (تمام حسان) قد لخص كيفية اعتماد مسألة المقيس والطرق التي تمكن إلى الوصول إليه.

ج–التعليل:

وهو ما يطلق عليها أيضا مصطلح العلة، حيث تعد من أهم القضايا التي شغلت بال النحاة منذ القديم، وما يهمنا في هذا الصدد هو رأي (تمام حسان) من العلة وموقفه منها كونها ثالث ركن من أركان القياس، حيث نجده يلخص طبيعة العلة النحوية وهذا بالعودة إلى تصنيف (أرسطو) للعلل، والتي عدّها أربعة أنواع وهي: المادية، الفاعلية، الصورية، والغائية. ومن خلال هذه الأنواع خلص (تمام حسان) إلى استنتاجات سنلخّصها بعد عرض قوله حول أنواع العلل، وهذا نصه: "فالمادية مادة الشيء، والفاعلية صانعه، والصورية شكله وتركيبه، والغائية الغرض منه. فإذا طبقنا ذلك على الكرسي الذي نجلس عليه ألفينا علته المادية الخشب والحديد اللذين دخلا في تكوينه، وعلته الفاعلية الصانع الذي صنعه، والصورية شكله المكون من أربع أرجل ومقعد ومسند، والغائية إرادة الجلوس عليه، وواضح أن العلم لا حاجة به إلى التفكير في بضع قطع من الخشب والحديد ولا في الصانع الذي صنع هذا الكرسي، ومن تم لا يدخلها في موضوعه، ويهمل الخوض في العلتين المادية والفاعلية، ولكنه يدير الفكر حول العلتين الصورية والغائية. فأما الصورية فهي كيفيات الظواهر التي يتخذها العلم موضوعا له، وأما الغائية فهي أغراض سلوك الظواهر ومراميه"[134].

وعليه نجد أن (تمام حسان) يرى بأن العلم قائم على العلة الصورية والغائية، ويطمس العلة المادية والفاعلية، حيث يقول بخصوص العلة الصورية: "الإجابة عن (كيف) هي وصف للكيفية، ووصف الكيفية هو العلة الصورية. ومنذ نشأت العلوم الاجتماعية (ومنها علم اللغة) سعت إلى اصطناع مناهج العلوم الطبيعية، ووجهت همها إلى البحث في وصف الكيفيات التي يتم بها سلوك المجتمع (ومنه السلوك اللغوي) تركيبا وتحليلا وأداء

[133] – تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة ،المرجع السابق، ص158–159.
[134] –المرجع نفسه، ص163–164.

للوظائف، حتى انتهى هذا الاهتمام إلى نشأة المنهج الوصفي البنيوي، والذي يفسر البنية بعلاقاتها الساكنة لا بأسبابها ومسبباتها التي تتوالى في الزمان (وهي من هم أصحاب المنهج التاريخي). عندئذ اتضح أن المنهج الوصفي يسعى إلى الإجابة عن (كيف) ويعزف عن الإجابة عن (لماذا)"[135]. أما العلة الغائية فتتعدى الإجابة عن (كيف) إلى (لماذا) وهي ضرورية في عملية التعليم، وفي هذا يقول (تمام حسان): "فقد يأتي التلميذ بمثال ينصب فيه فاعلا، فيصحح المعلم له خطأه، فيكون التلميذ بموضع السائل، إما بلسان الحال أو بلسان المقال، عن هذا التصحيح: (لماذا) كان التصحيح على هذا النحو/ فلابد أن يقول المعلم: (لأنه) فاعل، ولو لم يقلها ما تمّت عملية التعليم"[136].

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن (تمام حسان) إنما ميز كل من العلتين الصورية والغائية إلا لأن العلم قائم عليهما –في نظره–. وفي الوقت نفسه يمكن القول بأنه ركز على العلة الصورية على وجه الخصوص، والتي تكتفي بالإجابة عن (كيف) وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن (تمام حسان) يتبنى المنهج الوصفي من خلال دراساته ولا يتعدّاه إلى التفسير أو بالأحرى التعليل.

د–الحكم:

وهو الركن الرابع من أركان القياس، حيث يقول (تمام حسان) بشأنه: "قد يحكم النحاة بالوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح والضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة وحين يقول النحوي ((يجب كذا)) فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها دون أن يتخطى سياج النحو. فليس لأحد –حتى لو كان موصوفا بالفصاحة– أن ينصب فاعلا أو يقدمه على فعله، لأن رفع الفاعل وتأخره حكم واجب فإذا قال النحوي: ((هذا يمتنع)) أو ((لا يجوز)) فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة ومن ثم

[135] – تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة– البلاغة، المرجع السابق، ص167.

[136] –المرجع نفسه، ص167.

للصحة النحوية"[137]. وعليه فإن الحكم على مسألة نحوية معينة لا يجوز في الأمور التي تمّ التقعيد لها من قبل. وبالتالي لا يمكن المساس بالأصل وإذا ما تمّ ذلك فهو يعدّ اختراق للقاعدة المنصوص والمتعارف عليها.

وانطلاقا مما سبق التطرق إليه بخصوص مصطلح القياس يتبين أنه من المسائل التي شغلت بال اللغويين على وجه العموم والنحاة على وجه الخصوص، وتتبين أهميته في كونه يسهم بشكل هام في بعث الحياة للغة وبقائها واستمراريتها، وهذا من خلال تجدد القضايا التي تطرح في ضوئه، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن القياس بات من الضروريات التي يُلجأ إليها في وقتنا الراهن سواء بالنسبة لوضع المصطلحات أو قياس مسألة على أخرى.

2-1-المصطلحات البلاغية:

المصطلح	الكتاب	الصفحة
المقام/ المقال	اللغة العربية معناها ومبناها	ص237+241-342+339

2-1-1-المقام/ المقال:

لقد استعمل (تمام حسان) مصطلح (الماجرى) أو (الماجريات) وهذا من خلال كتابه (مناهج البحث في اللغة سنة 1955) ليتنازل عن هذا المصطلح بعد ذلك في ضوء تأليفه لكتابه (اللغة العربية معناها ومبناها سنة 1973) ويضع بديلا له وهو مصطلح (المقام). هذا المصطلح البلاغي الذي داع صيته وانتشر انتشارا واسعا مقترنا بالمصطلح الموازي له وهو (المقال).

وإذا ما تمعنّا هذا المصطلح عند (تمام حسان) نجده يرى بأنه: "المركز الذي يدور حول علم الدلالة الوصفية وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء "المقال". ومن المعروف أن إجلاء المعنى على

[137] -المرجع نفسه، ص178-179.

المستوى الوظيفي (الصوتي والصرفي والنحوي) وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلا "معنى المقال" أو "المعنى الحرفي"[138]. وبالتالي فلكل مقام مقال، وانطلاقا من هذه المقولة الشهيرة بنى (تمام حسان) فكرته حول تبني هذا المصطلح.

وبما أن ثنائية المقام والمقال إنما وضعت لهدف واحد وهو تبيان المعنى الدلالي، هذا الأخير ينشأ نتيجة اقتران المعنى المقامي والمعنى المقالي، وفي هذا يقول الدكتور (تمام حسان): "وذلك أيضا لأن معنى ((ظاهر النص)) يحتاج إلى الوظائف (المعنى الوظيفي) كما يحتاج إلى العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها (المعنى المعجمي) إذ منهما معا يكون معنى ((المقال))، وانفراد العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها بالوجود يجعل المرء بحاجة أيضا إلى معنى ((المقام)) أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال ((المعنى الدلالي)) الأكبر، ومعنى هذا بالتالي أننا حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والصرف والنحو ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لا نستطيع أن ندعي أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي لأن الوصول إلى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام. وهذا العنصر الاجتماعي ضروري جدا لفهم المعنى الدلالي"[139]. وفي هذا الصدد يضرب (تمام حسان) مثالا على ذلك، حيث يقول: "فالذي يقول لفرسه عندما يراها، "أهلا بالجميلة" يختلف المقام معه عن الذي يقول هذه العبارة لزوجته. فمقام توجيه هذه العبارة للفرس هو مقام الترويض وربما صحب ذلك ربت على كتفها أو مسح على جبينها. أما بالنسبة للزوجة فالمعنى يختلف بحسب المقام الاجتماعي أيضا فقد تقال هذه العبارة في مقام الغزل أو في مقام التوبيخ أو التعبير بالدمامة"[140]. وعليه فوضع المقام الاجتماعي في فهم المعنى الدلالي لهو أمر مهم جدا، بل يكاد يكون الفيصل الذي يتم من خلاله تحديد هذا المعنى. ويمكن تلخيص ذلك في المخطط التالي:[141].

---

[138] –تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994، ص237.

[139] –المرجع نفسه، ص341–342.

[140] –المرجع نفسه، ص342.

[141] –المرجع نفسه، ص339.

المعنى الدلالي

المعنى المقالي

وهو مكون من المعنى الوظيفي+ المعنى المعجمي

وهو يشمل القرائن المقالية كلما وجدت.

المعنى المقامي

وهو مكون من ظروف أداء المقال وهي التي تشتمل على القرائن الحالية (وكل ذلك يسمى المقام.

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

انصبت هذه الدراسة على تفحص ووصف جانب من جوانب اللغويات، يتمثل في المصطلح اللغوي عند أحد كبار العلماء العرب ألا وهو "تمام حسان"، الذي عرف بتنوع مناهله المعرفية ما بين تراث لغوي عربي ونظريات لسانية غربية، فجمع بينهما وبنى لنفسه منهجا تفرد به، وفي ضوء دراسته الجادة التي عرف بها نستجمع جملة من المصطلحات اللغوية التراثية التي وظّفها في مؤلفاته، وعليه ساعدت هذه الدراسة على وصف هذه المصطلحات والتي من خلالها وصلنا إلى نتائج، يمكن تلخيصها في النقاط التالية حسب ترتيب الفصول:

- في الأغلب الأعم، نلاحظ بأن تمام حسان تعامل مع المصطلحات اللغوية التي وظفها في مؤلفاته من خلال تسمية المفاهيم اللغوية – سواء القديم منها أو الحديث- بتسميات أو بالأحرى بمصطلحات عربية تراثية، بمعنى إيثاره للمصطلح العربي على الغربي، كما نلحظ في مقابل ذلك على هذا الأخير –المصطلح الغربي- حضوره عند تمام حسان من خلال لجوئه إلى آليتي الترجمة والتعريب اللتان غلبتا على الآليات الأخرى من آليات وضع المصطلح. وقد اعتمد بشكل أساس على المنهج الوصفي في ضوء دراسته لهذه المصطلحات اللغوية التراثية.

- يعد المصطلح الركيزة الأساسية لأيّ علم من العلوم، إذ بواسطته يتمّ التمييز بين المجالات وفهمها على أكمل وجه، فهو الجسر الذي يربط العلوم بعضها ببعض كونه ينطلق من اللغة، ولولاه لما كان للمفاهيم مسميات واختلط الحابل بالنابل، فهو مفتاح لمغاليق العلوم والصناعات، وبه تتطور اللغة وتنمو عبر تعاقب العصور.

- يعدّ الدكتور (تمام حسان) من خلال إضافاته القيمة للسانيات العربية الحديثة نجمة مضيئة سطعت بجهوده، فكانت امتدادا لما جاء به سابقيه، وهذا من خلال عمق نقده وتحليله الذي ينبني على فكر علمي خالص، نتيجة اطلاعه أو بالأحرى تمكنه من أسس اللسانيات الغربية، وبالتالي تأثره بها، وهو ما نجم عن دمجه لما هو عربي تراثي وآخر غربي معاصر، ليتفرد بإضافته فغدا شامخا بأفكاره، من خلال سعيه الدؤوب إلى تحقيق فكرة التجديد، والتي

تنبني محوريا على "المعنى"، كون هذا الأخير لا يؤتي أكله دون حضور المبنى والمعنى معا، وكان كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) تمثيلا لذلك من حيث التنظير، أما من حيث التطبيق فنلمس ذلك في مؤلفاته اللاحقة.

– نلاحظ أن (تمام حسان) قد بنى تفكيره على هيكل التكامل بين مستويات اللغة الأربعة من نحو وصرف وصوت ودلالة، دون المعجم الذي يرى أنه ليس نظام، إذ نظر إلى اللغة نضرة شاملة فجمع بين أنظمتها ودرسها وهي متضافرة، كما مثّل لها بالجسم الإنساني إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

– المتصفح لمؤلفات (تمام حسان) يلحظ أن تفكيره اللغوي انصبّ على دراسة المستويات اللغوية للعربية وهي مجتمعة، متلاحمة، متضافرة، في صورة كشفت عن مدى توافق أفكاره وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على أن تمام حسان استطاع إلى حدّ ما تبنّي نظرية عرفت بالجدية والانسجام في الرؤية والمنهج (الوصفي)، وهذا نتاج الجمع بين كل من التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية المعاصرة.

– يعتبر كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) نقطة تحول في مسار التأليف لدى (تمام حسان)، بل يعد أجرأ محاولة – كما وصفها هو بنفسه–، وبإجماع العديد من الدارسين، فهو ثمرة جهد كبير انطلاقا من إعمال فكره والتعمق في وصف الظواهر اللغوية نحو ولادة هذا المؤَلَّف، والذي خرج إلى النور استنادا إلى دراسة المنهج الوصفي وتطبيقه على اللغة العربية بمستوياتها.

– تبنّى (تمام حسان) المنهج الوصفي في عرضه لنظريته اللغوية، وهذا على ركام المعيارية التي انتقدها بوصفها: الداء الذي يمسّ النحو العربي كونها تستند على العرف في دراسة اللغة، واستبدلها بالوصفية التي قوامها الوصف، فالاستقراء، فالتصنيف، فالتقعيد.

– اقترح (تمام حسان) بديلا عن التقسيم الثلاثي الذي عهده القدامى، والذي يتركز على (الاسم، الفعل، والحرف) ليتفرّد بالتقسيم السباعي والذي يشتمل على كل من (الاسم، الفعل، الضمير، الأداة، الصفة، الظرف،

والخالفة)، ولعلّ غايته من وراء تبنيه لهذا التقسيم هو انتقاده للتقسيم الثلاثي والذي يرى بأنه لا يوصل إلى دراسة المعنى الوظيفي، ولا يتحقق ذلك —حسبه– إلا من خلال التقسيم السباعي للكلم.

– احتل المصطلح الصوتي التراثي مرتبة الصدارة من حيث عدد المصطلحات وهذا في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، أما كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) فنجد النذر القليل منها، دونما حضور لها في مؤلفاته الأخرى.

– يأتي الصوت عند (تمام حسان) على شاكلتين طبيعية وغير طبيعية؛ فأما الأصوات الطبيعية فنجدها لدى الإنسان وبالضبط في الجهاز النطقي والسمعي عنده، واللذين يمثلان طرفي انتقال الصوت ما بين متكلم وسامع يفصل بينهما الهواء، هذا الأخير يساعد بشكل كبير على عملية انتقال الذبذبات الصوتية. أما الأصوات غير الطبيعية —حسب تمام حسان–فنجدها في الراديو مثلا.

– يراد بالنبر لدى العلماء القدامى الهمز، وهذا الأمر لم نلمحه عند (تمام حسان) إذ جعل النبر في أساسه يرتكز على الضغط، وهو في عمومه وضوح في جزء من أجزاء الكلمة، وهو عنده مقسم إلى قسمين: النبر الصرفي، والنبر الدلالي (نبر السياق).

– الجهر والهمس من أهم المصطلحات الصوتية التي تناولها (تمام حسان) بنوع من التبسيط في توصيل مفهومها للقارئ، فأما الأول —الجهر– فهو تشكل ذبذبات مصاحبة للصوت وهذا على مستوى الأوتار الصوتية أثناء النطق، أما الثاني —الهمس– فيشهد عدم حدوث ذلك أثناء النطق أيضا.

– يقوم التقسيم الجديد الذي تبناه (تمام حسان) —التقسيم السباعي– على عدة معايير تنبني في أساسها على اعتباري المبنى والمعنى، فأما من حيث المبنى فركز على جملة من السمات وهذا بالرجوع إلى (العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، والرسم الإملائي). أما من حيث المعنى فنجد (التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، والمعنى الجملي) وقد وضع تقسيمه السباعي انطلاقا من انتقاده للتقسيم الثلاثي الذي وضعه النحاة العرب القدامى والذي ينبني على كل من (الاسم، الفعل، والحرف) ليسقط هذا الأخير ويضيف أقساما

أخرى، وهو كما ارتضاه يتكون من (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، والأداة). وغاية (تمام حسان) المحورية حول وضعه لهذا التقسيم تقوم على أساسٍ من تحقق المعنى والمبنى معا.

– لقد رفض (تمام حسان) ما جاء به القدامى، وبالضبط انتقاده لنظرية العامل ورفضه التام لها ليستبدلها بنظرية "تضافر القرائن" فهو يرى بأن اللغة لا تدرس مفككة المستويات، أي كل مستوى منها على حدى، إذ لابد من استجماعها، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تمكّن (تمام حسان) للسانيات الحديثة، وبالتالي الوصول إلى الهدف المنشود وهو "المعنى". إلا أنه وفي ضوء انتقاده وكذا استبداله لنظرية العامل بنظرية تضافر القرائن لم يسلم هو الآخر من انتقادات كانت في مجملها تدور حول هذه الفكرة، وبالضبط أنه زاد من تعقيد الوصول إلى المعنى.

– تأتي القرائن عند (تمام حسان) على نوعين، فأما الأولى فهي القرائن المعنوية أو ما أطلق عليها مصطلح "العلاقات السياقية" وتشتمل على خمس قرائن رئيسية، وهي: (الإسناد، التخصيص، المخالفة، النسبة، والتبعية). وأما الثانية وهي القرائن اللفظية وهي سبعة، وتتمثل في: (العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، والنغمة). إلا أنّ ما يمكن ملاحظته حول هذا المصطلح (القرينة) أن تمام حسان قد أسهب في الحديث عنه بطريقة تفصيلية مقارنة مع باقي المصطلحات الأخرى وهذا بطريقة منهجية منظمة تنمّ عن سعة فكر هذا اللغوي المعاصر، والذي استطاع أن يدمج بين كل ما هو عربي تراثي أصيل، ونظريات لسانية غربية إلى حد ما.

– يعتبر السماع والاستصحاب والقياس من مصطلحات أصول النحو التي اعتمدها (تمام حسان) وجعلها أدلة يتم العودة إليها والأخذ بها، وهذا في ضوء دراسة مسألة من المسائل، وهو في ذلك يعتمد هذا الترتيب –كما ذكرناه آنفا– فلا قياس مثلا إلا بالمرور على السماع والاستصحاب وهكذا الأمر بالنسبة للأدلة الأخرى.

–من خلال مؤلفات (تمام حسان)، لم نعثر سوى على مصطلح واحد فريد يتمثل في ثنائية المقال والمقام، وحسبه أن الوصول إلى المعنى الدلالي لا يتحقق إلا بتضافر كل من المعنى المقامي الاجتماعي والمعنى المقالي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم (برواية ورش بن نافع).

قائمة المصادر:

المدونة:

1. اجتهادات لغوية: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007.
2. البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993
3. التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها: تمام حسان، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1984.
4. الخلاصة النحوية: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000.
5. خواطر من تأمل لغة القرآن: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.
6. الفكر اللغوي الجديد تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2011.
7. اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001.
8. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، دط، 1994.
9. مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2010.
10. مناهج البحث في اللغة تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، دط، 1986.

المعاجم:

1. أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2001.
2. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1998.

3. البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1998.

4. تاج العروس: محمد مرتضي الحسيني الزبيدي، تح: عبد الستار أحمد فراج، ، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1965.

5. تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، لبنان، ط4، 1990.

6. التعريفات: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة دط، دس.

7. جار الله محمود بن عمر الزمخشري: أساس البلاغة ، تح: مزيد نعيم، شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1998.

8. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996.

9. لسان العرب: جمال الدين أبو الفضل محمد بن منظور بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، تح: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، دط، 1981.

10. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، لبنان، دط، 1986.

11. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، مكتبة دار التراث، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، القاهرة، ط3، د ت.

12. معجم المصطلحات الألسنية فرنسي- انكليزي- عربي: مبارك مبارك ، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1955.

13. معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.

14. المعجم المفصل في علم الصرف: راجي الأسمر، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1993.

15. المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، مطابع الدار الهندسية، مصر، ط1، 1980.

16. مقاييس اللغة: أبو الحسين أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دب، دط، دس.

الكتب:

1. أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمان بن محد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دس.

2. الأسس اللغوية لعلم المصطلح: محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، دط، دس.

3. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط5، 1975.

4. الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة– البلاغة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000.

5. الأصول في النحو: أبو بكر بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، دط، دس.

6. الإشتقاق والتعريب : عبد القادر بن مصطفى المغربي، مطبعة الهلال، مصر، دط، 1908.

7. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي القديم: يوسف وغليسي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.

8. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1957.

9. الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي، دار البيروتي، دب، ط2، 2006.

10. بحوث مصطلحية: أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي، العراق، د ط، 2006.

11. البنية المصطلحية النحوية مقاربة لسانية –نصية: زكريا أرسلان، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 2018.

12. الترجمة الأدبية مشاكل وحلول: إنعام بيوض، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2003.

13. الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد: السعيد بوطاجين، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009.

14. تمام حسان رائدا لغويا: عبد الرحمان حسن العارف، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002.

15. التمهيد في علم التجويد: محمد بن محمد بن الجزري، تح: علي حسين التواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1958.

16. الجاسوس على القاموس: أحمد فارس الشدياق، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، دط، 1299.

17. الحيوان: عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ط1، 1965.

18. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، دط، 1952.

19. دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، دط، 1998.

20. دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح، دار العلم للملايين، لبنان، ط3، 2009.

21. دراسات في اللغة والمعاجم: حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت،1998.

22. دراسات مصطلحية: الشاهد البوشيخي، دار السلام، المغرب، ط1، 2011.

23. دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، تر: صالح القرمادي، د د، تونس، دط، 1966.

24. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004.

25. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني ، تح: حسن هنداوي، دب، دط، دس.

26. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997.

27. صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث: هشام خالدي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2012.

28. طرق توليد الثروة اللفظية: نادية رمضان النجار مراجعة: عباس السوسوة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2009.

29. العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي الحديث، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1996.

30. علم الأصوات: برتيل مالمبرج ، تعريب: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، دب، دط، دس.

31. علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، دط، 2000.

32. -علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية: بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، دط، دس.

33. علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، -محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006.

34. علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008.

35. علم المصطلح مبادئ وتقنيات: ماري-كلود لوم، تر: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2012.

36. علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ومعهد الدراسات المصطلحية المغرب، 2005.

37. قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح: عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، دط، دب، 1984.

38. القرينة في اللغة العربية: كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، الأردن، ط1، 2009.

39. الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، دط، 1992.

40. كتاب التهذيب في أصول التعريب: أحمد بك عيسى، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2001.

41. كتاب الفصول في العربية: أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي ، دار الأمل، سوريا، ط1، 1988.

42. كتاب الواضح: أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011.

43. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996.

44. الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة: محمد الهادي عياد ، مركز النشاط الجامعي، تونس، دط، 2017.

45. اللسان في الاصطلاح: إدريس بن الحسن العلمي، مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء(المغرب)، ط1، 2002.

46. مباحث تأسيسية في اللسانيات: عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2010.

47. مُثُل المقرب: ابن عصفور الإشبيلي، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2006.

48. مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية: لعبيدي بوعبد الله، دار الأمل، الجزائر، دط، 2012.

49. المصطلحات العلمية في اللغة العربية: مصطفى الشيهابي، دار صادر، بيروت، ط3، 1995.

50. مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين: الشاهد البوشيخي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009.

51. المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي(963هـ)، محمد خليل الخلايلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.

52. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.

53. المصطلح العربي البنية والتمثيل: خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011.

54. المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم: خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2013.

55. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض محمد القوزي ، عمادة شؤون المكتبات، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1981.

56. من قضايا المصطلح اللغوي الكتاب الأول: واقع المصطلح اللغوي العربي قديما وحديثا، مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2003.

57. المصطلحية مقدمة في علم المصطلح: علي القاسمي، الموسوعة الصغيرة، الأردن، دط، 1985

58. المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات: ماريا تيريزا كابري، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012.

59. معجم الصوتيات: عبد الرحمان العبيدي، مكتبة الدكتور مروان العطية، العراق، ط1، 2007.

60. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1986.

61. مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1989.

62. الموسيقى الكبير: أبو نصر محمد بن محمد بن طرفان الفارابي، تح: غطاس عبد الملك خشبه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، دط، دس.

63. المولد في العربية: حلمي خليل ، دار النهضة العربية، لبنان، ط3، 1985.

64. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995.

65. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، مر: علي محمد الضّباغ، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دس.

66. نظريات الترجمة وتطبيقاتها في تدريس الترجمة من العربية إلى الإنجليزية والعكس: محمد شاهين، مكتبة دار الثقافة، الأردن، دط، 1988.

67. وضع المصطلحات: محمد طبي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 1992.

- المجلات:

1. الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده: يحي عبد الرؤوف جبر، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 36، 1992.

2. طرائق الترجمة محمد الديداوي ، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد26، 1986.

3. القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: تمام حسان، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد11، 1974.

4. كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ: عبد العلي الودغيري، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 48، 1999.

5. المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا: مناف مهدي محمد، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد الثلاثون، 1988.

6. المصطلحية في عالم اليوم: بقلم هـ. فلبر، محمد حلمي هليل، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 30، 1988.

7. النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب ((اللغة العربية معناها ومبناها)): محمد صلاح الشريف، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع17، 1979.

الملتقيات:

1. التعامل مع المصطلح التراثي بين المنهجية والاعتباطية: بلقاسم منصوري، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو- الجزائر، 2-3ديسمبر 2014، ج2.

المواقع الإلكترونية:

1. juhaina.net/؟=artc&id=2705 -يوم01-02-2022، الساعة 17:42.

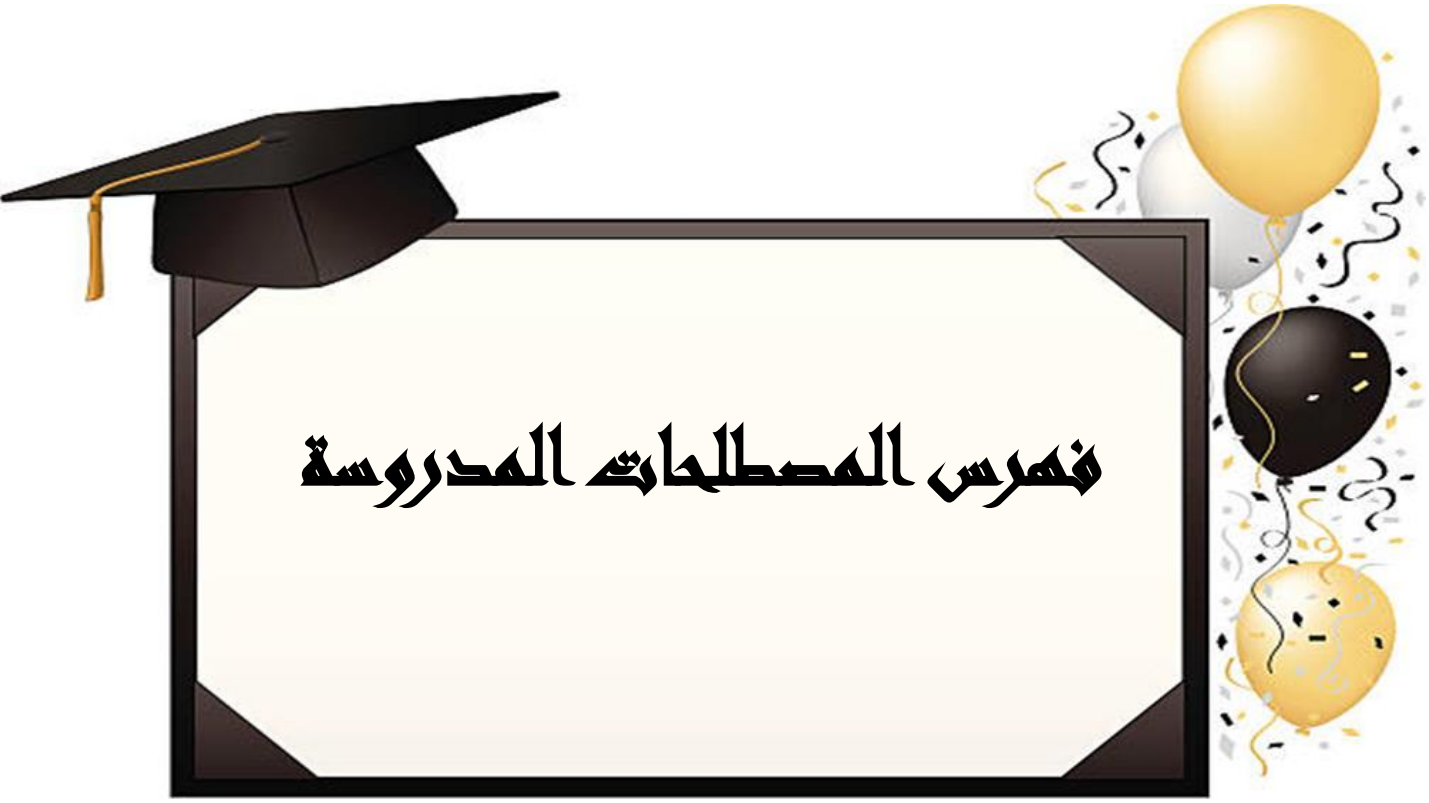

فهرس المصطلحات المدروسة

فهرس المصطلحات المدروسة:

المصطلحات الصوتية:

-الصوت..... Phone

- النبر..... Stress....

-الجهر..... Voicing

- الهمس..... Devoicing

-الإطباق..... Velarization

-الطبقية..... Velar Articulation

- الاستعلاء..... Velarization

-التحليق (الاستطالة)..... Pharyngalisation

-المقطع..... Section

-التفخيم..... Gluttuzalization

-التنغيم..... Intonation

المصطلحات الصرفية:

-الاسم..... The noun

-الصفة..... Adjective

-الفعل..... Verb

-الضمير..... Personal pronoun

-الخالفة..... Exlamation

-الظرف ..... Adverb

-الأداة ..... Particle

-الصيغة..... Formula

-الإعلال..... Vocalization

- الإبدال..... Substitution

المصطلحات النحوية:

-النحو..... Grammar

-نظرية العامل (العلامة الإعرابية)..... Inflectional mark

-تضافر القرائن (التعليق/ العلاقات السياقية)..... System relations

-القرينة..... The context

-السماع..... Listening

-الاستصحاب..... Accomanying

-القياس..... Analogy

المصطلحات البلاغية:

-المقام..... Context of Situation

-المقال..... Speech event

فهرس الموضوعات

فهــرس الموضوعـات

المقدمة: .....أ

الفصل الأول: إشكاليات ومفاهيم حول المصطلح

تمهيد 9
1-1- أيهما أسبق وأصحّ: "مصطلح" أم "اصطلاح"؟ 10
1-2-تعريف المصطلح ونشأته 14
1-2-1 -الدلالة الغوية: 14
1-2-2-الدلالة الاصطلاحية: 16
1-3-معايير وضع المصطلح 21
1-4- مشكلات المصطلح العربي في العصر الحديث 24
1-5-أركان المصطلح: 25
1-6-آليات وضع ونقل المصطلح 27
1-8-علم المصطلح وتطوره 51
1-8-1-نشأة علم المصطلح 51
1-8-2-تعريف علم المصطلح (Terminology) 53
1-8-3- مجالات/ أنواع علم المصطلح 56

الفصل الثاني: تمام حسان ومنهجه في الجمع بين التراث والمعاصرة

تمهيد 59
1-1-من هو تمام حسان؟ 60
1-2-مؤلفاته: 61
1-3-الكتب المترجمة: 75
1-4-البحوث والمقالات: 75
1-5-أوليات تنسب إليه (تفرّد بها): 78
1-6-تأصيل الفكر اللغوي التّمامي 79

1-7-أهم القضايا التي تناولها تمام حسان من خلال مؤلفاته 82
1-7-1-المعيارية والوصفية 82
1-7-2-المبنى والمعنى 85
1-7-3-التقسيم السباعي للكلم 90
1-8- خصائص النظرية التجديدية التمامية 95

الفصل الثالث: المصطلحات الصوتية والصرفية

1-1-المصطلحات الصوتية: 99
1-1-1-الصوت: 100
1-1-2- النبر: 102
1-1-3-الجهر والهمس: 106
1-1-4- الإطباق/ الطبقية/ الاستعلاء: 109
1-1-5- الوقف: 112
1-1-6- التحليق (الاستطالة): 117
1-1-7-المقطع: 119
1-1-8-التفخيم: 123
1-1-9-التنغيم: 125
1-2-المصطلحات الصرفية 127
1-2-1-الاسم: 128
1-2-2-الصفة: 133
1-2-3-الفعل: 138
1-2-4-الضمير: 142
1-2-5-الخوالف: 146
1-2-6- الظرف: 149
1-2-7- الأداة: 153

1-2-8-الصيغة:..... 155
1-2-9-الإعلال والإبدال: 156

الفصل الرابع: المصطلحات النحوية والبلاغية

تمهيد: 161
1-1-المصطلحات النحوية: 162
1-1-1-النحو: 163
1-1-2-نظرية العامل- تضافر القرائن (التعليق/ العلاقات السياقية): 167
1-1-3-القرينة:..... 169
أ-القرائن المعنوية: 170
1-الإسناد: 171
2-التخصيص: 172
3-المخالفة: 183
4-النسبة:..... 184
5-التبعية:..... 185
ب-القرائن اللفظية:..... 187
1-العلامة الإعرابية (الإعراب):..... 187
2-الرتبة:..... 188
3-الصيغة (البنية):..... 191
4-المطابقة: 191
5-الربط: 193
6-التضام: 194
7-الأداة: 196
8-النغمة:..... 197
9-أصول النحو:..... 197

1-1-4-السماع: 198
1-1-5-الاستصحاب: 199
أولا: أصل الوضع: 201
ثانيا-أصل القاعدة: 204
ثالثا: العدول عن الأصل: 204
رابعا: الرد إلى الأصل (التأويل): 206
1-1-6-القياس: 207
2-1-المصطلحات البلاغية: 211
2-1-1-المقام/ المقال: 211
الخاتمة 215
قائمة المصادر: 220
فهرس المصطلحات المدروسة: 230
فهرس الموضوعات 233

الملخص:

لقد احتلّ المصطلح مكانة كبيرة في مختلف المجالات، كيف لا والمصطلح هو مفتاحٌ لمغاليق العلوم وبابٌ لفهمها، ومن ثمّ التمييز بينها. ونظرا لما يشهده العالم من تطورات تمسّ مختلف الميادين، شهِد الإقبال على دراسة المصطلح تزايدا واضحا، فظهر ما يُعرف "بعلم المصطلح".

يُعنى هذا العلم بدراسة المصطلحات سواء كانت تراثية أو حديثة، وهذا بتسخير مؤسسات ومراكز تشتمل على متخصصين ولغويين ومترجمين، وشرط ذلك هو الحثّ على العمل الجماعي بهدف الاتفاق على وضع مصطلح يشتمل كل المواصفات التي لابدّ أن يحظى بها المصطلح سواءً من حيث التسمية أو المفهوم.

وقد حظي المصطلح اللغوي التراثي بعناية الكثير من علمائنا سواء القدماء منهم أو المحدثين، فأما بالنسبة للقدماء فتتمثل في دراسة مصطلحات أصيلة متأصلة دونما الإحالة إلى مرجع ما، أما المحدثين فدرسوا مصطلحات سبق وأن أشار إليها سابقيهم من اللغويين مع اختلاف في التسمية على وجه العموم، وهذا بإضافة لمسة جديدة عليها. ومن بينهم اللغوي الكبير "تمام حسان" الذي كانت له إضافة قيّمة في هذا المجال، فتنوعت المصطلحات الواردة في مؤلفاته ما بين صوتية وصرفية ونحوية وبلاغية، وما دفعنا إلى دراسة هذه المصطلحات إنّما هو انفراديته وجدّته في طرحه لها.

Abstract:

Term has great value in different, since the term is key to either express or understand notions and concepts of science. The global development in different fields leads to increasing terms studding, which helps to the appearance of the science so called "terminology".

Terminology is the study of terms, either traditional or modern, depending on foundations and centers include, specialists, linguists and translators, in condition that the work would be in a group, to ensure the agreement on a term that cater all aspects in nomenclature and concept.

A lot of modern and ancient scientists have understand in terminology. The ancient ones study the authentic terms, without relying to any domain, but modern scientist, study terms that was interested by elder linguists, with general differences in nomination by adding a new touch on the term, among this linguist, there is the big linguist "Tammam Hassan" who gave a great agrion in this field. Which made phonetical, morphological, grammatical and historical variety. What encourage us to study these terms, is his unique and great presentation for the terms.